المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت ٤٨٣٠١٦٣



المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي

دكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير ـ إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

تصـــدير

ترجم الفكر الانســانى ــ قبل استخدام العلم ــ عن احساسه بمشاكل الانسان والمجتمع بصـورة متعددة كشفت عن وجهات نظـر مختلفة ، كانت صورة صـادقة لمنطق العصر وفلسفته وطبيعة عـلاقات الانتاج ومراكز القوة • وتردد الفهم بين القدرية والقناعة تارة ، وبين النصيحة والحكمة والخيالية تارة أخرى • ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن محاولات الانســان التكيف مع الطبيعة لم تكن قد تقدمت بعد ، كما أن التنظيم الاقتصــادى والاجتماعى والســياسى كان يرتكز على أساس وحدات بشرية صغيرة نسبيا • الى جانب أن حركة التاريخ كانت تسير فى بطء شـديد عوقت التفكير فى امـكانية التغيير الاجتماعى أو الاعتماد على ارادة الانسان فى الاسهام فى رسم أبعاد المستقبل • ولهذا تجمدت صورة التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، وما قـام على أساسه من أبعاد معينة للعلاقات الاجتماعية ، وظـل أصحاب مراكز القـوة فى مجتمعات الانســان يقاومون بأساليب متعددة كل محـاولة للتغيير أو التعـديل •

ولقد واجه الفكر الاجتماعى محنة فى مطلع العصر الحديث عنـدما وضح الاختــلاف الكبير بين الصـورة القديمة للتنظيم الاقتصــادى والاجتماعى والصورة الجديدة التى أخذت تفرض نفسها نتيجة للزيادة المستمرة فى عدد السكان واتساع نطاق القوميات وقيام الدول الحديثة والنتــائج المتتابعة التى تمخضت عن تقدم العلم ، الى جـانب انتشار التصنيع وما صحبه من أنماط جديدة كلية لعلاقات الانتاج ومراكز القوة•

ان مواجهة هذا التغيير الكبير الذى أخذت عوامله تتجمع ونتائجه تزداد ، جعل التفكير الاجتماعى يتجه اتجاهين مختلفين،أشتد وضوحهما خلال القرن التاسع عشر : الاول ، لم يدرك أن هذا التغيير يتطلب نظرة جديدة للحياة وأبعادا جديدة أيضا لعلاقات المجتمع ، وانما تقتصر عمليات المواجهة على تعديلات لا تمس أساس البناء الاجتماعى ، فتؤدى الى توازن يتحرك دائما الى الامام ، كما أن مواجهة مشاكل المجتمع يمكن أن تتم على أساس عدد من التشريعات لا تمتد أكثر من احداث تجديدات أو تعديلات فى بعض وظائف التنظيم الاجتماعى ، على أن يحدث هذا تدريجيا ، باعتبار أن النظام الاجتماعى له صفة الدوام ، وانما تنسلخ عنه أو تضاف اليه بعض الوظائف التى تعبر عن اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية فى الوحدات الكبيرة للحياة الحضرية والصناعية . واذا ظهرت هناك حاجة الى خلق نظام اجتماعى ليقوم بوظائف محددة ، فانه يستقيم من حيث بنائه وروابطه ووظائفه مع بقية النظم لاخرى .

الثانى ، أدرك أن التغيير من حيث عوامله ونتائجه ، أدى الى ظروف عديدة تجعل البناء الاجتماعى القديم غير صالح حتى مع تعديله لمواجهة الابعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع ، وخاصة فيما يتعلق بالانتاج وتوزيع الثروة ، الى جانب المشاكل العديدة التى تتراكم وتتفاقم كلما زادت عمليات الاحتكار فى مجالات الصناعة كالانتاج ، والحل المناسب فى هذه الحالة اصلاح جوهرى أو ثورة حتمية تعيد ترتيب اجزاء البناء الاجتماعى لتنبثق عنه علاقات جديدة تستقيم مع الطابع الجديد للمجتمع .

وليس هناك شك أن علم الاجتماع الرأسمالى فى البلاد الغربية كان

تعبيرا عن الاتجاه الاول ، وموقفا علميا محددا لمواجهة التفكير العلمى فى الاتجاه الثانى ولعل هذا هو السر فى الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع فى أوربا وأمريكا ، والمنح السخية التى تعطى للهيئات والباحثين العاملة فى ميدانه • ومعنى ذلك أن مفاهيم هذا العلم المعروفة حاليـا فى كثير من البلاد الرأسـمالية تعتبر محاولة لتوجيه التفكير فى الاتجـاه الرجعى ولتعويق الفكر الثورى العلمى من أن يكشف عن التناقضات الموجودة فى المجتمع والتى تبقى بلا حل فى ضوء هذه المفاهيم •

لقد كشف ميدان دراسة مشاكل المجتمع الفرق الجوهرى بين نظريتين « عمليتين » الرأسمالية والاشتراكية ، ووضح أن النظرة الاولى تحاول أن « تعالج » وتعتبر المشكلة خللا عارضا يصيب الوظيفة دون البنـاء ، أما النظرة الثانية فهى تحاول أن « تقى بالتخطيط المجتمع من أن تنتج فيه [illegible] تفصح عن مشاكل صعبة الحل ، وذلك عن طريق ترتيب أجزاء البنـاء الاجتماعى ليؤدى وظائف جـديدة تعبـر عن أهداف المجتمـع الاساسية فى ضوء النظرة الجمعية للحيـاة » •

من أجل هذا حاولت فى هذا الكتـاب — ما استطعت — أن أعرض لتناقض بين هاتين النظريتين ، وخاصة أن علم الاجتماع الذى يقـدم المادة النظرية لبحث مشاكل المجتمع ، لم يتقدم بعد فى طريق الموضوعية والحيادية ، كما يزعم علماء الغرب ، بل لا زال التوجيـه الايديولوجى يحدد اطار الدراسـة ومضامينها المتعددة • كما حاولت أن أبرز هـذا بالتطبيق على مجتمعنا — الذى هو معلمنا الاول — وخاصة فى هذه الفترة التى يتغير فيها البنـاء الاجتماعى فى ضوء الحـل الثورى العلمى • فى ميدان المشاكل والانحراف •

لقد نضجت كثير من الافكار التى تضمنها هذا الكتاب أثناء خوض

تجارب البحث الاجتماعي والعمل فى ميدان مشاكل مجتمعنا ، أما اكتمال هذه الافكار واتخاذها ثوبا علميا محددا ، فانه مرتهن بمزيد من المناقشة والنقد البناء ، ومزيد من التعرف على ابعاد المشاكل المتداخلة ، والتفهم العميق لمسائل التطبيق الاشتراكى والنظرية الاشتراكية فى بلدنا .

عاطف غيث

الفصل الأول

علم الاجتمـاع ومشاكل المجتمع

لم يعد العلم بمعزل عن الحياة . والذين لا زالوا يقيمون الفواصل العميقة بين العلم النظـرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العلميـة وامكانيات تطبيقاتها العلمية ، انما هم فريسة لتعالمية زائفة . واذا جاز لنا أن نزعم وجود مثل هذه *الفواصل فى العلوم الطبيعية* . فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتنكر لايماننا الذى يشاركنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق العلم على الشئون الانسانية، ولعل اصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق . انما يرجع فى حقيقة الامر الى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية ، بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفـاق ، أو اذا جوزف به ففى أضيق الحدود التى لا تفيـد البشر فى شيء له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم ، ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الامر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصـدق القانون العلمى ، الى مزيد من التعمق فى الدراسـة لسبر أغوار الحياة الانسانية ، وبهذا يمهدون الطريق الى احاطة أوسع بالمشاكل الانسانية، وليس هذا فحسب ، بل أيضا الى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى.

هـذا الى أن الاهتمام بتطبيـق العلم لحل الازمـات المعاصرة فى العلاقات الانسـانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعـارف

لعلمية ويوجهونها بطريقة تؤدى الى مزيد من النتائج المفيدة . بدلا من التخبط فى كل اتجاه دون وحدة دقيقة للعمل البناء فى الاصلاح ، ولهذا نعتقد أن العلم هو المخلص الوحيد للانسان من أخطائه ، وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الانسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها الثقة بالعلم ، ومن ناحية أخرى اذا كان هدفنا زيادة فهمنا للانسان وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العملية ؛ فان معالم الطريق أمامنا لابد أن تكون واضحة ومنظمة التنظيم الذى يسمح بأن يكون كل تقدم فى الميدان العلمى مفض الى تقدم آخر ؛ ذلك لانه من الممكن فى بعض الاحوال أن نعتبر التفهم العقلى للحياة الانسانية عن طريق العلم هدفا فى حد ذاته ؛ ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان . وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الارض التى يسكنها .

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعى . سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما ؛ فان المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التى لها سمات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظمى . ومن ناحية أخرى فهى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم فى الميادين النظرية والتطبيقية فى الجوانب الاجتماعية كبيرة ، ويمكن أن نلاحظ فيها زيادات كمية اذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العامة المتعارف عليها .

ومن استقرائنا لتاريخ العلم نجد أن كثيرا من القضايا العلمية التى قامت على الملاحظة وقعت تحت تأثير المعتقدات الشخصية ورغبات العلماء . وكان رد الفعل أن رفض العلماء الاخرون قبول مثل هذه الملاحظات المغرضة وحاولوا أن يدعموا وسائل جديدة أكثر موضوعية

فى الملاحظة والتحليل • واليوم تتكون المعرفة العلميه من مجموعه من القضايا المنطقية يقبلها جميع الباحثين بغض النظر عن معتقداتهم ورغباتهم أو انتماءاتهم المختلفة •

ويترتب على ذلك أن سلوك العالم يتميز بالخصائص الاتية عندما يكون منشغلا فى بحث علمى •

١ ــ إنصراف تام الى موضوعات الدراسة ومناهجها العلميـة • وما يترتب على ذلك من اختبار للبراهين والادلة فى ضوء القواعد المنطقية والتحليل الرياضى •

٢ ــ اعتماد تام على الحقائق الواقعية • وعلى المنطق المجرد عند الوصول الى النتائج •

٣ ــ اخلاص واتصال دقيق بمستويات العلم ووسائله وما يتضمنه بالطبع من حكم قيمى • ويقوم هذا الحكم على الاعتقاد بأنه عند الوصول الى حل المسائل التى تواجه الحقائق وعند الوصول الى التنبؤ بالاحداث المستقبلة فان مناهج العلم تكون قد أثبتت أنها أكثر فاعلية من أى وسيلة أخرى معروفة حتى الان •

دور عالم الاجتماع : على علماء الاجتماع أن يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقاتهم بالمشاكل الاجتماعية ، وأن يجعلوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع فى متناول أى شخص مهتم أو مسئول• وواجب عالم الاجتماع الاول أن يصل الى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الانسانى • أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس الامر عندئذ خاضعا للتحديد العلمى • على الرغم من أنه

يهم علمـاء الاجتماع من حيث الادوار التى يقـومون بها كمواطنيين أو كاباء أو أصـدقاء •

فلا العلم الفيزيائى أو الاجتماعى صـالح لان النـاس ، ما ينبغى أن يطلبوه ؟ وكان ما يستطيع العلم أن يفعله هـو أن يقول : اذا اردت حدوث الفعل كذا عليك أن تفعل كذا وكذا • أو اذا فعلت كذا وكذا يكون نتائج ذلك حسنة • وهذا لا يعنى أن المسائل الخلفية لا تتأثر بابحـاث علم الاجتماع • فكثير من مسائل السياسة العامة التى كان يظن أن لهـا علاقة بالاخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا اخضاعها للتحليل العلمى ، كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم ان السحرة ومن انيهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الاشخاص الاخرون• وزال الاعتراض على الحقن عندما تقدمت المعلومات العلمية وذاعت بين الناس • وتناقص الاتجاه الى العقاب الصارم والقاسى للجرائم عندما تبين ان مجرد القسوة لم تساعد وحـدها على نقص نسبة الجـرائم • وسيتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجـاربها اذا ظل الاتجاه الى استخدمها فى الاغراض السلمية يتزايد باستمرار • اما دور عالم لاجتماع بالنسبة لمثل هذه الموضوعت فلا يكون بأن يختار جانبا معينا ، بل عليه : ١ ـ أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع دتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، ٢ ـ وان يقوم بالبحث المطوب ليجعل من كل حقيقة من هذه الحقـائق موضوعا معتمدا يمكن الاهتداء به عند الحكم •

هـذا وتمكن المعرفة العلمية الناميـة المجتمع من اختيـار اهدافه بالاضافة الى الامكانيات الموجودة أو التى يمكن الحصـول عليها • أو بمعنى آخر يمكن للانسان نتيجة للمعرفة العلمية ان يتجنب الاهـداف

المستحيله او المتناقضه . ومثال ذلك ان المجتمع الواعى لا يمكن أن يعوم على خفض الضرائب وزيادة الخدمات الحكوميه فى نفس الوقت من انه يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقه المواطنين وعنوبهم الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول ان عالم الاجتماع الواعى يستطيع أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما يتنبأ الراصد بالرطوبةو الحرارة و البرودة. ومثالذلك ان عالم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤبطبيعة النظام الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والمشاكل التى تترتب على الاخذ بنظام سياسى معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكن أن يدلنا على تفاصيل السياسات وما ينبغى أن تكون عليه ، كضبط النسل والهجرة . ولكنه يستطيع أن يدلنا على النتائج التى تترتب على الاخذ بسياسة معينه أى أنه يبصر وينير الطريق ولا يدفع العربة .

وعلى ذلك نستطيع أن نحصر المشاكل Problems التى يواجهها عالم الاجتماع فيما يلى :

١ ـ **مشكلة علمية** : تتصل بموضوع العلم نفسه كالمشاكل المتعلقة بشأن العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الواحد وطريقة معالجتها على أساس المنهج العلمى .

٢ ـ **مشكلة اجتماعية** : وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه فى وقت معين نتيجة لظروف معينه . وتقتضى من علماء الاجتماع المحليين دراستها والكشف عن أسبابها .

٣ ـ مشكلة مجتمعية : وهى التى قد تظهر فى مجتمع بعينه فى وقت فى جميع المجتمعات بغض النظر عن المكان وذلك مثل المسائل المتعلقة بالاسرة والزواج والضبط الاجتماعى والقيم وغيرها من الامور التى تتصل بالدعائم الاساسية للحياة الاجتماعية .

٤ ـ مشكلة علاجية : وهى التى تتصل بانحراف معين فى ناحية معينة من العلاقات الاجتماعية وتتطلب اصلاحا تقوم به هيئات متخصصة وهذا لا ينفى دور علماء الاجتماع فى كشفها وبيان عواملها وذبذباتها .

وهذا الفصل بين المشاكل من الاهمية بمكان بالنسبة لعالم الاجتماع لما له من اتصال بطرائقه فى الدراسة فمن ناحية لابد أن يبحث عن وسائل موضوعية لقياس الظواهر الاجتماعية ، ويصمم وسائل أخرى لفحص المواقف العملية ولاكتشاف العلل العلاجية المتضمنة فى المشاكل الاجتماعية واختلال التوافق وعلى هذا الاساس يستطيع عالم الاجتماع ان يسهم فى برنامج الاخصائى الاجتماعى وخبراء العلاقات والادارات العامة واخصائى الطب أو العلاج النفسى .

المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية بأختلاف الباحث . فرجل الشارع يميل الى النظر اليها من وجهة نظر وحيدة بمعنى أنه يرى أن اسبابها يمكن أن تحصر فى سبب واحد ، وهذا بالاضافة الى ان وعيه بالمشاكل يتخذ اتجاها محددا يغلب عليه الاحساس بمشكلة معينة يعانيها هو فعلا أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما والبيولوجى الساذج والمتطرف فى نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن فى صالحهم . ولذلك سقطوا فى

معركة تتكيف وتنكسرت مقاومتهم امام ظروف أقوى منهم . ومن أحــل هذا مفكر فى حل مشاكل الاجتماعية فى ضوء حلول جانبية مثل تعقيــم مثل هؤلاء الاشـــخاص أو اجبارهم على ضبط النسل حتى لا يخرج من أصلابهم نسل ضعيف يسقط صريعا عند أول صدام مع الحياة ، فيزيد المشكلة الاجتماعية حجما وتفاقما والجغرافى الحتمى من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب فى مشاكل مثل الفقر ، ومن ثم فى عـــدد من المشاكل الاجتماعية الاخرى التى يكون الفقر عاملا فيها كالجريمـــة والبغـــــاء .

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما ندرك تعدد العوامل التى تنضج ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المشكلة الاجتماعية » . وسبيلنا فى علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية. على أن قولنا هـــذا لا يجب أن يقودنا الى الوقـــوع فى بعض مغالطات العلية الاجتماعية ذلك لانه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متســاوية العلية والدينامية فى ابراز المشكلة الاجتماعية . ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة اطارات من المفاهيم بغرض ترتيب وحصر المادة التى يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية . ومن الناحية التاريخيـــة يمكن القول أن قاعدة المفاهيم الموجهة للمعرفة قد تغيرت من قيامها على مبادىء الاخلاق الى قيامها على الاسس الموضوعية والعلمية .

ويعتقد علماء الاجتمـــاع ويشاركهم فى ذلك العلماء الاخـــرون فى العلوم الاجتماعية . أن كثيرا من المشاكل الاجتماعيه تنبثق عن المعدلات المتمايزة أو المختلفة للتغير الاجتماعى أو الثقافى . كما أن بعض المشاكل تترتب على فشل الثقافة فى أن تواجه بحزم الاندفاعات أو الرغبـــات الجامحة فى الفـــرد .

طبيعـة المشكلة الاجتماعيـة

منـــذ الولادة يعتمد الانسان على غـيره من الناحية الفيزيائيـة والاقتصـــادية ليعيش • ويعتمد على أقرانه لنمو شـــخصيته وليضمن اشباع رغباته المتعددة • فالانسان وحـــده هو الذى يعيش فى جماعات اجتماعية حقيقية.والجماعة الاجتماعية ليست مجرد تجمع من أشخاص، لان جوهرها يقوم على التفاعل المنظم والعمل المشترك والمعيشة لمدة كافية يدخل فيها عامل النظام ، وينظر الاعضـــاء الى أنفسهم على انهم وددة اجتماعية لها حدود معروفة ، ونتيجة للخبرات الجماعيـــة يصبح الشخص معتمدا على الاخرين في الحصول على الامن وفى الامتثـــال للمعايير الاجتماعية •

هذا وقد أستطاع الانسان خلال قرون قليلة أن يكشف الســـتار عن أسرار العالم الذى يحيط به ، فتدرجت محاولته من ميدان الفلكلور الى ميدان السحر وأخيرا الى ميدان العلم • ويجمع كثير من الباحثين فى علم الاجتماع الحديث على أن التقدم التكنولوجى الذى وصل اليه الانسان لم تصاحبه درجة من التقدم موازية فى التغلب على المشاكل التى تنشأ عن علاقاته بالاخـــرين ؛ هذا فى الوقت الذى يكون نجاح الانســـان فى علاقاته الاجتماعية أخطر من نجاحه فى صلته بالعالم الطبيعى ؛ هذا ولا يستطيع كثـــير من الناس أن يدركوا أن الدراســـة العلمية للمجتمـــع والشخصية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها حـــديثة العهد فى الوقت الذى تراكمت فيـــه الاكتشافات فى خـــلال تقدم العلوم الطبيعية التى يرجع تاريخها الى قرون عـــديدة •

وتثير دراسة المشاكل الاجتماعية خلافات كثيرة بين علماء الاجتماع فى الوقت الحـــاضر سواء من حيث اعتبارهـــا مسألة من مسائل عـــلم

الاجتماع أو من حيث المنهج الذى يتبع فى دراستها أو من حيث تعريفها وبيان حدودها . أو من حيث تحليلها وبيان مدى ارتباطها بطبيعة البناء الاجتماعى ويقول كلينارد Clinard [1] أن كثيرا من الناس يعتقدون أن المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن تدرس بطريقة علمية لعدم امكان تطبيق المناهج العلمية عليها بنفس الطريقة التى تطبق بها فى العلوم الطبيعية لان السلوك الانسانى فى رأيهم ليس هو الميدان الصحيح للبحث العلمى فضلا عن أنهم يريدون أن يقصروا العلم على ما يزعمون أنها العلوم المضبوطة كالبيولوجيا والكيمياء والطبيعه ويذهبون الى أبعد من ذلك فينكرون صفة العلم على العلوم الاجتماعية والسلوكية كعلم الاجتماع أو علم النفس الاجتماعى والانثربولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية التى يقع على عاتقها حل مشاكل السلوك الانحرافى .

ويتوقف جزء كبير من هذا الخلط فى أذهان هؤلاء على فشلهم فى تقدير طبيعة المنهج العلمى لان الدراسة العلمية للسلوك الانسانى تتصور أن مقاييس العلم يمكن أن تطبق على المادة المتضمنة وهذا يعنى أن السلوك الانسانى يمكن أن يدرس كعملية اضطرادية طبيعية أو كسلسلة من الخطوات أو الحوادث تتدرج من طرف الى آخر بنفس الطريقة التى تحدث بها انتشار المرض أو العملية الكيمائية التى تتمثل فى التغيرات التى تحدث عندما يخلط عنصران كيماويان معا .

أن الدراسة العلمية للمشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى تمثل المدخل العلمى لدراسة أى مادة ، محاولة لوصف العمليات المؤدية

---

(١) Clinard, M. B., Sociology of Deviant, Bshaviour, New york, 1961. pp. 24 . 27.

للسلوك وتصنيفه الى نماذج ، ويجب هنا أن نشير الى أن دراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعى ، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الادوات المعملية .

وقد لخص جورج لندبرج Georg Lundberg [1] الاتجاه العلمى فى دراسة المشاكل الاجتماعية فيما يلى :

أ) تحديد القواعد أو المعايير التى يقاس على أساسها السلوك الانحرافى .

ب) تقدير الدرجة التى يمتثل فيا سكان المجتمع للقاعدة التى سوف تكون بمثابة المقياس .

جـ) دراسة السلوك الانحرافى فى ضوء الموقف الذى حدث فيه وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع .

د) البحث عما اذا كان المنحرف الذى يكسر قاعدة من قواعد السلوك فى المجتمع منحرف بالاضافة الى هذا النوع من السلوك فقط أم لا .

وطبيعى أنه فى ضوء هذه الخطوات نستطيع أن نصل الى وصف سليم لمشاكل المجتمع بالاضافة الى ما فيها من فائدة تطبيقية لانارة

---

(١) Lundberg- Larson & Schrag; Sociology, N.Y., 1958, p. 351 .

الطريق أمامه أو لبذل مجهود واقعى لحماية المجتمع أو للوصـــول الى علاج ناجح للمنحـــرف •

مشـــكلة أو انحـــراف أو تفكك

هناك من علماء الاجتماع من لا يفرق بين المشكلة أو الانحراف أو التفكك باعتبار أنها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن فى ناحية من نواحى الحياة الاجتماعية . ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث كل فى مكان الاخر دون تمييز ، فكلينارد مثلا يهدف من كتابه[1] أن يكون مرجعا فى المشاكل الاجتماعية والتفكك الاجتماعى والإمراض الاجتماعيـــة •

وينهج هذا المنهج ليمرت Lemert فيقـــول[2] ان هناك اتصـــالا وثيقا بين التفكك الاجتمـــاعى والتفكك الشخصى ؛ ولذلك فهناك عـــدة مداخل لدراسة الانحـــراف الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى المرضى كالمدخل البيولوجى أو النفسى ؛ ولكن الذى يهمنا فى المقام الاول هـــو المدخل السوسيولوجى لان هذا المدخـــل يتضمن بالضرورة معـــرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية ولا يعنى ذلك أن علماء الاجتمـــاع يخوضون فيها بتفاصيلها ولكنهم يكتفون بالاشـــارة اليهـــا • ويقول ليمـــرت ان العوامل المهمة أو المبـــاشرة فى الســـلوك الاجتماعى المرضى عوامل سوسيولوجية أو نفسية اجتماعية فى طبيعتها • ولذلك فان التفســـير ينتهى الى ابراز عناصر مثل البنـــاء الاجتماعى والجمـــاعة والمركز والدور والتفاعل الهـــادف ، أمـــا اذا أستخدمنا فى

---

(١) Op. Cit, p. VII

(٢) Lemert, Social Pathology, London 1951; pp 19 - 21.

التفسير عوامل مثل الحجم الطبيعى أو القوة أو النقص البيولوجى أو العدوانية أو البلوسة أو السن أو الجنس . فانما نستخدمها لنشرح التغير فى العوامل الثقافية والاجتماعية التى ثبت أنها التفاعلات الرئيسية فى السلوك الانسانى واذن فالعلية فى دراسة المشاكل الاجتماعية أو السلوك الانحرافى انما ترد جميعها الى عوامل نفسية أو سوسيولوجية .

وواضح أن ليمرت ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل اطار اجتمع ، ويدور فى دوائر تبدأ من الفرد وتنتهى الى الجماعة وهذا هو ما نعتقد أنه مكون لاطار المفاهيم عند كلينارد .

ويؤيد جورج لندبرج[1] هذا الاتجاه فهو يرى أن السلوك الانحرافى هو اى سلوك يفشل فى الامتثال لمستويات محددة . ونظرا لاهمية عدم الامتثال وخطورته فانه يفسر فى ضوء اصطلاحات الدرجة (أى درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر فى المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التى يتسامح فيها والتى تختلف اختلافا كبيرا فى الثقافات المختلفة . ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافى لابد أن يدخل فى اعتباره الحدود التسامحية فى المجتمع والموقف الذى يحدث فيه الانحراف . ثم يستطرد لندبرج من ذلك إلى تعريف موضوعى للمشاكل الاجتماعية فيقول « المشكلة الاجتماعية هى أى سلوك انحرافى فى اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحى للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذى يجاوز حدود التسامح يؤدى الى فعل عام ، يهدف الى

(١) Op. cit, pp. 344 - 349

حماية المجتمع واصلاح المخالف أو الجانى وتحذير كل انسان من أن الانحراف الذى يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه » وترجع أهميـــة التعريف السابق للمشاكل الاجتماعية الى امكان تطبيقه على كل أنواع السلوك التى وضع لها المجتمع قواعدا أو معاييرا .

وقد يبدو من العرض السابق أن دراسة المشكلة الاجتماعيـة أو الانحـراف أو التفكك انما يهدف الى دراســة انحـرافات أو تفكك الاشخاص ؛ الا أننا نعتقد أن التفكك الاجتماعى أو المشكلة الاجتماعية تقود دائما الى تفككات شخصية ، فالتفكك الاجتماعى هو عدم تكامل العادات والنظم والجماعات والمجتمعات المحلية ولكن التفكك الاجتماعى يتضمن بالضرورة أشـــخاصا ذلك لان العادات والنظــم هى ســـلوك الاشخاص والاشخاص يكونون الجماعات والمجتمعـــات ، ولذلك فان التفكك يحدث فى المعايير التى هى مقاييس السلوك الشخصى ، ولاجل هذا يقول كثير من علمـــاء الاجتماع أن التفكك الاجتمـــاعى يؤدى الى التفـــكك الشـــخصى لان الشـــخص مخلوق اجتمـــاعى وذاته نتـــاج اجتمـــاعى[1] .

مما تقدم نتبين أن الاتجاه فى علم الاجتماع الحديث يتمركز الان حول دراسة المشاكل الاجتماعية من نقطة ابتداء واحـــدة تقريبا هـــى الانحراف عن القواعد والمعايير التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح ، كما أن الاهتمام بدراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة أو التى تصادف مجرد النفـــور والاشمئزاز ، وانمـــا تدور حـــول تلك الانواع التى تعتبر مهددة لكيان الجماعة من ناحيـــة

(١) Ogburn, & Nimkoff, Sociology, London, 1960, PP. 535 - 536

ولقواعد السلوك المقبول من ناحيـة أخرى • ولكن اصـطلاح التفكك الاجتماعى لا زال حتى الان محل جذب وشد ؛ لان فكرة التفكك كان لها مولدان : الاول عندما أشـار كل من توماس وزنانيكى فى دراسـتهما للقروى البولندى فى اوربا وأمريكا الى التفكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين الذين يستقرون فى مناطق جديدة ؛ ويصبح ضروريا بالنسبة لهم أن يتوافقـوا مع ثقافاتهـا ويكون التفكك الشخصى راجعـا الى فشلهم فى تحمل المواقف الجديدة ، والثانى جاء بعد أن تقدمت دراسات التغير الاجتماعى وبعد أن ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الاجتمـاعى نتيجة للسرعات المتفـاوتة فى التغير بين جـوانب الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازية قبلا • ويعتبر أجبرن مدعم هذا الاتجاه ؛ ومن أمثلة الاعتراضـات التى وجهت الى فكرة التـفكك ما أشـار اليه كلينارد[1] من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل للتنظيم الاجتماعى وهذا موقف لا يمكن هضمه ، لان التغير الاجتماعى غالبا ما يختلط بالتفكك كما أن التفكك الاجتماعى ينظر اليه غالبا على أنه شىء سىء وفى هـذا تورط فى حكم من أحكام القيمة لا مبرر له فى الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون فى واقع الامر عبارة عن أنساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين ويبدو أن كلينارد عارض فكرة التفكك دون مبررات قـوية لان أوجبرن لم يصف التفكك الاجتماعى بالسـوء أو الحسن ولم يفعل من نحا نحوه فى هذا الاتجاه ، وكل الذى أراد أن يشير اليه أن المشاكل الاجتماعية انما تنبـع من المعدلات المتفاوتة للتغيير فى أجـزاء الثقافة الواحدة • وقد كان من الممكن أن يكون نقد كلينارد لفكرة التفكك أكثـر اقناعـا لو أنه اعترض على فكرة العلية المتضمنة فى فكرة التفكك : ذلك

(١) Clinard, Op, Cit, p. 41

لان أجبرن يعتقد أن المشاكل الاجتماعية تنبع من ظروف التغير الاجتماعى وخاصة التغيرات التكنولوجية التى تؤدى الى قلقلة العادات والقيم والمصالح المستقرة ، الامر الذى يؤدى الى احداث فجوة فى التوازن الاجتماعى .

ان استعمالنا واستعمال من سبق أن عرضنا لوجهات نظرهم لمصطلحات التفكك أو المشكلة أو الانحراف لا يعنى أكثر من الاتفاق الاصطلاحى ؛ أما من حيث التفسير فهناك نظريات كثيرة سوف نتعرض لهما فيما بعد ، ولن نصر على استعمال اصطلاح واحد الا فى الموضع المناسب له .

اذن فالمشكلة الاجتماعية كما يقول فيرتشايلد[1] هى موقف يتطلب معالجة اصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهته ولتحسينه وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان فى أغلب الاديان . ففى الحالة الاولى يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل فى التوافق الذى يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة والتى يمكن ردها الى ظروف البيئة التى يعيشون فيها ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة أو ما الى ذلك ؛ أما المشاكل التى تظهر فى الحالة الثانية أى التى تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهى مثل الفشل فى التوافق الذى يصيب البناء الاجتماعى وتأديته لوظيفته والذى تعلو مواجهته فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة مثل الحرب أو البطالة الدورية أو الفساد السياسى .

---

(١) Fairebild, Dictionary of Sociology, N, Y, 1944, p. 289.

وخلاصة القول ان المشكلة الاجتماعية هى انحراف السلوك الاجتماعى عن القواعد التى حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معاييرا معينة يكون الانحراف عنها مؤديا الى رد فعل واضح من الجماعة • وما دام الامر كذلك فان المشاكل الاجتماعية تختلف فى الزمان والمكان باختلاف الثقافات ، الا اذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التى يتوقف عليها الوجود الاجتماعى• ولما كان الوضوح الاجتماعى يعتبر أساسا من أسس اكتشاف السلوك الانحرافى وتحديد درجة خطورته وعمق تأثيره على الجماعة أو الفرد، فانه يعتبر مقياسا هاما من المقاييس المحددة للسلوك الانحرافى ويقول كلينارد[1] فى هذا المقام أن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها فى المجتمع • فبعض الجرائم مثل الخطف وهتك العرض بالقوة والسطو والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التى تخلق شعورا قويا بعدم الرضا فى المجتمع • وهناك مخالفات اخرى مثل الاجهاض والخيانة والجنسية المثلية والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية • ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل فى المجتمع يجب أن يكون له حجم أدنى من الوضوح أى يجب أن يكون واضحا للاخرين وأن يوصف بأنه انحراف[2] •

وقد عرض كثير من المؤلفين لموضوع « الوضوح الاجتماعى » للمشكلة الاجتماعية أو انحرافات السلوك ، وحاولوا تحديد العوامل والظروف التى تكون فيها أى مشكلة أو انحراف واضحا للجماعة حينا وغير واضح حينا آخر •ولكن اختلافهم فى هذا الصدد كان أمرا ضروريا،

---

(١) Clinard, op. cit, p. 3

(٢) Lemert, op. cit, p. 15

نظـرا لاختلاف مداخلهم لدراسـة الموضوع ؛ ومثـال ذلك أن الذين يفضلون مدخـل التفكك الاجتماعى الذى ينجم عن السرعات المختلفة لتغيير أجزاء المجتمع والثقافة يعتقدون أن درجة حساسية المجتمـع للمشكلة أو الانحراف مسألة درجة ، لان التغـيرات الجديدة وما تدمله معها من تنظيمات اجتماعية وقيم جديدة ونظرة مختلفة للحياة : لا يسلم بها جميع أعضاء المجتمع مرة واحدة . بل تظـل هذه النتائج الضرورية للتغير محل جذب وشد حتى تأخذ مكانها كسمات معترف بها فى الثقافة . ومن أجل هذا قد ينظـر الشباب الى سلوك معين على أنه أمر عـادى وطبيعى ؛ بينما ينظر اليه كبار السن ؛ على أنه انحراف أو نكوص وغير ذلك .

ويجب ان نلاحظ أن الحديث عن الوضوح الاجتماعى للانحـراف يعالج فى ضوء مصطلحات عامة ؛ وعلى أساس مسلمات مفروض انطباقها على جميع أقسام المجتمع دون استثناء ، أو على الاقل ابراز العناصر المشتركة فى هـذا الموضوع بغض النظر عن الاختـلافات الفردية أو التمايزات الجماعية : ولكن اتساع نطاق المجتمع من الناحية الجغرافية ، والتمايز الشديد من الناحية الديموجرافية ؛ وعمق الفروق بين المجتمعين الريفى والحضرى تثير صـعوبة كبرى ازاء مسألة الوضـوح . لان الثقافة الكلية فى هذه الحالة لا تشكل نمطا واحدا للسلوك ؛ بل تشكل انماطا متعددة ؛ بتعدد الثقافات الفرعية . وهذه نقطـة يجب مراعاتها عند دراسة رد الفعل الاجتماعى لانحراف معين . فالجريمة ؛ الثأر مثلا قد يرحب بها فى مكان ؛ وقد ينظر اليها فى مكان آخر ، على أنها عمـل من أعمال الوحشيـة .

الفصل الثانى

المنهج في دراسة المشاكل الاجتماعيــة

عندما بدأ علم الاجتماع فى أواخر القرن ١٩ كان منشغلا بأثبــات وجوده ضـــد طغيان العلوم الاخرى ولذلك كثـــر الكلام عن المنهـــج والموضوع وشغل هذا المبحث أكثر جهد العلماء ، كالطفل الذى يريد أن يثبت وجوده بكثرة الصراخ . ولكن هذه الفترة طالت أكثر مما يجب ، وأدت الى مفــارقات كثيرة . وفتحت البــاب أمام اختــلاف العلماء وانقسامهم الى مدارس تضاربت حول منهج علم الاجتماع وموضوعه، بينما كان امر واضحا أن دراسة المجتمع لا تتم الا ببحث المجتمع على الطبيعة ، ولعل لجوء العلماء الى المجادلات انما كان راجعا الى استمرار تأثير الفلسفة . فعلم الاجتماع علم لانه يستخدم المنهج العلمى .

ولكن عددا من الاحـــداث مثل الحـــرب العالمية الاولى والحـــرب العالمية الثانية والثورات وتقلص الاستعمار وظهور الدول القومية فرض على العلماء أن يتحولوا الى ميدان البحث الاجتماعى حتى زاد العمل فى هذا الاتجاه ، الامر الذى أدى الى ضرورة التخصص والى انقســـام علم الاجتماع الى فروع أخذت تتزايد ، كل منها يتناول مسألة هــامة تعبر عن المدى الذى وصل اليه المجتمع ، نتيجة لاتساع نطــاق العمران وتطور التكنولوجياوظهور الحياة الحضرية على حساب القروية . ومن أمثلة الفروع الجديدة تلك الفروع التى تدرس السكان والصحة العقلية

والمشاكل الاجتماعية ، الا أن الفرع الاخير ظهر فجأة دون مقدمات نظرية ، ولهذا فأول ما نشير اليه أن دراسة المشاكل الاجتماعية لا تزال تفتقر الى نظرية متكاملة حتى الان .

ولكن بصفة عامة اتفق عدد كبير من العلماء على تقسيم دراسة مشاكل المجتمع الى :

١ — دراسة السلوك الانحرافي كما يظهر في المرض العقلي وتعاطي المخدرات والانتحار والدعارة .

٢ — دراسة المشاكل المتعلقة بالتفكك الاجتماعي ، وفي هذا الصدد يرجع الباحث في ميدان هذه المشاكل العديدة الى عدد من النظريات وخاصة تلك النظريات التي تصور عدم اتفاق المجتمع مع الافراد .

وهناك شبه اتفاق على أن المجتمعات تتغير في دورات كل منها تنطوي على أربع مراحل ، وهي نقطة الانطلاق التي تكون ثورة أو انقلابا أو مذهبا سياسيا أو اقتصاديا جديدا ، ثم تتوالى التجديدات ، لان النظام الجديد عندما يحاول تثبيت أقدامه فانه يسن من التشريعات ما يسد به الطريق على كل نكسة أو احتمال للعودة الى القديم . بعد هذا يصل المجتمع الى المرحلة التي لا مفر منها وهي التفكك ، وهي التي تعبر عن عدم امتصاص المجتمع لهذه التجديدات وتمثلها لتصبح عنصرا بناءا في جسمه الكبير ، لان الصراع الذي يحدث بين القديم والجديد يؤدي الى حالة من التميع ، وفي مثل هذا الوقت يمكن أن يستغرق التغير لبلوغ أهدافه فترة قد تطول أو تقصر ، ويتوقف ذلك على مبلغ عمق الجهود التي تبذل لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعي .

والمجتمعات المستنيرة تحاول تقصير فترة التفكك هذه بوسائل عديدة من أهمها التخطيط . ولعلنا لو ألقينا نظرة الى مجتمعنا لتبينا أن ثورة سنة ١٩٥٢ تمثل نقطة الانطلاق ؛ وكانت التشريعات مثل ضرب رأس المال والتصنيع وانهاء الامتيازات وتأميم قناة السويس والقوانين الاشتراكية ١٩٦١ وغير ذلك من التجديدات التى حدثت خلال العشر سنين الماضية وهى التى أدت الى تباطؤ البناء الاجتماعى عندنا فى امتصاص كل هذه التجديدات . الامر الذى يؤدى الى ظهور التفكك فى البناءات والوظائف الاجتماعية معا .

ولكن بالتخطيط يستطيع المجتمع أن يتغلب على كثير من علامات التفكك ونتائجه . فاذا تم للمجتمع التغلب على سد ثغراته وأقام جسم المجتمع على نحو يمكن أن يفضى الى التماسك . دخل فى حالة التكامل الذى قد تظل ممتدة فترة طويلة . ولكن ليس هناك مفر من أن يعود المجتمع الى حالة تتهيأ فيها نقطة جديدة لدورة أخرى من دورات التغير الاجتماعى .

وقبل أن نمضى فى تحليل اشاكل التى يدرسها علم الاجتماع نضع عددا من المسائل الهامة لتكون بمثابة الدليل عند استكشاف المشاكل الاجتماعية وتحديد نطاقها ومحاولة دراستها .

١ — من الحقائق المسلم بها أن الثقافة والبناء الاجتماعى الذى يؤدى الى التكامل والسلوك المنظم يمكن أن ينبثق عنه مجموعة عن السلوك الانحرافى ويكون متضمنا لاحتمالات عديدة للتفكك الاجتماعى ؛ وبهذا المعنى تكون المشاكل الموجودة فى مجتمع عبارة عن الضرائب الاجتماعية التى يدفعها هذا المجتمع بسبب تنظيم خاص يفرض على الحياة الاجتماعية .

٢ — وعلى هذا فاننا نرفض من وجهة النظر السوسيولوجية العبارة الشهيرة التى مؤداها ، أن الشر يولد الشر : فقد يتولد الخير من الشر والشر من الخير فى ذات المجتمع ، فمهما كان النظام دقيقا تنفتح فيه ثغرات تؤدى الى السلوك الانحرافى ، وكذلك مهما كان النظام فاسدا فانه ينطوى على بعض المظاهر الصحية التى تؤدى الى بناء السلوك واعلاء بعض القيم فى حياة الناس .

٣ — والمشاكل الاجتماعية اذن هى النتائج غير المرغوبة المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على تنظيم نمطى خاص لسلوك المجتمع .

٤ — لا يمكن أن ندرس التفكك بعيدا عن التنظيم ، ذلك لان فهم التفكك لابد أن يعتمد على فهم التنظيم الذى أدى الى التفكك ، ويقول علماء الاجتماع ان هذين التنظيمين لا ينفصلان .

٥ — نحن نتوقع دائما أن كل تنظيم وكل ثقافة ينبثق عنها مجموعة من السلوك الانحرافى . ومعنى هذا أن المشاكل الاجتماعية فى مجتمع تختلف عن مشاكل مجتمع آخر لذلك لا يمكن القياس عليها أو الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها .

٦ — من الحقائق السوسيولوجية أن البناءات الاجتماعية تنقسم من الداخل الى مجموعة معقدة من المراكز والادوار والى طبقات متعددة يمكن أن تكون جسما تشريحيا يسهل وضعه تحت المنظار العلمى ، هذا التميز يولد اهتمامات وقيم متعددة ، وهذه الحقيقة تلقى ضوءا واضحا على اتجاهات الناس فى المجتمع وعلى مختلف الضغوط التى يتعرضون لها ، ويجمع علماء الاجتماع على أن تعدد المعايير والقيم ، وان كان من ملائم المجتمع العصرى أنه يقوم على تقسيم العمل ويؤدى فى

كثير من الاحيان الى نتائج تقدمية،الا أنه يتيح الفرصة لظهور أشكال عديدة من السلوك الانحراف ، وما يترتب عليه من أنواع عـديدة من التفكك الاجتماعى،ويجب أن نلاحظ هنا أن لكل دور جانبه البناء وجانبه الهدام ، ولهذا يتعرض الناس فى مختلف المواقف الى مصاعب تؤدى بهم الى أنواع متعددة من الانحراف ، قد يظل محصورا فى النطاق الفردى، ولكن ان زادت فانها تشكل مشكلة اجتماعية تقتضى من الباحثين اهتماما لمحاولة التغلب عليهـا •

والواقع أن السلوك الانحرافى اذا انقلب الى تفكك اجتماعى يصبح أكثر استرعاء للنظر وأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الكبير ، ولعل مواجهة المجتمعات لمسأة التفكك تكشف عن توجيهات أيديولوجية مختلفة ، ذلك أن المجتمـع الذى لا يجعـل التخطيط أسـاس التنمية الاجتمـاعية والاقتصادية يحاول أن يواجه المشاكل مواجهة رأسية ، أى القضاء على المشاكل واحدة تلو الاخرى مع عدم المساس بالصورة العامة للنظـام الذى يعتبر نتيجة مباشرة للبناء التشريحى،الذى يحدد اتجاهات الانتاج وفائض رأس المال ، أما المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط كوسيلة أساسية لمواجهة كل ثغرة ، فانه يواجه المشاكل الاجتماعية مواجهة أفقية بمعنى أنه يؤمن بترابط أجزاء البناء وترابط وظائفه الامـر الذى يؤدى الى اعتبار كل مشكلة تظهر فى جسـم المجتمع عبارة عن خلل أصاب البنـاء يفرض حلا عاما يتناول الاساس الاقتصادى والبنائى الاجتماعى معا •

٧ ــ هناك سؤال هام تفتح الاجابة عليه البـاب الحقيقى لفهم المشكلة الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر : هذا السؤال هو : هل المشكلة الاجتماعية تكشف عن خلل فى البناء أو أنحراف فى الوظيفة ؟ الاجـابة تقتضى عمقا ايديولوجيا خاصا وتحديدا للمفاهيم التى تحدد اطار البحث

الاجتماعى مدخل المجتمع فى اطار معين ، كما أن الاجابة أيضا تصور مبلغ الاختلاف فى النظرة بين الافكار المتعلقة بالبناء والوظيفة ومدى ارتباطهما فى الزمان والمكان ومدى تباعدهما .

سبق أن ذكرنا فى موضع آخر[1] أن عدة مناقشات أثيرت فى ميدان علم الاجتماع حول ما يسمى بالدراسة الوظيفية وقامت من أجل ذلك مدرسة كبيرة هى المدرسة الوظيفية فى علم الاجتماع وقلنا فى حينه أن هذه المدرسة تقوم على بديهيات متضمنة فى مهمة العلم نفسه ، اذ كيف يتسنى لباحث فى المجتمع أن يعالج مسألة دون أن يبحث بناءها أى العناصر التى تتكون منها وتعطيها صورة خاصة ، وقد برزت هذه الناحية فى المدرسة الالمانية فى علم النفس حينما واجهت دراسة موضوع الشخصية ، فذهبت الجشطلتية الى أن كل تفتيت فى معالم الشخصية لا يؤدى الى فهمها ولذلك يجب أن تكون النظرة الاولى للشخصية كلية . ثم تهبط منها الى التفصيلات الجزئية،وتلك نظرة بنائية خالصة وقفت فى طلق العلم فترة طويلة ، ولهذا فاننا نزعم أن الامر فى علم الاجتماع لا ينبغى أن يتوقف عند دراسة البناء ، لموضوعات معقدة وتحليل عناصره بل يجب أن تؤكد منذ البداية أن نظرة قبلية وكلية الى البناء الاجتماعى ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل ؛ لان الاتجاهات العامة والقيم الكبرى والامال التى يرتبط بها المجتمع لا يمكن أن تظهر نتيجة للتفتيت ؛ ولا بأس بعد ذلك من أن نشرع فى دراسة التفاصيل لنتبين مواضعها وتداخلها فى اطار الكل ومبلغ اسهامها فى اعطاء الصورة الكلية شكلا محددا .

---

(١) أنظر الفصل الخاص بالنظرية السوسيولوجية المعاصرة فى كتابنا : علم الاجتماع ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .

أما الدراسة الوظيفية فانها اتجهت تقريبا نفس اتجاه الدراســـة البنائية ، وزعمها الكبير يدور حول : أن العلم الاجتماعي ســـواء أكان انثروبولوجيا أو ســـوسيولوجيا يهدف الى ادراك الحيـــاة فى صورتها الدينامية : أى ادراك البناء الاجتماعى فى اثناء تأديته لوظائفه،ولهذا هل لنا أن ندرس وظيفة المجتمع ككل قبـــل أن ندرس وظائف أجـــزائه أم نتخذ الطريق العكسى • قد يجيب البعض بأن لنا أن نأخذ أحد الطريقين وسنصل الى نفس النتيجة ؛ ولكن الامر ليس على هذا النحو • ذلك لان ادراك الوظيفة الكلية يعطينا فروضا وتوجيهات خاصـــة منذ البداية ويترك آثاره بعد ذلك على خطـــة الدراسة فى التفاصيل • أمـــا الطريق الثانى فانه جمع أشلاء الجسم الانسانى بعد معركة ومحاولة تصحيحها لتكون على هيئة انسانية ؛ والفرق واضح بين الحالتين •

ماذا يفعل العلماء وخاصة عند ممارسة العمل الاجتماعى ؟ ان دعاوى المدرسة الوظيفية تجعلنا نأخذ أسلوب الحيطة حتى لا نقع فى حبـــائل المناقشات الوهمية والتخطيط الايديولوجى الذى لا يكشف عنه صراحة عند معالجة مسائل المجتمع • لقد انتهينا فى موضع آخر الى القول بأن كل دراسة فى علم الاجتماع هى : دراســـة بنائية وظيفية بالضرورة ، وليس هذا ابتداعا ولكنه اتفاق تام مع المنهجية العامة للعلم الحديث ؛ لكن سيظل السؤال الذى بدأناه قائما بغير جواب ، هل نبدأ بالبنـــاء أو الوظيفـــــة ؟

٨ ــ يلاحظ أن الناس الذين يشغلون مراكز مختلفة ، يختلفون فى تقديرهم للثغرات التى تؤدى الى مشاكل والتى تقتضى نوعا من العمل الاجتماعى لمواجهتها • ومعنى هذا أن بعض المشاكل قد تكون وقفا عـــلى بعض أنماط الحياة دون اخرى : ومثال ذلك أن مشاكل الريف غير مشاكل

الحضر ، فالمخطط يجب أن يكون على بصيرة باختلافها درجـة ونوعا . والاختلاف فى الدرجة يعنى أن المشكلة تكون بارزة فى أماكن دون أخرى، وفى النوع حين تختلف من نمط اجتماعى الى نمط آخر ، الا أن هنـاك مشـاكل اجتماعية لها مرتبة الشمول تحس بهـا كل الجمـاعات وكل المجتمعات المحلية وكل المناطق الاقليمية مهما تباينت الانماط ، وتظهـر هذه المشاكل فى نوعين من المجتمعات .

الاول : المجتمعـات التى تكون الدولة فيها ذات نظـام مركزى ، والثانى : المجتمعات التى تؤمن بالتخطيط المركزى كأساس للتنميـة الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن التطبيقات الاجتماعية المحليـة للخطة ، ولهذا تعتبر البطالة من هذه المشـاكل وكذلك انخفاض مستوى المعيشة ، والتخلف الدراسى ، وانحرافات الشباب ، والاستهلاك اذا أتخذ طريقا يصور عدم كفاية المواد التموينية بالنسبة لمجموع المواطنين، وفى مجتمع كمجتمعنا يعتبر الطموح البورجوازى عند الافراد مشكلة خطيرة ، والطموح البورجوازى هو تكالب الافراد على الحصول عـلى أكبر قـدر من الحقـوق دون مقابة متوازية للواجبـات ، أو النزعات الوصولية للحصول عى مراكز ممتازة داخل الاطـار الاجتماعى ، أو النظرة الفردية للاجور عند العمال دون احساس اشتراكى بواجبـات الدولة فى المشروعات التى تقوم بها لمواجهة مشاكل المجتمع المواجهـة الاشـتراكية ، أو كصراع الطلاب للحصـول على مراكز فى مجـالس الاتحادات دون نظر الى الواجبات القومية التى يجب أن ينشغلوا بهـا فى أثناء ممارستهم لحقوقهم التى منحها لهم المجتمع الاشتراكى .

٩ ــ يختلف اناس فى اتجاهاتهم نحو الحل المناسب ويعكس هـذا الاختلاف أوضاعهم الطبقية ومراكزهم الاقتصادية ولهذا تنعكس على

السياسة الاجتماعية العامة هذه التناقضات التى ينطوى عليها البناء الاجتماعى . والنتيجة الحتمية لذلك كله هو وجود جماعات متباينة تعتنق العمل الاجتماعى بعضها يتبع الدولة ، وبعضها الاخر يتبع الهيئات الاهلية ، ولن تتمكن الدولة من وضع تخطيط شامل يوحد المفاهيم ويوحد اجراءات الحل ومعالم الطريق لهذه الهيئات ، وهذا هو الموقف العام بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية .

أما فى المجتمع الاشتراكى فليس هناك مبرر للتناقض لان العمل الاجتماعى يقوم أصلا على تخطيط ينبع من احساس الدولة بضرورة التغلب على المشاكل المتعلقة بالانتاج والعمل ، لان الهدف الاول ليس تجميع فائض رأس المال ولكن استخدامه ليبلغ المجتمع مرتبة الرفاهية الاجتماعية . والحل الاشتراكى يعتمد على أيديولوجية الدولة التى حددت علاقات البناء من حيث عناصره الاساسية وجعلت الارتباط بينهما وثيقا . وحلت التناقض الذى يفصل الجماعات بعضها عن بعض من حيث المصالح المختلفة .

١٠ ــ يزعم علماء الاجتماع الرأسماليون أن المجتمع بدون مشاكل مجتمع خيالى على الرغم من أنهم يزعمون أن أجزاء البناء الاجتماعى متساندة وأن البناء الذى له هذه الصفة يؤدى الى مشاكل مرتبطة ارتباطا عضويا ويستمدون من ذلك نتيجة هامة هى ، أن السياسة العامة يجب أن توضع لمواجهة مشاكل اجتماعية خاصة حتى يكن التقدم على طريق الحل فترة اثر فترة . ولكنهم ينسون حقيقة هامة وهى أن معالجة مشكلة واحدة بطريقة رأسية قد يضخم المشاكل الامر الذى قد يؤدى الى مشاكل أخرى وواضح أن هذا الاتجاه من العلماء الامريكيين معبأ بالايديولوجية الانهزامية لانه يتحاشى وباستمرار الحل الاشتراكى .

هذا الا أن أحدا من الاشـــتراكيين لم يدع يوما أن المجتمـع يمكن أن يعيش دون رواسب ؛ ذلك لأن ما مضـــى على البشرية من الام وتخلف يظل يتزز أمراضا فى جســم المجتمع الاشتراكى تقتضى من المخطط أن يواجهها والتقدم على طريق الحل الاشتراكى يصادف دائما مشـــاكل التطبيق الاشتراكى وليست مشاكل المجتمع الأشتراكى هــى السقوط الاجتماعى والانحــراف الفردى وتصدع الاسرة وانما هى مشـــاكل جديدة تدور حول المفضـــلات الاساسية التى تنبع من القيم المتغـــيرة المستجيبة باستمرار لتقدم العلم والنمو الاشتراكى وفرق بين ارتفـــاع درجة الحرارة وبين اصابة الجسم الانسانى بمرض خطير والمعالجـــة فى مثل هذه الدالة تقتضى حلا جـــذريا •

كيف ندرس المشاكل الاجتماعية (وجهة نظر)

عندما يعالج علم الاجتماع مجتمع من المجتمعات فانه يقصد أولا فهم الحياة الاجتماعية فيــــه ؛ ولهذا تختلف المداخل لمثل هذه المعالجـــة باختلاف وجهات النظر ؛ فأحيانا يضع الباحث كل اهتمامه على السلوك الانسانى فى اتجـــاه القيم ، وأحيانا يركز على المنجـــزات التكنولوجية لتحديد معالم ثقافته • وأحيانا أخرى يهتم الباحث بالنظـــم الاجتماعية التى تعتبر قوالب النشاط ، بينما يفضل آخرون أن يتناولوا المجتمع من وجهة نظر الانسان باعتبارها الناحية التى تميز المجتمع وثقافته السائدة بغض النظر عن الامور الســـابقة ، كل طريق من هذه الطرق كما قـــال هوايتهيد يعتبر نوعا من المصابيح التى تنير بعض الحقائق وتهمل بعض الحقائق الاخرى ؛ بمعنى أن كشف جانب من جوانب الحياة أو البناء الاجتمـــاعى فى مجتمع معين مسألة هـــامة فى توضيح معالم النضـــج الاجتماعى من زاوية معينة فى الوقت الذى تبقى فيه زاويا أخرى غير

واضحة للعيان أو خاضعة للامور وربما تعاقبت النظرة تلو النظرة لكشف عميق لطبيعة الدياة ولعلهذا الاتجاه هوالذىيعكسالتوجيه التكنولوجى للباحثين ومثال ذلك أن بعض المجتمعات تضع فى قمة أبداثها مشـــاكل مثل التفرقة العنصرية أو انحراف الاحـــداث أو مشاكل الشيخوخـــة والبطالة أو الاستهلاك أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتوقف كل مشكلة على ما يشعر المجتمع به من ضغطها على مرحلة معينة من مراحل نموه،ويصر علماء الاجتماع أن كل مشكلة اجتماعية هى بطبيعتها متعلقة بطابع المجتمع البنائى الذى قد ينظر اليه مرة على أنه ثابت ومرة أخرى على آنه متغير وغير طبيعى • ومن المناسب هنا أن نقول أن جميع المشاكل مهما كانت طبيعتها تشترك فى أسس واحدة هى أن ثمة عائق يقف أمام الفعل الاجتماعى او الفهم العام يسد طرق السلوك الاجتماعى ويحرفها فى اتجاهات غير طبيعية وكلما فشلت وسائل المجتمع فى مواجهة الصعاب فان نوعا من التحدى يظهر فى شكل جدار صعب الاختراق وهنا يتقـــدم علماء الاجتماع للبحث عن الاسباب التى جعلت هذا الجدار يرتفع ويسد معالم الطريق بالنسبة للفرد والجمـــاعة •

ويقول الفيلسوف البريطانى أرنولد توينبى أن التاريخ الكلى للمدينة يمكن أن يدرك على أنه سلسلة من التحديات الخلقية والعقلية التى واجهت الانسان ووضعت أمـــام عبقريته نوعا من الحيرة كان عليه أن يتحـــرك مستخدما كل فكره وطاقاته لمحاولة التصدى لها • وعندما يعثر المجتمع على الحلول الناجحة يتدرك نحو مستويات أعلى وأعلى جديدة ، فاذا لم يتمكن المجتمع من مواجهة هذه التحديات فانه يتفكك وينهار الى حـــد التلاشى • واذن فتاريخ المدنية عبارة عن مراحل من النجاح والفشل فى مواجهة التحديات وهذا هو السر فى تعاقب المدنيات فى كل منطقة مـــن العـــــالم •

أحد العلامات المميزة للمشاكل عن غيرها أنها شديدة الصلة بالقيم الخلقية ؛ وهى اجتماعية من وجهة نظر خاصة لانها متصلة اتصالا وثيقا بالعلاقات الانسانية وتظهر عليها فى المضمون الذى تتواجد فيه باستمرار علاقات الانسان أو هى مشاكل لانها تعتبر خروجا على ما يمكن اعتباره صوابا أو صحيحا على أساس ما يحدده المجتمع للصفات المرغوبة . أو بمعنى آخر ان المشاكل تعتبر كذلك لانها تقلقل الانماط والعلاقات التى يضع المجتمع لها أهمية كبرى خلال التاريخ .

وعلى هذا يمكننا أن نقارن المجتمعات والمراحل التاريخية من وجهة نظر الانسان الفكرية ونوع المشاكل الاجتماعية التى نشأت عن التغيير الاجتماعى والثقافى ، وعلى هذا الاساس لا نجد هناك مجتمعا خلا من القلقلات الاجتماعية على الرغم من أن نتائج المقارنة يمكن أن تكشف بوضوح أن المشاكل الاجتماعية تختلف من حيث الشدة من ثقافة الى أخرى ومن عصر الى عصر . وربما كان مرجع ذلك أن المجتمعات فى فترات التاريخ واجهت مجموعة من التحديات أهمها مشاكل التكيف مع البيئة الطبيعية وما حدث من أخطاء حتى نضجت تجربة الانسان . واستطاع أن يعالج الطبيعة معالجة ناجحة ومشاكل الانتاج فى مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان وما ترتب عليها من توجيهات أيديولوجية وما رسب فى قاع المجتمع من صراع بين مجموعات البشر وأدى الى نشوء المجتمع الطبقى الذى ظل يتطور حتى وجهه الانسان بالانقلاب الصناعى ، فنشأت مشاكل جديدة هى مشاكل مجتمع جديد لم يجربه الانسان ، وبدأ المجتمع فى محاولة جديدة للصواب والخطأ حتى ظهرت معالم جديدة للمجتمع الانسانى على صورة صراع قسم العالم الى قسمين : اشتراكيين ورأسماليين . ومشاكل الحياة الحضرية التى انبعث من انقلاب المجتمع الانسانى من طابع العلاقات المباشرة الى غير

المباشرة وما ترتب عليه من مشاكل الضياع الاجتماعى نتيجة لانفصال الفرد عن الوحدات الاجتماعية التى كانت تحمى نموه وتعطيه الامـن والاحساس بالسـلام .

وهناك سؤال هام عند دراسة المشكلات فى المجتمعات المعاصرة هو ، هل تتناسب المشـاكل طرديا مع اتساع نطاق الثقافة ومـا يصحبها من تقدم تكنولوجى واتساع نطاق الحيـاة الحضرية ؟ وبمعنى آخر هـل يصاحب تقدم المدنية زيادة فى عدد المشاكل التى يواجهها الانسـان ؟ الاجابة يمكن أن تسير فى طريقين متضادين ، وهنا يبدو أثر التوجيـه الايديولوجى وطابع الحيـاة .

أولا : يعترف الباحثون فى الولايات المتحدة الامريكية أن الاجـابة بالايجاب على هذا السؤال تعتبر نتيجة منطقية ومسألة طبيعية ويعددون أربعة عشرة مشـكلة هى :

١ ـ اتسـاع نطـاق الجـريمة .

٢ ـ اتساع نطاق انحراف الاحداث .

٣ ـ الخـلل العقـلى .

٤ ـ الاقبال على تعاطى المخـدرات .

٥ ـ الانتحـار .

٦ ـ اتسـاع نطاق الدعـارة .

٧ ـ ظهور الازمة السـكانية .

٨ ـ التمييز العنصرى .

٩ ـ التفـكك الاسرى .

١٠ ــ مشاكل العمل وتفكك علاقاته •

١١ ــ الانحرافات فى المجال العسكرى •

١٢ ــ تفكك المجتمعات المحلية •

١٣ ــ مشاكل المواصلات والمدن الكبرى المتروبوليتية •

١٤ ــ الكوارث العظمى فى حالات الحرب والسلام •

هذه هى المشاكل الاساسية التى تبين من الدراسة أنها مصاحبة للمجتمع الرأسمالى عندما يصل الى أعلى مراحل التقدم . ولكن السؤال الذى يسأل هل هذه المشاكل طبيعية وضرورية أم لا ؟

يجيب عماء الغرب على ذلك بقولهم . ان هذه المشاكل طبيعية لانها نتيجة منطقية لاتساع التقدم التكنولوجى فى فترة لا يلاحق النظام الاجتماعى سرعة التغير التكنولوجى . وهنا يفضل الباحثون بحث التغير من وجهة نظر التغير الثقافى وفى هذا الصدد تصبح نظرية وليم أجبرن عن التخلف الثقافى والاجتماعى صالحة باعتبارها النظرية الوحيدة لمشاكل التفكك والانحراف المترتبة على أوضاع المجتمع المتغير وعلى عدم المرونة فى مواجهة التحديات الصناعية والتكنولوجية : أما أن هذه المشاكل ضرورية فمرجع ذلك الى أن طبيعة النمو الاجتماعى تفترض ظهور التوترات التى يمكن القضاء عليها عن طريق توسيع نطاق ما يسمى بالخدمات الاجتماعية ؛ ومعنى هذا أن مناقشة المشاكل الاجتماعية لم يقترح فى صدد حلها أى اجراء يمكن ان يتناول أساس المجتمع بالتعديل والتغيير ، وهنا يبدو أثر التوجيه الايديولوجى فى تحديد العوامل المسببة للمشاكل • هل المشكلة نتيجة لتفكك البناء أم لخلل مؤقت أصاب الوظيفة ؛ وكما سبق أن ذكرنا أن محور الاجابة يدور على الناحية الثانية وتترتب العوامل على هذا الإساس •

ثانيا : الطريق الاخــر يجيب بالسلب ، فليست المشاكل المتقــدمة الذكر طبيعية أو ضرورية لنمو المجتمع الثقافى والتكنولوجى ، لان المشاكل اذا ازدادت فان مواجهتهــا تستلزم اعادة نظر بصورة شــاملة ، أى تستلزم اعادة فحص البناء الاجتماعى لبيان الثغرات التى انفتحت فيه وتسربت منها المشاكل ، ذلك لان هذه المشاكل هى ضربة أساسية موجهة الى تكامل المجتمع ؛ وتكامل المجتمع لا يمكن الوصول اليه بزيادة الابعاد الاجتماعية بين الافــراد والجماعات أو بزيادة التناقض الموجــود بين الاجهزة العاملة فى المجتمع والتى تتبلور فى نهاية الامر فى شكل نظم ، اذن فالحل الامثل هو القضاء على التباعد والتناقض وتغيير التوجيه الايديولوجى باعادة بناء المجتمع تخطيطيا على مدى سنين متعاقبة فتقل المشاكل وتقل حدتها ويختفى عدد كبير منها •

هذا هو الحل الذى انبثق عن التوجيه الاشتراكى فى بناء المجتمع والذى يزعم أن المجتمع الاشتراكى مجتمع بلا مشاكل • ولكننا لا نوافق تماما على أن المجتمعات الاشتراكية مجتمعات بلا مشاكل فيها ولكن بلا شك فيها مشاكل أخرى ؛ هى مشاكل التطبيق والتكيف خاصة عندما تكون الرواسب القديمة ذات فعالية واضحــة • والحكم على مدى نجــاح المجتمع الاشتراكى فى مواجهــة المشاكل لم ينضج بعد ؛ لان تجــربة الانسان بدأت وكانت الى حد كبير قائمة على أساس عقلية رأســمالية بورجوازية ؛ أما التجــربة الاشتراكية فلا تزال فى مراحلها الاولى ولم يمض عليها أكثر من خمسين عاما •

الطريقة السوسيولوجية فى فهم وتحليل المشكلة الاجتماعة :

من الملائم هنا أن نتعرض لبعض الخصائص التى تميز الشرح العلمى

للمشاكل الاجتماعية عن الشروح الاخرى ، وفى هذا الصدد فاننا نفضل أن نتعرض مقدما لبعض المعالجات غير السوسيولوجية فى هذا الصدد.

هناك أولا المداخل الصورية والادبية التى تظهر فى أعمال رجال مثل زولا وويلز وبرناردشو وشتاينبك وجوركى ، أستطاعوا تصوير المجتمع الانسانى بطريقة مبدعة من الناحية الفنية ، فعالجوا بعض المشاكل الكبرى بحيث أظهروها فى صورة درامية والقوا اللوم شديدا على كل من تصدى لمواجهة هذه المشاكل عن طريق منطق الحل الوسط وواضح أن مضمون أعمال هؤلاء كان يتجه اتجاها أخلاقيا : كما أن وسائلهم فى الحل كانت ذاتية وهدفهم من كتاباتهم اثارة الجماهير عى حل المشكلة دون معرفة عواملها الحقيقية .

والمدخل الثانى : المعالجات الصحفية التى بدأت فى أوروبا منذ القرن ١٨ وكانت تنظم فى شكل احتجاجات على صفحات الجرائد لبعض المشاكل التى تكون من وجهة الرأى العام انحرافا فى الادارة .

والمدخل الثالث : تم على أيدى رجل الدين والقانون وكان الاهتمام الاكبر مركزا على الانحرفات ومخالفات القانون واجراءات الدولة ، ومن ثم كان عرض المشكلة يسير فى اتجاه يصور زاوية من زوايا الاهتمام بالنسبة للذين عرضوا هذه المشاكل فى دور العبادة والمحاكم . ويعتبر هذا الاتجاه الاخير هو أقرب الاتجاهات الى الحقيقة : ومع أن المعالجة السوسيولوجية مختلفة نوعا عن المعالجات السابقة الا أنها قد أمدت علم الاجتماع بثروة فى الرأى وفى تجربة الاحساس العام فى المجتمع . وهنا يجب أن نتنبه الى أن عالم الاجتماع هو قبل كل شىء مواطن وصديق وصاحب رأى ومجموعة من القيم : فهو من هذه الزاوية يدمغ الجريمة

والاضطهاد ويشمئز من الدعارة ويعتبر الادمان على المخدرات نوعا من الرزيلة ، وقد يشارك فى بعض الاتجاهات فى المجتمع التى تحاول أن تصحح تلك الاوضاع عن طريق الارشاد أو الجمعيات أو عن طريق الاشتراك فى سن القوانين التى تحرم تلك الافعال وتصادرها •

ولكن علم الاجتماع من ناحية أخرى متسلحا بالمنهج العلمى ومتمنطقا بالموضوعية والحيادية يحاول أن يوجه اليها منظار العلم بطريقته الخاصة • ولكن كيف يتخلى الباحث الاجتماعى مهما التزم بالمنهج العلمى عن أخلاقيات هذا المجتمع ومبلغ احساسه بطبيعة المشكلة من حيث عموميتها أو خطرها • من غير شك أن أخلاقيات المجتمع ومبلغ الخطورة والانحراف بالنسبة للباحث تعتبر نوعا من التوجيه خاصة فى اختيار مشاكل بعينها لتكون محلا للدراسة • ومن أجل هذا فاننا نتوقع أن تتغير المشاكل بتغير طبيعة المجتمع وتقدم الزمان أيضا •

وتراعى الاعتبارات الاتية عند دراسة المشكلة من وجهة نظر العلم :

١ ـ النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا •

٢ ـ المشاكل الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا كذلك •

٣ ـ حل المشاكل يمكن أن يؤدى الى تغير كلى لطابع الحياة الاجتماعية •

٤ ـ الحل الاشتراكى ليس حلا مثاليا كما يذهب الى ذلك علماء الغرب •

٥ ـ المشاكل الاجتماعية تعكس التوجيه القيمى للمجتمع ، ولذلك

تعتبر دراسة القيم مدخـلا أساسيـا لفهم طابع المشكلة وامتدادها ومبلغ عمقها •

٦ ــ يجب أن نميز بين المشاكل الاجتماعية ومشاكل علم الاجتماع فالاخيرة هى نـوع من الصعوبات التى تواجـه المعـرفة السوسيولوجية للمجتمـع الانسـانى ؛ وفرق بين المعرفة وانحرفات الجماهير التى تصيب سلوكهم أو انخراطهم فى الوسط الاجتماعى •

٧ ــ تتغير مقاييس الخطأ والصواب ، والخير والشر فى الزمـان والمكان •

ويجب أن يكون احتمال هذا التغير ماثلا تماما عند كل الباحثين فى المشاكل الاجتماعية حتى لا يقعوا فى المغالطة الكبرى التى تتصور أن هذه المشاكل مسألة طبيعية وضرورية وعامة فى المجتمع الانسانى •

٨ ــ دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهـم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن المجتمع جسـم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية ، وأن ثقافة المجتمع هى هـذا الرداء الذى يتغير بتغير العلم عاكسا بأستمرار أبعاد التغير التكنولوجى•

٩ ــ تؤدى الحياة الاجتماعية الى انحـرافات فى أدوار النـاس ومراكزهم نتيجة للقلقلات التى تصيب البناء الاجتماعى • ولذلك فان التغلب عليها يعيد تصديح وضع الاجزاء فى البناء على أساس اطار مختلف ، يؤدى الى اخراج أدوار ومراكز جديدة •

١٠ ــ وليست هناك حتمية فى أن تكون المشكلة الاجتماعية ذات صفة عمومية فى كل أرجاء المجتمع لتكون أهلا للدراسة ، ذلك لاننا نعلم أن

اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدى الى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة ، ويمكن أن يترتب عليها مشاكل مختلفة أيضا ؛ ولهذا فان الباحث فى المجتمع له أن يدرس المشاكل الاجتماعية اما على المستوى المحلى أو الاقليمى ؛ أو على مستوى المجتمع بأسره .

بهذا نتبين أننا عند دراسة مشاكل المجتمع نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات تنحصر جميعا فى مسألتين هامتين :

١ ــ الالتزام الدقيــق بالمنهــج العلمى الذى يؤدى الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشارى للمشكلة الاجتماعية ؛ وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشاكل الكبرى فى المجتمــع مشــاكل تعكس تناقض اجــزاء البنــاء ؛ بينــما يمكن أن تكون بعض المشاكل الصغرى معبرة عن اختلال فى الوظيفة .

٢ ــ التوجيــه الايدويولوجى والخلقى والقيمى الذى يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لاختيار المشكلة وطبيعة دراستها ومنطق حلها ، ولهذا فان الحل يجب أن يكون على أحد مستويين : الاول المستوى الرئيسى ، وهو اعادة تصحيح العلاقات البنائية والثانى المستوى الثانوى الذى يعالج مشاكل التطبيق أو يقضى على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية بالرغم من اعادة تصحيح البناء .

الفصل الثالث

عمليات التغير الاطرادية المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية

تتضمن هذ العمليات عددا كبيرا من عناصر النظـــام الاجتماعى كالمنظمات وأنساق القرابة والمجتمعات المحلية والقواعد الاخـلاقية والانماط الاجتماعية والوظـائف الاجتماعية والسلطة ومراكز القـوة ، هذا الى جانب ارتباط الافراد بالنظـم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمعـايير الموصـلة للافعـال الاجتمـاعية ويرى عـدد من علمـاء الاجتمـاع أن تاريخ المدنيـة بأسره عبـارة عن تغيرات متكررة لهذه الوظـائف والانساق والبناءات : ولكن تاريخ الانسان يحتوى على أمثلة لاحصر لها أظهرت مدى صلابة النظم الاجتماعية ومقاومتها لكل التغيراتالتى قد تؤدى الى تفككها أو تعديلها على نحو معين ، ولعل الصراع بين القديم والجديد داخل الثقافة الواحدة من بين العوامل الكبرى التى تؤدى الى عدد كبير من المشاكل التى تتوقف عن الحل فترة طويلة من الزمان.ولكن أتساع نطاق المشكلة الاجتماعية وضغطها على بناء المجتمع يؤدى الى نوع من التفكير فى وسيلة حلها ، والحل الذى يبدأ من مجرد الالتفاف حول المشكلة دون الوصول الى قلبها ، يؤدى الى محاولات لتعـديل الظروف والشروط المحيطة بها رغبة فى تخفيف النتائج المترتبة عليها : ولكن المجتمـع فى وقت ما يتبين أن الحـل السليم للمشكلة الاجتماعية انما يتم عن طريق تغيير البناء من حيث ترتيب الاجزاء . ويعتقد علماء الغرب أن الاتجاهات نحو الحضرية والتقدم التكنولوجى الواسع النطاق يعتبران من القوى الرئيسية التى تسبب التخلخلات الاجتماعية التى

تحدث فى المجتمعات الغربية • وربما كانت نظرية التخلف الثقافى عند اجبرن دليلا قاطعا على مدى احساس علماء الغرب بالاثار التى تترتب على كل تغير تكنولوجى فى الحياة الاجتماعية ؛ ذلك أن تغير الاداة دائما خلال التاريخ كان علامة على قرب تغير النظام الاجتماعى ؛ وأبلغ دليل على ذلك أن المتتبعين للتاريخ الانسانى استطاعوا أن يكتشفوا بسهولة — أن الادوات التى استخدمها الانسان فى فترة معينة فرضت عليه السلبية وانعكس ذلك على النظام الاجتماعى • كما أن أدوات بعينها استخدمت بعد ذلك وضعت فى يد الانسان ؛ ولاول مرة ؛ الوسيلة التى يغير بها الطبيعة؛ وبهذا ازدادت ايجابية الانسان وانعكس هذا أيضا على النظام الاجتماعى ؛ وقد تغير الطابع العام للانسان فى القرن ١٩ استجابة لعصر النهضة وما انطوى عليه من تجديدات لم يشهد لها الانسان مثيلا ، ومعنى هذا أن كثيرا من التعديلات التى تصيب المجتمع الانسانى تتم استجابة لتغير الوسائل التى يتم بها تغيير الحياة المادية • ومن هذا وجدت نظرية أجبرن فى التخلف المترتب على التغير التكنولوجى صدى بعيدا عند علماء الغرب ؛ وأصبح من المفضل نسبة المتغير فى النظام وانبثاق المشاكل المترتبة على هذا التغير راجعا وباستمرار الى التغيرات التكنولوجية • فاذا كان هناك جانب صدق فى أن المدنية والتكنولوجيا تعتبران من العوامل المسببة للمشاكل الاجتماعية فاننا يجب أن نفهم العوامل المسببة الحقيقية • ذلك لان التكنولوجيا وحدها لادخل لها بالمشاكل الاجتماعية ؛ ولكن ارتباط التكنولوجيا بالتغيرات الحضرية فى المدينة هى التى تؤدى الى نشوء هذه المشاكل ، ولذلك لانستطيع أن ننسب ظهور الجريمة أو التوترات العنصرية الى أى منهما على حدة • لأن الدراسات المقارنة التى أجريت على عدد من المدن فى أنحاء العالم أظهرت أن المدن الثابتة التى لا تتغير بفعل التكنولوجيا تظهر فيها مثل

هذه المشاكل..معنى هذا أن علماء الغرب يحاولون عدم الربط بين المدينة وبين المشاكل الاجتماعية أو بين التصنيع وبين ظهور بعض الانحرافات فى السلوك الاجتماعى ، طالما أنهم يجدون نتيجة للبحث العلمى أن عددا من مناطق العالم بها أيضا مثل هذه الانحرافات . اذن فالتفكك الاجتماعى فى رأيهم يعتبر نتيجة مصاحبة لعدم التكامل فى وظائف المجتمع ، وهنا يتبين اصرار هؤلاء العلماء على ربط الوظيفة بالمشـــاكل الاجتماعية دون البناء ؛ وهذا يظهر من أنهم يدعون أن البنـــاءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الاجتماعية الصناعية والبناءات الاجتماعية الريفية تفرز جميعا نوعا واحد من المشاكل ؛ فليس الامر اذن متعلقا بالبناء ولكنه متعلقـــا بالوظيفة .

ولكن النظرة العميقة تبرز أن المشاكل الاجتماعية الموجودة فى هذه المناطق المتمايزة ليست مختلفة من حيث الدرجة ولكنها مختلفة من حيث النوع..فلو كانت المشاكل الاجتماعية مختلفة حقا من حيث الدرجة لجاز لنا أن نربط المشكلة بالوظيفة . ولكن الثابت أن المشاكل الاجتماعية فى هذه المناطق المتمايزة تختلف من حيث انوع ولهذا فهى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبناء .

هـــذا الى أن ربط التكنولوجيا كعامل أســـاسى بعمليـــات التغـــير الاجتماعى وما يترتب على هذا التغيير من مشـــاكل يؤدى الى نظـــرة خاصة . هى أن كل انحراف يصيب المجتمع انما يرجع الى عدم تكيف الفرد أو الجماعة مع كل تعديل يحدث فى معدات الحياة : ولكن فى هذا التفسير اغفال لحقيقة هامة : أن التغيرات التكنولوجية قسمت العـــالم الى قسمين :

أ) القسم الذى يملك وسائل التكنولوجيا هذه .

ب) القسم الذى يستخدمها أو يعمل من خلالها .

وكلما زاد التقدم التكنولوجى زاد التناقض بينهما وزادت الهوة التى تفصلهما،الأمر الذى يؤدى باستمرار الى نشوء مشاكل الصراع والانعزال وانخفاض مستوى المعيشة وتضليل الرأى العام والعمل من أجل الحرب وبعث كل أنواع التوترات والازمات الاقتصادية التى تؤدى من وجهة نظر الطبقة المالكة لوسائل التكنولوجيا الى زيادة فى الكم والكيف معا لهذه الوسائل أو بمعنى آخر زيادة قدرتهم على السيطرة وفرض الرأى وتوجيه النظام الاجتماعى .

وتمشيا مع فكرة علماء الغرب يدعون أن المشاكل الاجتماعية انما تنشأ بفعل العمليات التغيرية الاضطرادية التى تصاحب وباستمرار كل تقدم تكنولوجى لا تصاحبه فى نفس الوقت تغيرات فى النظام الاجتماعى . ولا يجب فى تفسيرهم أن نفهم التغيرات الاجتماعبة هنا على أنها تغيرات بنائية ، بل هى تغيرات تعدل الوظائف المصاحبة للنظام . ومن أجل هذا يضعون أربعة مشاكل أو عمليات تعتبر المفسرات الرئيسية لكل انحراف يحدث فى مجال الحياة الاجتماعية وهى :

١ ـ الصراع الاجتماعى . (الذى يظهر فى النظم الاجتماعية) .

٢ ـ التنقل الاجتماعى .

٣ ـ العمليات التفردية .

٤ ـ الاتجهات اللامعيارية .

ولسوف نتعرض لكل من هذه العمليات على حدة لنبين كيف ينظر هؤلاء العلماء الى أبعاد المشاكل الاجتماعية من وجهة نظرهم .

أولا ـ صراع النظم :

كل نظام اجتماعى ، أسرة أو مجتمعا محليا أو اتحادا نقابيا يعتبر نمطا من الأهداف والوظائف والسلطات ، تتطلب نوعا من الطاعة من الأفراد والأعضاء التى ينتمون الى كل منها ، وكل نظام من هذه النظم له القدرة على أن يمد نفوذه على الأعضاء خلال فترة زمنية وبطريقة محددة . حتى أنه يستطيع أن يسيطر على كل نواحى حياتهم سيطرة تامة . ويدللون على ذلك أن بعض المجتمعات التى يسودها نظام العائلة المركبة أو الممتدة،تنظم فيها مثل تلك العائلة كل حياة الأفراد من الناحية الاقتصادية والدينية والسياسية داخل ذلك الامتداد القرابى الذى قد يمتد فيشمل عائلات أخرى فى اطار البدنة ، الذى يمثل النمط الأكبر للعلاقات القرابية بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ومعنى هذا أن النظام الاجتماعى يمكن من وجهة نظر معينة أن يستغرق كل حياة الفرد ويمتص كل نشاط محتمل يمكن أن يقوم به . ولكن كلما تقدم المجتمع وكلما تغير تحت وطأة عوامل التكنولوجيا انتقلت بعض الوظائف التى تقوم بها الوحدة العائلية أو القرابية الى منظمات متخصصة داخل المجتمع لها سلطتها ولها وظائفها : أى أن هذه النظم تتقاسم داخل اطار البناء الاجتماعى مظاهر السلطة والوظائف التى من مجموعها يتكون المجتمع الانسانى . ويستنتج علماء الاجتماع الغربيون من هذا أن تعدد النظم التى ينصرف اليها نشاط الأفراد يؤدى الى الصراع سواء بين هذه النظم أو بين الأفراد فى المجتمع، خاصة خلال محاولتهم التكيف بصورة واضحة مع مطالب كل نظام على حدة . وهنا يبدو أثر التغير الذى يصيب أى نظام اجتماعى بصورة أكثر كثافة من نظام آخر .

ومعنى التغير غير المتوازن الذى يصيب نظم المجتمع ، أن الافراد

يختلفون فى أبعادهم وعلاقاتهم الاجماعية أزاء النظم ؛ كما تختلف أيضا طبيعة انتماءاتهم اليها ؛ ويحدث هذا فى الوقت الذى لايكون الفرد فيه مستعدا للاستجابة لهذه التغيرات السريعة ، فتضطرب علاقاته ويمتد هذا الاضطراب ليشمل النظم نفسها ٠

وبفسر علماء الاجتماع هذه العملية بقولهم ، ان النظام الواحد قد يتفرع الى عدد من الأنظمة ؛ فيتناول النظام الأصلى عن بعض الوظائف التى كانت ملازمة له الى الأنظمة الجديدة٠ الذى يكون فيه الأفراد ملتزمين بالنظام الاصلى دون أن يتحركوا للارتباط بالنظم المتفرعة الجديدة ٠ والنتيجة التى تترتب على ذلك أن تحدث فجوة بين القديم والجديد يجب ملؤها ، وفى الغالب لا يتم ملؤها بسهولة أو فى فترة قليلة من الزمان . فتحدث مشاكل اجتماعية ٠ أو قد يظل النظام واحدا لا ينقسم ولا يتفرع ولكن تنتقل بعض وظائفه الى نظام آخر موجود فى المجتمع ؛ ومتى حدث ذلك فان بعض العلاقات الموجودة بين النظام وأعضائه يجب أن تتغير أيضا ولكن الذى يحدث أن الأفراد لا يتغيرون عند هذا التغير فى النظام٠

ولهذا فان النظام القديم يفشل فى تحقيق الوظائف الاجتماعية التى كان يؤديها قبل أن تنقل منه أو اليه بعض الوظائف . خاصة اذا ظل بعض الأفراد يتطلبون من النظام القديم أن يفى بكل مطالبهم والتزاماته قبلهم ٠

هذا باختصار وجهة نظر العلماء الغربيين؛ونرى منها أن كل المناقشة دارت حول وظائف النظام سواء كانت مرتبطة به أو انتقلت الى نظام آخر كلية؛ولكن حقيقة الأمر أن النظم الاجتماعية فى المجتمع هى وحدات بنائية أو أعضاء جسم كبير ، فلا يمكن لنظام أن يغير من وظائفه الا اذا

تغير من وضعه في الاطار البنائى بأجمعه ، ولهذا اذا فرضت الحاجة على نظام أن يتغير من حيث وظائفه فيجب على كل من يريد حل المشاكل الاجتماعية أن يعيد ترتيب النظام بنائيا مع بقية نظم المجتمع .

ومثال ذلك أن الرأسماليين يساندون نظاما اقتصاديا يكفل لهم الاحتكار ويعمل عندهم العمال أو الأجراء الذين بأرتباطهم بهذا النظام يتناولون أجرا معينا يساعدهم على الأستمرار فى الحياة . ولذلك فالنظام الاجتماعى القائم على هذا الاساس الاقتصادى كان يؤدى وظيفة محددة بالنسبة للرأسماليين والأجراء .

فاذا أردنا أن نجعل النظام الاقتصادى يغير من وظائفه ليحقق مزيدا من الانتاج ومزيدا من التوسع نتيجة لاستغلال فائض رأس المال ؛ فاننا يجب أن نعيد النظر فى وضعه داخل الاطار البنائى للمجتمع ؛ والحل السليم دون تناقض ، هو خضوع النظام الاقتصادى لتخطيط مركزى ينبع من فكرة واحدة تسيطر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أى التأميم ؛ وبهذا يتغير وضع النظام الاقتصادى البنائى بحيث يصبح جهازا من أجهزة الدولة فتتغير وظائفه . فاذا كان النظام الاقتصادى القديم ينبع من عقلية فردية ويحقق مصالح فردية ويتطلب بناءا يقوم على خطط فردية ولا يحقق فى نفس الوقت أهدافا اجتماعية ؛ فان تغيره البنائى يصبح وسيلة وغاية ؛ وسيلة للتنمية الاقتصادية وغاية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ؛ والفرق واضح تماما .

واذن فصراع النظم مظهر لطبيعة لبناء الاجتماعى الرأسمالى لأن النظم لاتتصارع مطلقا فى بناء اجتماعى اشتراكى ؛ ومن ثم فان المشاكل الاجتماعية التى تترتب على هذا الصراع غير موجودة فى المجتمع

الاشتراكى وليس معنى هذا كما قلنا سابقا أن اعادة ترتيب البنـــاء الاجتماعى يؤدى الى القضاء المبرم على المشاكل • بل ان هناك مشاكل من نوع جديد تنشأ مصاحبة لعمليات النمو ، هى نــوع من التنفس السريع الذى قد يصاحب الرياضة البدنية العنيفة •

ثانيا : التنقل الاجتماعى :

وأبلغ دليل على التوجيه الايدولوجى الرجعى فى تحليل المشاكل الاجتماعية تفسير علماء الغرب لعمليات التنقل الاجتماعى ؛ فمنذ القرن ١٨ يرى علماء الغرب أن كل تنقل اجتماعى حدث فى المجتمعات نسمل أفرادا أو جماعات كان تنقلا أفقيا •

والتنقل الأفقى بالمعنى الذى فهم عندهم هــو عبارة عن الحــركة الاجتماعية التى ينتقل فيها ملايين الناس من مكان الى آخر . من السهول الى الجبال ؛ من الشرق الى الغرب • ولعل هذا هو أكثر التفســيرات رجعية لعمليات التنقل الأفقى ذلك لانهم يبتعدون بهذا التفسير عن التنقل الافقى الحقيقى داخل المجتمع الواحد الذى يشير وبصراحة الى رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات ؛ ويمكن للجميع صعود السلم والهبوط منه على أساس مبدأ تكافؤ الفرص • فاذا تعرضوا للطبقات الاجتماعية فانهم يقولون ان كل تنقل حدث فيها كان فى حقيقته عبارة عن تحديد للعلاقات بينها ، وتعيين لمراكزها ووضع لمظاهر القوة فى بعضها دون الآخر ؛ الأمر الذى أدى الى اعطاء كل مجتمع طابعا خاصا ؛ ويترتب على هذا فى نظرهم ظهور وسائل التأثير الكبرى كالزعامة والتوجيــه السياسى المركزى والحرية الدينية وما ينبنى عى ذلك من تذويب الفوارق لا بين الطبقات فى المجتمع ، ولكن بين الجماعات •

. . ه حقيقة تعتبر فى الواقع مصادرة على المطلوب ، لأن التقدم التكنولوجى الذى أصاب وسائل الاتصال ربط بالفعل بين المجتمعات ، فأدى الى ذيوع الأفكار ولكن برغم هذا بقى النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه المجتمعات على ما هو عليه ، بل أن وسائل الاتصال الحديثة على الرغم من أنها قربت المفاهيم بين المجتمعات وكان يمكن أن تستخدم فى تقريب مفاهيم المجتمع الواحد الا أنها استخدمت وباصرار فى اعطـاء النظام الاجتماعى التقليدى شرعية وتأصيلا ؛ ونحن نعلم أن كل وسائل الاتصال الحديثة فى المجتمعات الرأسمالية تملكها الأجهزة الاحتكارية الرأسمالية ، وعلى هذا فاننا لانتوقع نتيجـة ذلك أن تعرض مشكلة اجتماعية ويقترح لها علاجا الا من وجهة نظر هؤلاء الذين يحافظون على أوضاعهم الاجتماعية .

أن التنقـل الاجتماعى الحقيقى هو تنقل أفقى يعبر عن ديناميه المجتمع ويستجيب لكل التغيرات التى تحدث نتيجة لتغير أبعاد العلاقات وتذويب الفوارق بين الطبقات التى تعتبر أول هدف للتنقل الاجتماعى الذى يمكن أن يحدث فى المجتمع فى فترة معينة من الزمان ؛ لأن مثل هذا الاجراء يعدل من صورة البناء الاجتماعى ويعدل من الأبعاد التشريحية فى جسم المجتمع ويعدل فى نفس الوقت الأبعاد المقبلة على أساس الكفاءة المتزايدة للدولة ، على أساس التنمية الاقتصادية ؛ ومزية هذا التنقل أنه يحطم المشاكل الاجتماعية ويحاصرها وقد يؤدى الى عقم بعضها دون حاجة للمواجهة ؛ ولذلك فان التشريع الاجتماعى الاشتراكى يقضى على المشاكل الاجتماعية دون حاجة الى مايسمى فى الدول الرأسمالية بالخدمة الاجتماعية ؛ لأن هذا الاتجاه يعمل على التسكين والحل العرضى .

أما الحل الاشتراكى فانه يهدف الى القضاء على الجذور المرضية

فتستقيم الأحوال دون حاجة الى مجهود ايجابى يبذل على مستوى الفرد أو الجماعة .

ثالثا : العمليات التفردية :

أحد العلامات الهامة للفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدى هو فى درجة الاستقلال الذاتى الذى يحصل عليها الأفراد. وفى هـذا الصدد تقدمت أبحاث علماء الاجتماع تقدما كبيرا لاظهار هذا الفرق ، ولعل هنرى مين هو أول من أشار فى كتابه القانون القديم الى ذلك عندما حدد معالم المجتمع البدائى مقارنا بمعالم المجتمع الحـديث ، وقال ان العلاقات الاجتماعية فى المجتمـع الأول تقوم على علاقات القرابة ، والقرابة بطبيعتها تجمع ولا تفرق أما المجتمع الحديث فأنه يقوم على التعاقد وهو يفرق ولا يجمع ، ولذلك يتجه المجتمع الحديث الى ابراز الفردية على حساب الجمعية وابراز المصلحة فى العلاقات على حساب القرابة ، وقد سار على نفس الدرب كل من سيمل ودور كايم وردفيلد وغيرهم من المؤمنين بثنائية التطور الاجتماعى .

وخـلاصة القول ان المجتمع الحديث ينمى الفردية فى رأى علماء الرأسمالية وهذا النمو يتسبب فى مشاكل كثيرة مثل انحراف الأحداث والدعارة والادمان على المخدرات والامراض النفسية وظهور العصابات وما الى ذلك من المشاكل التى تشير باستمرار الى عمليات الانعـزال الاجتماعى والاحساس بالفقدان فى خضم المجتمع الكبير الذى يقوم أساسا على المصلحة الفردية .

ولكن هـذا التدليل اذا انطبق على مجتمعـات فانما ينطبق عـلى المجتمعات الرأسمالية الرجعية ، ذلك لأن المجتمع الرأسمالى يضع الفرد

فى مكان لا يرتبط فيه بكل الاتجاهات الجمعية فى المجتمـع ، ولا يرتبط فيه أيضا بجهود تبذل بطريقة تعاونية لتحقيق أهداف جمعية ، ولكن الوضع يختلفتماما فى المجتمع الاشتراكى الذى تكون فيه الجماعة هى الأساس الاول وهى الهيئة العليا وتكونمصلحة الجماعة العليا هىأساس التحرك وأساس التنمية باستمرار ، فالمجتمـع الاشتراكى يخلق اذن جماعات عضـوية •

أما المجتمع الرأسمالى فانه يخلق جماعات مفككة ، وليس معنى هذا أن المجتمع الاشتراكى يخلو من هذه المشاكل المشار اليها ولكنه بالقضاء على مسبباتها فى الواقع الاجتماعى يقلل من الحـد الأدنى من فرص ظهورها •

رابعا : الاتجاهات اللامعيارية :

اللامعيارية هى الانحراف الفردىفىمجتمع رأسمالى نتيجة لصراع المقاييس والأهداف ، وفشـل الفرد فى تبين معالم الطـريق ، فيسقط صريع الغموض والحـيرة والقلق والتوجيه الرأسـمالى لا يشعر الفرد بارتباطه العضوى فى الجماعة أو المجتمع نتيجة لانقسـامه الى طبقات وجماعات متمايزة كل لها مقاييسها وعاداتها وأسلوبها فى الحياة ونظرتها اليها ولهذا فانكثيرا منالأفراد يهبطون بصورة تتزايد باستمرارفىالقناة الهامشية السريعة الجريان ، وتفسير ذلك أن الفرد يضع رجلا فى طبقة ورجلا فى طبقة أخرى ولا يستطيع أن يضم رجليه والنتيجة معروفة • لماذا يسقط الناس فى المجتمع الرأسمالى صرعى الهامشية ؟ لأنهم ببساطة متطلعون بورجوازيا . والتطـلع البورجوازى يجذب الأفـراد ذوى الطموح ،ونظرا لشدة التنافس فكل من يؤمن بالقيم العليا أو بالمبادىء الأخلاقية لا يستطيع أن يقاوم فيسقط فرسة للانحراف اللامعيارى •

أما المجتمع الاشتراكى الذى يخضع لتوجيه أيديولوجى محدد هادف منبعث من نظرية متكاملة تتحدد منها أهداف المجتمع وتتعين خلالها قوالب السلوك الاجتماعى ويوضع مستقبل المجتمع فى شكل حلقات مرتبطة تنفذ بقوة المجتمع بأسره على أساس تخطيط مركزى له مرونة التطبيق ، فان خطر اللامعيارية يتضاءل كثيرا ، فلا يستطيع فرد أن يخطو خطوة متسعة أكثر من اللازم لأنه يسير فى صف متراص يسير بخطوة منتظمة فى اتجاه أهداف المجتمع المنبعثة عن التوجيه الايديولوجى العام الذى يدعو الى تخطى ثغرات الماضى والتطلع للمستقبل لتحقيق أهداف رفاهية المجتمع الكبير •

الفصل الرابع

النظرية السوسيولوجيـــة والمشاكل الاجتماعيـــة

فى عالمنا الحديث تكون منجزات العلم المتصلة بالحياة الواقعية عاملا هاما فى اعطاء قيمة اجتماعية لهذا العلم ، ولذلك تتزايد فى هذه الايام مسئوليات العلم الاجتماعية ومثال ذلك أن امكان استخدام الرياضة والانتفاع بها أصبح أمرا واضحا حتى بالنسبة لأولئك الذين يجلسون فى مراكز القيادة العليا فى الدولة ويتزايد مركز علماء الرياضة الاجتماعى ويحصلون باستمرار على نوع من القبول فى دائرة الحياة الاجتماعية باعتبارهم نافعين .. ولعل هذا هو السر فى أن عددا يتزايد من العلماء يفصلون بين العمل العلمى فى حد ذاته وبين استخدامه لأغراض لا تتصل بتوسيع نطاق المعرفة.ومن الواضح أن العمل العلمى فى حد ذاته يؤدى الى تشابه العلماء وتطابق أغراضهم ، بينما لو كان الأمر متعلقا بأغراض متصلة بالواقع الاجتماعى لاختلف الامر اختلافا بينا ،وهذا يرجع الى اختلاف المجتمعات من حيث احساسها ببعض المسائل الحيـــوية التى تستأهل حـــلا علميا ، ومعنى هـــذا أن جهود العلماء فى ميدان الواقع الاجتماعى اذا نظرنا اليها من وجهة النظر العلمية فانها لاتؤدى الى تطابق النظرة أو توحد الطريق ، وانما نتوقع اختلافا بينا فى النظرة الى المشكلة الاجتماعية وتعدد المسالك التى يمر منها العلماء . ان فائدة العلم العملية لم تظهر فى السنوات الأخـــيرة فحسب بل انها تمتد الى عصر فرنسيس بيكون الذى كان يؤكد باستمرار نفعية العلم ، ولهذا كان يفرق بين نوعين من التجارب :

أ) التجارب المثمرة التى تؤدى الى مزيد من المنافع بالنسبة للبشر .

ب) تجارب الاستنارة، وهى تلك التجارب التى توسع نطاق المعرفة وتؤدى الى تقدم البحث العلمى .

معنى هذا ببساطة أن هناك ازدواجية فى العلم ، فهو يستطيع أن يزودنا بالفهم الصحيح للأشياء كما هى ، كما يزودنا بالفهم اللازم الذى يمكننا من تغيير هذه الأشياء ، ولقد عبر الفيلسوف البريطانى « هوايت هد » عن ازدواجية العلم ... بقوله « ان العلم له منبعين منبع عملى ومنبع نظرى . أما المنبع العملى فهو رغبتنا فى توجيه أفعالنا لنحدد أغراضا معينة . أما المنبع الآخر النظرى فهو الرغبة فى الفهم وأننى لا أستطيع أن أعتبر واحدا من هذين المنبعين أنبل من الثانى أو أكثر أهمية لأننى لا أستطيع أن أدرك لماذا يكون من الانبل أن أجاهد فى سبيل الفهم من أن أشغل نفسى بوضع فعال الانسان فى مواضعها الصحيحة وعلى طريق أهدافها المرجوة . ولعلنا لو قلبنا الصورة لوجدنا أن لكلا المنبعين جوانب سيئة . فقد توجه الأفعال توجيها خاطئا وقد يمتد الفهم فيشمل على أنواع كريهة من حب الاستطلاع .

التشخيص السوسيولوجى للمشاكل الاجتماعية :

كل منا عنده فكرة بطريقة ما عن المشاكل الاجتماعية . لأن المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الأزمات الاجتماعية لعصرنا ; ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التى تزداد أحكاما لسلوك الناس وتؤدى فى نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات فى البناء الاجتماعى ما يؤدى الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الأفراد والتصدعات

التى تصيب المجتمع ، والتى يشار الى كل منها عادة على أنها مشكلة اجتماعية . ولكننا عندما نتصدى لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلا بد لنا على الأقل من معالجة ست مسائل مرتبطة هى :

١ ـ المقياس المركزى للمشكلة الاجتماعية؛وفى هذا الصدد يجب أن نميز تمييزا واضحا بين المستويات الاجتماعية وبين الوقائع الاجتماعية.

٢ ـ الى أى حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية .

٣ ـ من هـم حكم المشاكل الاجتماعية أو من هـم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية فى المجتمع ويشيرون اليها صراحة .

٤ ـ المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة .

٥ ـ الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية .

٦ ـ الطـرق التى يدخل بها الاعتقاد فى امكان اصـلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة فى تعريف المشاكل الاجتماعية .

ونظرا لأهمية هذه الموضوعات فى تحديد الابعاد الاجتماعية وفى ابراز التوجيه الايديولوجى فى فهمها ووصفها فاننا نعود اليها لابرازها بشىء من التفصيل .

اولا ـ المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعى :

ان من أهم العوامل التى تصاحب المشكلة الاجتماعية هى ذلك التمييز

الجوهرى بين المستويات التى يشترك فيها الناس اجتماعيا • وبين ظروف الحياة الاجتماعية الواقعية ، ولن نجد مشقة كبيرة فى التحقق من مدى الاختلاف بين ما هو واقع فعلا وبين ما يفكر فيه الناس على أنه واجب لأن الامر يختلف من زمان الى زمان ، بل أنه يختلف فى المجتمع الواحد باختلاف الأمكنة أكثر من اختلافه بين المجتمعات •

ولعل هذا القول يكشف عن فكرة هامة تتعلق باتجاه معين فى النظرية السوسيولوجية ، هو أن المستويات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع تختلف فيما بينها اختلافا بينا باختلاف المكان والزمان ، ومعنى هذا أننا لا نستطيع الوصول الى مقياس واحد للتوقعات الاجتماعية يمكن أن يطبق فى المجتمع الواحد • فاذا نظرنا الى الواقع نجد أن ممارسة الحياة الاجتماعية تجرى فى اتجاهات وعلى طرق قد لا تلتئم مباشرة مع هذه المستويات أو لا تحقق التوقعات•والفرق بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى قد يؤدى فى واقع الأمر الى المشاكل الاجتماعية •

والتحليل السوسيولوجى لهذا الموضوع يتجه اتجاها فرديا ، لأن فشل بعض الافراد فى الواقع الاجتماعى وفى أثناء محاولتهم الوصول الى مستوى اجتماعى أو توقع اجتماعى . يؤدى الى اصابتهم بهزة قد تفضى بهم الى الجريمة أو الانحراف أو ادمان المخدرات أو الوقوع فريسة المرض العقلى • وواضح من هذا الكلام أنه ينبعث من مجتمع رأسمالى رجعى يقيس المشكلة الاجتماعية قياسا فرديا والتعليق على ذلك نلخصه فيما يلى :

١ — التفرقة بين المستوى الاجتماعى والواقع الاجتماعى : كما يفضل ذلك روبرت هيرتون تفرقة غيرواضحة،لأن مايعيش فى عقول الناس، وما يظهر على اتجاههم القيمى لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى . هذا

الانفصال الذى ضخمه ميرتون وجعله أمرا يؤدى الى احـداث ثغرة فى السلوك الفردى تؤدى بدورها الى مشكلة الانحراف الفردى •

٢ ـ لا نستطيع أن ندرك من أين تأتى المستويات الاجتماعية التى تصيب الأفراد بهذه الهزات نتيجة الانعزال أو الفشل فى الوصول الى تحقيق المستوى • ان الأمر لن يكون مفهوما الا اذا تصورنا هذا المجتمع منقسما على نفسه تتجاذبه تيارات معينةمتعارضة ، ولذلك يجد الفرد صعوبة كبرىكلما مر الزمانوتعدد المكان الذى ينتمىاليه•واذا كانتهذه المستويات موجودة فى المجتمع على النحو الذى شرحه ميرتون فهى موجودة فى المجتمعات التى تؤمن بالديمقراطية المزيفة والنظام الرأسمالى الحـــر الذى يفتح مثل هذه الثغـرات باستمرار فى البناء التشريحى للمجتمع •

٣ ـ أما المجتمع الاشتراكى فان المستويات الاجتماعية فيه ليست وليدة الصدفة ، وليست تعبيرا فرديا عن تطلع بورجوازى معين ، ولكنها نتيجة لأهداف تخطيطية يسعى المجتمع لبلوغها ، ويضع قوى الشعب فى طريقها على أساسمقاييس محددة من العدالة وتكافؤ الفرص ولذلك قد يتحرك المجتمع الاشتراكى من خلال مجموعة من المستويات تتدرج فى التعقيد كلما مر الزمان . ولكن تدرجها هذا لايوقع الفرد ولا الجماعة فى مشكلة اجتماعية ، لأن السير الحتمى نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية يؤدى باستمرار الى تخطى العقبات فى كل مرحلة وتعلم خبرة جديدة تنفع فى معالجة الفكرة القادمة ، وهكذا تمضى مراحل بلوغ الأهداف أو المستويات على هيئة سنوات لخطط مدروسة ومعروفة •

٤ ـ ان الآمال الاجتماعية والقيم الأساسية التى تصنع المستويات فى المجتمع الاشتراكى ليست أخلاقا يمكن أن تورث الهم أو الاحبـاط

كما هو الحال فى المجتمع الرأسمالى ، ولكنها أجزاء من خطط مرسومة تابعة من ايديولوجية توحد الناس ولا تفرقهم .

٥ ــ ان فكرة ميرتون عن المستويات الاجتماعية المتناقضة زمانا ومكانا فكرة غريبة حتى من وجهة النظر الرأســمالية فنحن نعلم أن كل مجتمع ثقافته ، وهذا لايمنع داخل المجتمع الواحد من تعدد الثقافات الفرعية ، ومعنى هذا أن المجتمع الواحد لابد أن تكون به مجموعة من المستويات الموحدة التى تعبر عن القيم الكبرى لهذا المجتمع والخط الأساسى الذى يحدد أسس التفكير فى مجالات الحياة المختلفة . ولكن لابد أن يكون هناك وضوح فيما يتعلق بالنزعات الاسطورية . ذلك أن الوضوح لابد أن يتصف بالعمومية وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الآمال الكبرى التى تمثل فلسفة هذا المجتمع . ولهذا فان الخلاف على مستوى فى النطاق المحلى لا يوقع الفرد فى شرك الجريمة أو الانحراف لاحساسه بالضياع كما يقول ميرتون لأن هذا الاحساس بالفقدان لا يكون كاملا الا اذا أحس بافتقاده التام للمستويات الكبرى للثقافة الكبرى فى المجتمع الكبير .

هكذا نتبين أن ايراد بعض المصلحات السوسيولوجية كفكرة المستوى الاجتماعى ومقابلته بالواقع الاجتماعى والصعوبات التى تنشأ عن عدم التطابق قد يؤدى الى نوع من التحليل يجوز على ذهن غــير المتبصر اشتراكيا وينزلق الى مدصلة مفاهيمه فيكون جزءا من الاطار الذى يتحرك فيه دون أن يدرك الفرق الجوهرى بين نظرة المجتمع الاشتراكى الى المستويات الاشتراكية ؛ ونظرة المجتمعات الرأسمالية . ان وجود المجتمع الرأسمالى من حيث تنظيمه الاجتماعى على هيئة معينة تؤدى الى نتائج عديدة تظهر على الحياة الاجتماعية ؛ منها تحديد مستويات

الطموح . وتحديد مستويات الأبعاد بين الأفراد والجماعات ، وتحديد مدى التماسك والتفكك ، وتحديد معالم السقوط الاجتماعى والانهيار الفردى وطرق علاج هذا وذاك على أساس من فلسفة تعبر عن طابع هـذا التنظيم ، ولذلك اذا عقدنا مقارنة بين هذا التنظيم وبين تنظيم مقابل له فى المجتمع الاشتراكى ، لوجـــدنا اختلافا جوهريا من حيث المحددات الأساسية التى ذكرناها من قبل .

فالمستويات الاجتماعية التى تعبر عن طابع التنظيم الأول لاشك أنها تختلف تماما عن المستويات الاجتماعية التى تعبر عـــن طابع التنظيم الثانى . ولهذا فاننا نتوقع أن يفرز التنظيم الأول مشاكل تتسم بالطابع الفردى ؛ قد تتطور وتتضح مشاكل واسعة النطاق نتيجة لاتصالها بعدد كبير من نطاقات الحياة الاجتماعية بصورها المتعددة ؛ ولكن فى المجتمع الاشتراكى لا نتوقع أن تظهر هذه المشاكل على المستوى الفردى وانما تظهر على مستوى المجتمع ككل ؛ لأن مستويات التوقع الاجتماعى مسألة متصلة بنضال المجتمع بأسره فى ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل اخفاق فيها ليس متصلا بفرد ولكنه يتصل بالمجتمع ككل .

ثانيا ــ الجذور الاجتماعية للمشاكل الاجتماعية :

يقال غالبا ان المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعى ؛ هذه العبارة تمثل انطلاق عند كثير من البـــاحثين فى مشاكل المجتمـــع باعتبارها من القضايا الثابتة أو البديهية التى لا يجب مناقشتها.لكننا قبل أن نمضى فى تحديد الأصل الاجتماعى للمشكلة الاجتماعية يجب أن نشير الى أن المشاكل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا.وتفسير هذه الارتباطات يرجع فى المحل الأول الى أن البناء الاجتماعى نفسه ووظائفه مرتبطة ارتباطا عضويا هو الاخر.ولذلك فان أعراض المرض التى تبدو على

هذا البناء تؤدي الى سلسلة من التقلصات تترابط هى الأخرى ترابطا عضويا، فاذا كان الأمر كذلك فاننا نؤمن بهذا المنطق، أى أن البناء الاجتماعى عندما يتحرك الى السلام أو المرض فانه يتحرك حركة انبثاقية ذاتية تلقائية ، ومعنى هذا أن البناء الاجتماعى لايخضع فى أثناء عملياته الدينامية الى مؤثرات خارج نطاقه ، وكاننا بهذا نضع التكنولوجية والمصادر الطبيعية التى اسهمت فى انضاجها فى مرتبة العوامل الاجتماعية باعتبـــار أن الطبيعة موجودة باستمرار منذ ملايين السنين ؛ وأن ظواهرها تؤثر فى الانسان منذ ملايين السنين أيضا ؛ ولكن علاقاتها بالانسان تغيرت ؛ لا لأن الطبيعة أصبحت أكثر قوة أو فعالية أو لأن الظواهـــر الاجتماعية أصبحت أكثر تعقيدا ؛ أو أكثر ضغطا على مجتمعات الانسان ؛ بل لأن الانسان نفسه هو الذى تغير ولذلك فان أكثر الظواهر الطبيعية تأثيرا فى حياة الانسان مارست هذا التأثير تم بارادة الانسان نفسه . ولذلك فكل ماتحرزه التكنولوجيا من انتصارات هى فى الواقع انجازات اجتماعية تعبر عن ارتباط المجتمع وتآزره من أجـــل التقدم ولذلك فاننا نميل الى القول بأن المشـــكلة الاجتماعية ليست الا نتيجة تخلخل يصيب البنـــاء الاجتماعى . أما ربط المشكلة الاجتماعية بأزمة طبيعية كفيضان أو بمرض كوباء أو كارثة كزلزال أو ثورة بركان أو ما شاكل ذلك فان علماء الاجتماع يميلون الى القول بأن هذه المشاكل تعتبر سطحية ومؤقتة بل ان امتداد آثارها يمكن وقفه بارادة الانسان واستعداد المجتمع الدائم للتحرك والمرونة لمقابلة الكوارث حتى ما عظم منها . لقد كان تفســير أزمات الانسان يوما من الأيام يقع على عاتق الأرواح الشريرة أو على مجردات القدر أو على ماديات كفقر البيئة الطبيعية ؛ وتعود الانســان يوما أن ينظر الى المشكلة الاجتماعية نظرة سلبية حين كان يحول المشكلة الى فكرة لا يمكن السيطرة عليها أو الامســاك بها ؛ فيركن الى الاستسلام

والشكوى وندب سوء الحظ ، ولكن الانســان بدأ يتقدم على الطريق الايجابى عندما بدأ يدرك أنه يستطيع بارادته أن يتوقف لسد طريق المشــكلة الاجتماعية أو للقضاء على منــابعها أو للتقليل من آثارها ، وكلما ازداد فهم الانسان للواقع الاجتماعى عن طريق العلم كلما ازداد استمساكا بارادته القاهرة لمعالجة شئونه بالصورة التى تحقق أهداف المجتمع العليا • ولهذا كان أسلوب التخطيط فى القرن ٢٠ أعلى مستوى وصل اليه الانسان للتدخل بارادته فى عمليات التغير الاجتماعى لتحقق فى مسارها المصالح العليا للجماعة الانسانية •

ثالثا ــ الفيصل فى المشاكل الاجتماعية :

أشرنا فيما سبق الى الاختلاف الواضح فى المشــاكل الاجتماعية من ناحيــة الكم والكيف ســواء بالنســبة للمجتمع الواحــد أو بالنســبة للمجتمعات اذا درست بطريقة المقارنة . كذلك أشرنا الى الفرق الواضح بين النظرة الاشتراكية والرأسمالية لهذه الموضوعات . وما يترتب عــلى ذلك من اختلاف واضح فى طريق المعالجة . ويميل علماء الغرب فى هــذا الصدد الى ادخال عنصر آخر متضمن فى طبيعة المشكلة الاجتماعية وفى تشخيصها . هذا العنصر يقتضى أن نضع فى اعتبارنا نوع الاشــخاص الذين يحكمون على وجود المشكلة الاجتماعية . وعلى أهميتها للدراســة، وعلى مبلغ خطرها بالنسبة للمجتمع . ويميل علماء الاجتماع الى القول . ان عددا كبيرا من النــاس أو أن عددا كافيا منهم أو الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع يجب أن يحكموا على أن الظروف الاجتماعية التى تحيط بمسألة ما قد بدأت تتخذ طريقا مخالفا لمسار الاحداث ؛ وسوف يؤدى هذا الطريق الى نوع من الاضطراب والخلل الذى يهيىء لانبثاق مشكلة اجتماعية • وهكذا يكون مجرد الانحراف عن الاتجــاهات العادية التى

تسير فيها الأحداث بانتظـام مؤديا فى رأيهم الى مشـاكل اجتماعية ، ويدللون على ذلك بقولهم (انه اذا كانت المعايير الاجتماعية متفقا عليها من غالبية أعضـاء المجتمع فان سلوكا مثل الجريمـة أو الاختطـاف أو السرقة المسلحة يمكن أن يحكم عليه ببساطة ودون حاجة الى اثبـات أو دراسـة على أنه نوع من الانحـراف عن المسـار الطبيعى للوقـائع الاجتماعية ، ولكن اذا كان الأمر يتعلق بأنواع أخرى من السلوك مرتبطة بعدد من أنماط التصرفات الاجتماعية أو الظروف التى يعيش فيها الناس فان الأمر حينئذ يحتاج الى مزيد من البحث بين غالبية أعضاء المجتمع لنتعرف على من منهم الذى يحكم على الأحـداث الجارية أو على ظرف اجتماعى خاص باعتباره مشكلة اجتماعية) ، وذلك لأن نظرة الناس الى انحراف معين قد تختلف داخل المجتمع على أساس اعتبارات عديدة منها :

١ ـ الاختلاف فى التنشـأة الاجتماعية نتيجة لاختلاف التوجيـه الاجتماعى للتربية وما يترتب على ذلك من مفارقات تؤدى الى اختلاف فى النظرة الى الحياة وفى السلوك الاجتماعى المفضل .

٢ ـ اختـلاف الموجهات الثقافية خاصـة اذا كانت الثقافة عالية التعقيد وفى مجتمع يتميز بالتغير السريع الى جانب انقسامه الى مناطق اقليمية متعددة تفترض وجود ثقافات فرعية داخل الثقافة الكبيرة.وهذا يؤدى الى تميز واضح فى الموجهات الثقافية وبالتالى فى أساس الحكم عند الأفراد وخاصة فى النظر الى الانحـراف .

٣ ـ اختلاف المهنة قد يؤدى الى اختـلافات عديدة فى النظـرة الأساسية للوقائع الاجتماعية ، وما قد يترتب على اتجاهات غير متوقعة الى مشاكل أو انحرافات فى مجالات السلوك الفردى .

٤ ـ اختلاف المستويات التعليمية قد يؤدى داخل الثقافة الفرعية

الى اختلافات فى النظرة الى المسموحات والممنوعات•ويقول بعض علماء الاجتماع هنا أنه كلما ارتفـع المستوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفـرد ، وكلما انخفض المسـتوى التعليمى زادت نسبة الممنوعات حتى من وجهة نظر الفرد أيضـا ومرد ذلك الى أن التعليم يؤدى الى عملية متميزة تتيـح للفرد أن يحلل لنفسه الوقـائع الاجتماعية ويتخذ منها موقفا دون انتظار لرأى الجماعة الكبرى ؛ وعلى ذلك قد يخـرج مثل هذا الشخص على المعايير الاجتماعيـة التقليدية • ولكن سلوكه يصعب أن نسميه انحرافا ، لأنه يستطيع أن يمنطق تصرفه وأن يضع له الأسس التى تبرر له القيـام بهذا العمل أو ذاك • ولعـل وجود مثل هؤلاء الأفراد فى المجتمع هو الذى يؤدى الى عمليات تغيرية يتسع نطاقها تدريجيا كلما كانت الأسس التى قام عليها السلوك الجديد ملتزمة بالخط العام الذى تسير فيه الثقافة والمجتمع بصفة عامة ؛ أمـا فى الطرف المقابل فان الفرد قليل التعليم ينتظر باستمرار أن يضـع له المجتمع الصور المتعددة لأنماط السلوك وأن يعـين له ضروب التصرفات الاجتماعية فلا يكلف نفسه الا أن يسير فيها •

٥ ــ الأسس الاقتصادية فى المجتمع ومـا يترتب عليها من نظـام معين للانتـاج وطريقة تابعة للتوزيع تحـدد معالم التشريح الاجتماعى للمجتمع وبالتـالى تتيح الفرص الى انبثاق طبقات اجتماعية واضحـة المعالم ؛ بعضها يفرض على ميدانه نطاقا حديديا ؛ والذى يهمنا هنا أن نقول أن النظرة الطبقية الى المشكلة الاجتماعية من أهـم العلائم التى تميز المجتمع الرأسمالى • ومعنى ذلك أن الجماهير المناضلة من أجـل لقمة العيش فى ظل النظام الرأسمالى لها منطق مختلف تمـاما عن منطق شراذم الاحتكار فيما يتعلق بطبيعة المشكلة الاجتماعية وتحـديد مبلغ خطرها وتعيين طرق التغلب عليها •

وبعد .. اذا كانت المشاكل الاجتماعية تشابه العمليات التى تحدث فى المجتمع فان النتيجة التى تستمد من هذا التشابه : أن أولئك الذين يجلسون فى مراكز القوة الاستراتيجية فى المجتمع يستطيعون أن يقرروا أبعاد السياسة الاجتماعية التى تطبق من أجل مواجهة مشاكل المجتمع ؛ بالتالى فانهم يستطيعون أن يقرروا أيضا متى يكون الابتعاد عن المستويات الاجتماعية المعروفة مشكلا لاختلال يفضى الى المشكلة الاجتماعية وفى هذا الصدد ينقسم علماء الاجتماع الى قسمين :

أولا — أولئك الذين يعتقدون أن استقراء رأى الأفراد فيما يتصل بالمشكلة الاجتماعية يؤدى الى الحكم بوجودها ؛ ومعنى ذلك أن لكل فرد فى المجتمع حكما مستقلا على ما يمكن أن تكون عليه المشكلة أو فى طريقة ظهورها . ومن ثم فان جمع هذه الآراء يؤدى الى الحكم على وجود المشكلة من عدمه . ويعتقد أصحاب هذا الرأى أن هذه الطريقة يمكن أن تتمخض عن دراسة مقارنة للمشاكل الاجتماعية فنستطيع أن ندرك من خلالها أهمية هذه المشاكل كل بالاضافة الى الآخر .

ثانيا — أولئك الذين يتجهون اتجاها أكثر جمعيا ويرتفعون من أجل ذلك عن المستوى الفردى ؛ فيؤكدون أن كل المجتمعات بلا استثناء ينطوى على عدد كبير من المراكز الاجتماعية التى تشير كل منها الى وضع بنائى خاص على الرغم من أن هذه المجتمعات قد تكون على درجة من التمايز الاجتماعى يؤدى الى اتساع نطاق الاختلافات سواء فى الرأى أو الحكم على السلوك الاجتماعى ؛ ولهذا نجد اختلافا بين أولئك الذين يشغلون وظائف متمايزة فى البناء الاجتماعى ؛ ويظهر ذلك فى النظر الى المشاكل الاجتماعية لأنها تعكس القيم والمصالح فى نفس الوقت .

ويترتب على ذلك منطقيا أن المستويات الاجتماعية تختلف من شريحة

أجتماعية الى أخرى فان الخروج عليها أو الابتعاد عنها لا يتخذ صفة العمومية فى كل أنداء المجتمع .

وسواء نظرنا الى المشاكل الاجتماعية نظرة فردية أو جمعية على النحو الذى سبق الاشارة اليه ، فانهما يلتقيان فى شىء هام هو أن المشاكل الاجتماعية تتمايز فى المجتمع الواحد على أساس المراكز الاجتماعية ومواطن السلطة والقوة والمصالح الخاصة والاهتمامات ، وهذا من غير شك صورة مجتمع يقوم بناؤه الاجتماعى على التسليم بالفوارق الطبقية بين الأفراد والجماعات ويؤمن بالفردية وبالصراع وهو فى نهاية الأمر الصورة التقليدية للمجتمع الرأسمالى ؛ لذلك فان العلماء الامريكيين منطقيون عندما يقولون ان :

١ ــ المشكلة الاجتماعية هى التى يراها الناس كذلك .

٢ ــ المشكلة الاجتماعية تعكس المصالح والمواقف والاهتمامات .

٣ ــ المشاكل الاجتماعية تتمايز من مكان الى مكان ومن وضع تشريحى فى المجتمع الى آخر .

٤ ــ المشكلة الاجتماعية تعتبر انحرافا عن المستويات الاجتماعية المختلفة من مكان الى آخر ولذلك فانها ليس لها طبيعة واحدة .

٥ ــ المشكلة الاجتماعية التى تظهر فى جماعة قد لا تظهر على أنها كذلك فى جماعة أخرى .

يتضح من هذا الاتجاه الى عزل المشكلة عن بناء المجتمع الكلى . معنى ذلك أن النظرة الأمريكية هى فى صميمها نظرة رأسية فردية ، تحاول

وبأصرار ادخال النزعات الفردية والاقليمية والطبقية كحكم على المشكلة من حيث وجــودها أو من حيث طبيعـــة مواجهتهـــا • وأننا لنعـــلم أن المجتمعات الاشتراكية نتيجة لبنائها الاجتماعى المتميز وأتفاقا مع أهدافها الكبرى ، وطبيعة العمل المخطط فى كل ميادين التنمية ؛ تتصور المشـــكلة الاجتماعية على نحو آخـــر ، لا تنعكس فيـــه الآراء الفردية أو الأبعاد الطبقية أو الاختلافات التشريحية للمجتمع الواحد •

أن الحل الرأسمالى للمشكة الاجتماعية ،يدعى باســم الديمقراطية عدم التدخل فى ارادة الانسان أو فى أعادة ترتيب عناصر البنـــاء ؛ ولكنه فى الوقت عينه يترك المشاكل تتضخم ليواجهها بعد ذلك المواجهة الرأسية العقيمة•ونخلص من هذا الىأن الحكم علىالمشاكل الاجتماعية اذا ترك للجماعات أو للأفراد ؛ وكان واقعا تحت وطأة قيم معينة ومصالح خاصة؛ فاننا لن نستطيع والحال هكذا أن نتجنب صراع الأحكام ؛ ومن الثابت أن احـــكام القيمة فى المجتمع الرأسمالى ليس لهـــا معيار ثابت نظـــرا لتضارب المصالح وأختلاف الأبعاد المؤسسة على التمايزات الاقتصادية الواسعة النطاق • وربما كان هذا هـــو السر فى عدم ترحيب المجتمـــع الرأســـمالى بالتخطيط الشامل الذى يمكن أن يعيـــد ترتيب الأمكانيات المادية ومواقع القوة البشرية فى المجتمع •

ولكن الحل الاشتراكى لمشاكل المجتمع لا يسد الثغرات سدا جذريا فحسب ؛ بل انه يقضى على كل مقومات المرض تجنبا لأحتمالات ظهوره ولذلك يقال ؛ أن المجتمع الرأسمالى يأخذ بالأتجاه العلاجى فى مواجهـــة المشاكل ؛ أما المجتمع الاشتراكى فانه يأخذ بالاتجاه الوقائى .اذ ليس فى مقدور المخطط الواعى أن ينتظـــر حتى تظهر المشـــكلة ليضع لها خطـــة للعلاج ، بل انه يتبصر مقدما كل أحتمالات التعقد أو الأنتواء ؛ ويضع

ضمن خططه مقومات الوقاية ، فيمر المجتمع خلال خطط التنمية فى طريق معبد لا تظهر فيه نباتات طفيلية • وحتى اذا ظهرت فان المخطط يراجع كفاءة خطته ، لأنه يعرف أن العيب لابد أن يكون كامنـــا فيها وليس فى المجتمع نفسه كذلك تنتفى فى المجتمع الاشتراكى احتمالات الصراع حول القيم أو المصالح ، لأنها جميعا نابعة من ايديولوجية واضــحة ، ومتجهة دائما لتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع الكبير ، وعلى الرغم من ذلك قد تظهر فى المجتمع الاشتراكى أعراض وقتية لمشكلة أو أخـــرى ، ولكنها فى مبدأ التطبيق الاشتراكى تكون راجعة الى التباطؤ فى توصيل الرعـــاية الاجتماعية أو فى القضاء على الرواسب المتخلفة من المجتمع القديم نتيجة للفرق الزمنى بين أبعاد النظرية وتطبيقاتها العملية •

رابعا : المشاكل الاجتماعية الواضحة والمستترة :

يزعم علمـــاء الاجتماع الذين شغلوا أنفسهم بدراســـة المشـــاكل الاجتماعية ، أن هذه المشاكل شأنها شأن كل ناحيـــة من نواحى المجتمع الانسانى ، لها وجهها الذاتى الذى يظهـــر فى ادراك الناس وتقييمهم ، خاصة فيما يتعلق بانكار وجود المشكلة الاجتماعية أو اثبـــات وجودها . ولها أيضا وجهها الموضوعى الذى يظهر من خلال الظروف الواقعية التى تخضع لأعتبـــارات عديدة ، وتكون محل الاعتبار • ولهذا يستنتج هؤلاء العلماء أن الباحث اذا حصر نفسه فى دراسة الظروف التى يراها غالبية أعضـــاء المجتمع على أنها غـــير مرغوبة • فانه بذلك يستبعد الظـــروف الاخرى التى تدل فى الواقـــع على التناقض القائم بين أهـــداف الناس وقيمهم والتى تتسبب فى عدد من التوترات غير الملحوظة للرجل العادى • ولهذا اذا أصر البـــاحث على دراسة ما هـــو ظاهر وواضح من ظـــروف

الواقع الذى يحياه الناس ؛ فانه سيقع من غير شك فى متاهة الذاتية حتى لو كان هدفه النهائى الالتزام الدقيق بالمنهج العلمى ٠

ان من واجب عالم الاجتماع أن يكتشف النتائج التى يمكن أن تترتب على استمساكه بقيم واجراءات معينة ؛ كما أن واجبه أن يكتشف النتائج التى يمكن ان تترتب على الخروج على هذه القيم والاجراءات٠ واذن نستطيع أن نقول ؛ ان المشاكل الاجتماعية المستترة هى تلك التى تتعارض مع قيم الجماعة دون ان تلحظ الجماعة هذه التعارض فى أثناء ممارستها للحياة فى ميادينها المتعددة ومعنى ذلك أن السلوك الاجتماعى قد يبتعد فى مواقع عديدة منه عن القيم الكبرى أو الاهداف الرئيسية ؛ ومع ذلك يظل هذا السلوك فى طريقه دون أن يتبين الناس أن طريقهم قد بعد عن نقطة الانطلاق وعن الأهداف التى حددت من قبل ٠

هل يؤدى الكشف عن النتائج المترتبة على الاستمساك بقيم واجراءات معينة الى ان يطرح الناس كل المعتقدات التى تقف حائلا دون تحقيقهم لقيمهم الأساسية ؟ الواقع أن هذا الايضاح لن يؤدى الى ذلك بصورة مباشرة لأن الانسان فى المجتمع لا يفكر دائما بالمنطق أو العقل٠ والحقيقة السوسيولوجية وحدها لا تجعل الناس أحرارا أو ترفع عنهم المظالم أو تفسح لهم طريق الرخاء أو تذوب الفوارق بين الطبقات أو تقضى على كل المعوقات لانطلاق الانسان نحو تحقيق رفاهيته ٠ ولكن المداومة على اكتشاف المعوقات والاشارة الى نتائجها المدمرة فى المدى الطويل والقصير ، وزيادة التبصير بها قد يؤدى الى مراجعة كفاءة الاجراءات المتبعة فى الوصول الى نتائج مثمرة بالنسبة للانسان وكلما سنحت الفرصة لمراجعة ترتيب عناصر البناء الاجتماعى ومواقع الافراد

منه ، تزداد الرؤية وضوحا ، أمام عدد كبير منهم ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى تغيرات قد تتناول أساس البناء الاجتماعى بأكمله .

واذن فنحن لا نتوقع أن يتصرف الناس فى المجتمع فى الاتجاه الصحيح فور اكتشافهم للمعرفة الموضوعية ، لأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحول المجتمع الى جماعة من الحكماء ، ولكنه من خلال كشفه التدريجى والمستمر للمشاكل الاجتماعية المستترة ، ومن خلال توضيحه للمشاكل الظاهرة ، يستطيع أن يثير العمل الجمعى أن يطور الاجراءات النظامية التى يمكن أن تنتهى الى محاصرة المشكلة الاجتماعية والغوص الى أعماقها للقضاء عليها .

خامسا : الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية :

من المسائل التى تستوقف النظر ، الاختلاف الكبير فى درجة الانتباه العام للمشاكل الاجتماعية ، وخاصة تلك المشاكل « الظاهرة » . من أجل هذا يرتبط الادراك الاجتماعى لمشاكل المجتمع بالتمييز بين هذه المشاكل والمشاكل الأخرى التى وصفناها من قبل بأنها مستترة . وفى هذا الصدد يقول روبرت ميرتون أننا لا نستطيع أن نعتمد على تصور الناس للمشاكل الاجتماعية وخاصة من حيث مداها وتوزيعها ومسبباتها ونتائجها ودرجة ثباتها وتغيرها ، بل أنه يعتقد أن هذه التصورات العامة بعيدة تماما عن الصواب لأنه يعتقد أن بعض المشاكل الاجتماعية كالمرض العقلى أو الموجات الاجرامية اما أن تتعرض من الرأى العام للى الانكار أو الى المبالغة فى حجمها ودرجة خطورتها ، هذا فى الوقت الذى لا تؤيد الابحاث العلمية مثل هذا الاتجاه .

ويسوق ميرتون عدة أمثلة على ذلك فيعقد مقارنة بين عدد القتلى

نتيجة لحوادث السيارات فى أمريكا وبين مجموع الضحايا الذين ماتوا بسبب كوارث الطيران ويستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن عدد القتلى نتيجة حوادث السيارات تفوق ضحايا حوادث الطيران بكثير الا أن تصور الناس لأى حادث من حوادث الطيران يكون امرا مبالغا فيه ويعلل هذا الاتجاه من الرأى العام بقوله أن ادراك المشاكل الاجتماعية يتأثر ببناء العلاقات الاجتماعية بين الناس ويؤيد قوله هذا بما وجده سوروكن من قبل بأنه كلما كانت الأبعاد الاجتماعية بين ضحايا احدى الكوارث كبيرة وبين الناس الذين يشعرون بها قل ادراك هؤلاء الناس لهذه المشكلة ومن ثم قلت دوافعهم ودوافزهم من وجهة نظر العمل على تخفيف آثار هذه الكارثة أو حتى اظهار المواساة الكافية .

يتضح مما سبق ان ميرتون يحاول أن يدرس الادراك الاجتماعى للمشاكل الاجتماعية من وجهة النظر التى تصور طابع الحياة الأمريكية والدليل على ذلك ما يلى :

١ ــ حاول أن يفرق بين الرأى الذى يعتنقه غالبية أعضاء المجتمع بالنسبة لمشكلة اجتماعية ما . وبين نتيجة البحث العلمى لها ؛ وهو بهذا يميل الى أظهار الرأى الأول على أنه رأى منفعل يتأثر وقتيا بأعراض المشكلة دون أن ينفذ الى أعماقها ليبين بطريق المقارنة أنها قد لا تستأهل كل الاهتمام الذى يضعه الرأى العام عليها ، بينما يكون منطق العلم فى هذه الحالة أكثر حيادا وموضوعية خاصة اذا وضعت المشكلة التى نحن بصددها بجانب مشاكل أخرى من نفس النوع أو حتى من نوع مختلف .

ان المثل الذى ضربه ميرتون للمقارنة بين حوادث السيارات وحوادث الطيران وانفعال الرأى العام بكل منها قد لا يكون مؤيدا تماما لوجهة نظره ذلك لأن حوادث السيارات وان كانت من حيث ضحاياها أكثر عددا

بكثير من حوادث الطيران الا أنها تحدث على مدار العام يوميا بشـــكل قد لا يدس به المجتمع كثيرا ، أما حوادث الطيران فانها لا تتكرر كل يوم كما أن مجموع ضحايا الحادث الواحد قد يكون كبيرا بدرجـــة تستلفت النظر وتستأهل اهتمام الرأى العام واحساسه بالفاجعة .

ومع ذلك فان هذا المثل اذا عولج احصائيا فانه يتغافل مسألة هـامة وهى أن المشكلة الاجتماعية لا تكون كذلك لمجرد أن الأرقام تشير اليها بل ان الصعوبات التى يتعرض لها جماهير الناس فى المجتمع والتى قـد يحسون بها كل يوم أو فى مناسبات متفرقة تشكل نقطة جوهرية بالنسبة للباحث وتصلح هى نفسها كنقطة انطلاق فى الدراسة العلمية . هذا الى جانب أن المشكلة الاجتماعية يحياها الناس فعلا وتشكل بالنسبة لهم اما انحرافا عن القيم الأساسية أو عدم قدرة على التكيف مع أوضاع لا قبل لهم بمفردهم أن يغيروها . ولهذا يجب أن يوضـــع تصور الجمـاهير للمشــكلة الاجتماعية موضع النظر الجاد من البـــاحث بدل أن يبدأ من مسلمة متميزة هى ان أغلب هذه التصورات مبالغ فيه ولا يصور الواقـــع تصويرا دقيقـــا .

٢ ــ يضرب ميرتون عددا من الأمثلة يصور بها فساد الرأى العام أو عدم دقته فى الاحســاس بحقيقة المشكلة الاجتماعية لكن أغلب هـــذه الامثلة تصور بعض أنواع السلوك الانحرافى الفردى الذى يميز طابع الحياة الأمريكية بوجه خاص ويصاحب التفكك الكبير الذى يظهر عـلى البناء الاجتماعى الأمريكى نتيجة لاعتبارات كثيرة منها البطالة والمنافسة والطموح البرجوازى والاتجاهات اللامعيارية والاتجـاهات الهامشية تلك الظواهر التى تشير باستمرار الى انعدام التكامل فى الحياة الأمريكية لكن المجتمعات الاشتراكية ذات البناء الاجتماعى المختلف وذات التوجيه

الايديولوجى الخاص والتى تسير فى حياتها الاجتماعية على أساس تخطيط واضح الأهداف تقل فيها مثل هذه الانحرافات وقد تنعدم فيها العوامل المؤدية اليها • ولو كان ميرتون قد التفت الى المشاكل الاجتماعية التى تنبعث عن تفكك البناء الاجتماعى مثل البطالة أو انخفاض مستوى المعيشة أو انحلال الأسرة أو الاستغلال أو الصراع الطبقى لوجود مادة غزيرة ولوجد أيضا ألا مناص هناك من أن يرجع الى الجماهير ليتعرف على رأيها لأن مثل هذه المشاكل لايمكن دراستها دراسة علمية من حيث مداها أو توزيعها أو استقرارها أو ثباتها أو تغيرها الا بالرجوع الى أعضاء المجتمع أيا كان مكانهم وأيا كانت مهنهم أو مراكزهم فى البناء الاجتماعى •

٣ ــ أراد ميرتون أن يخطىء الرأى العام عندما أشار الى أن بناء العلاقات الاجتماعية بين الناس يقسمهم الى مجموعات تتمايز أبعادهم الاجتماعية : فكل مجموعة تكون قصيرة الأبعاد داخلها طويلة الأبعاد أو سطحية خارجها ولهذا فان الاحساس بالمشكلة الاجتماعية أو بالكارثة أو بالفاجعة ينتشر بطريقة مختلفة بين هذه المجموعات فيكون شديدا فى المجموعة المشابهة لأولئك الذين شملتهم المشكلة ويكون ضعيفا فى المجموعة المخالفة •

واضح من ذلك أن ميرتون يميل الى تحليل المشكلة الاجتماعية تحليلا طبقيا يؤدى الى عزل السكان من حيث مجموعات بعضهم عن الآخر على أساس اختلافاتهم من حيث المصالح أو القيم أو الاهتمامات أو المصير الاقتصادى الاجتماعى ومن ثم يضع ميرتون فكرة الترابط الاجتماعى ووحدة الهدف فى المجتمع الواحد • وليس هذا غريبا عليه لأنه يحلل المشكلة الاجتماعية من وجهة النظر التى تعبر تماما عن الطابع المميز للمجتمع الرأسمالى : هذا فضلا عن أنه يقيم تحليله على أساس

فردى من ناحية وعلى أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متنافرة مختلفة المصالح والأهداف •

ان المجتمع السليم هو الذى تترابط أجزاؤه ترابطا عضويا مهما تباعدت فى الواقع بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل فكل أعضاء المجتمع بغض النظر عن ذلك يعملون فى مراكز ممتازة ومخططة للوصول الى أهداف المجتمع العليا التى هى من غير شك رفاهية المواطن •

خلاصة القول أننا عندما نحاول دراسة الادراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية بالمفهوم الذى يعبر عن واقع مجتمعنا الاشتراكى يجب أن نضع فى الذهن ما يلى :

١ — ان أجزاء البناء الاجتماعى ليست متناقضة بعضها مع الآخر الأمر الذى يؤدى الى نبذ كل فكرة عن انقسام المجتمع الى طبقات أو طوائف متباينة المصالح والأهداف •

٢ — ان فكرة الأبعاد الاجتماعية لا تقوم الا على قاعدة اقتصادية تسمح بالتناقض والاستغلال ، ومن ثم فان ادراك المشكلة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى لا يجب أن تقوم على أساس تفتيت المجتمع الى جماعات متباعدة يحس كل منها احساسا مختلفا •

٣ — يجب ان نبحث دائما عن الروابط التى تشد الناس فى المجتمع بعضهم الى الآخر وتوحد من مصالحهم وأهدافهم بدلا من تثبيت الأفكار الانعزالية ورفع الأسوار عالية بين الجماعات بدعوى التمايز المهنى وضرورات تقسيم العمل •

٤ — يجب أن نطارد كل الأفكار التى تحاول أن توقع الباحث فى

المجتمع فى مصيدة الفردية على أن نحاول باستمرار أن نفهم المجتمع على أساس أهدافه التى وضعها أمامه لسد الثغرات التى تتسرب منها المشاكل الاجتماعية وتؤمن بالتخطيط الواعى كطريق حتمى للوصول الى رفاهية المواطن •

٥ ـ يجب أن نضع فى الذهن دائما أن حل المشاكل الاجتماعية باعادة ترتيب البناء الاجتماعى يمكن أن يضع حدا لعدد كبير من ظواهر السلوك الانحرافى الفردى • وبالتالى لا تبقى أمامنا الا المشاكل ذات الصفة العامة التى يتأثر بها عدد كبير من أعضاء المجتمع وبالتالى يصبح للرأى العام الذى يعانى هذه المشاكل أهمية كبرى فى توجيه البحث العلمى •

الفصل الخامس

تفكك البنــــاء وانحراف السلوك

نحن نتبنى فى هذا الكتاب الفكرة القائلة : بأن المشاكل الاجتماعية وما يتبعها من سلوك انحرافى يظهر على بعض الأفراد : مسألة تشير الى تفكك البناء الاجتماعى للمجتمع من ناحية : والى تناقض عناصر الثقافة وموجهاتها الأســـاسية من جهة أخــرى . فقد أصبح معروفا لدارسى المجتمع أن عوامل التغير وخاصـــة فى القرن العشرين تصيب المجتمــع الانسانى بهزات تتزايد شدتها وسرعتها كلما تكشفت المواد التكنولوجية والمشاكل الناجمة عن هــذه الهزات يتفاقم خطرها كلما أظهر البنـــاء الاجتماعى صلابة ومقاومة . ورفض المسئولون عن السياسة فى المجتمع تغيير ترتيب عناصر هذا البناء استجابة للتغيرات الجذرية التى تحدث فى مجالات الحياة المادية . لقد تغيرت صــورة المجتمع الانســانى عدة مرات وتغيرت لأجل ذلك الأبعاد البنائية للعــلاقات الاجتماعية . المرة الاولى وبصورة حاسمة عندما عرف الانسان الزراعة وما صـــاحبها من استقرار للجماعات الانسانية وانبثاق المجتمــع الزراعى ذى الملامح المميزة . والمرة لثانية عنــدما تحولت بعض المجتمعات اثر الاختراعات الكبرى التى مكنت الانسان من استخدام القوة المحركة بدلا من قوته والطاقة الحيوانية ان الازمة التى ترتبت على هذ التحول لاتزال كثير من المجتمعات تعانيها دتى اليوم . وجوهر هذه الامة يقــع فى أن البناء المجتمعات تعانيها حتى اليوم . وجوهر هذه الازمة يقع فى أن البنـــاء للاسلوب الجديد الذى أدخلته الصناعة فى حياة الانسان . ومع ذلك

لازالت هناك قوى عديدة تقـاوم التغـير ، ولا زالت تستمسك بالقيم والأساليب القديمة رعاية لمصلحة أو عدم قدرة على التكيف . ان التنظيم الاجتماعى المصاحب للصناعة يختلف اختلافات أساسية عن التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى عاشه الانسان آلاف السنين ، ومـع ذلك لا يمكن أن يسـود منطق القدرية والتواكلية والقنـاعة والأسـتغلال والاحتكار فى عصر تغيرت فيه كلية كل مقومات هذه الاتجاهات . وليس هناك شك أن مقاومة التغير الحتمى هى التى تتسبب فى عدد من المجتمعات الرأسمالية فى نشوء المشاكل الاجتماعيـة وأنماط السلوك الانحـرافى التقليدية التى تدرس باعتبارها مسائل طبيعية وظواهر ضرورية .

والمرة الثالثة التى تحـول فيها اتجاه التفكـير الانسانى عندما اكتشفت الطاقة النووية وأزاحت الستار عن عصر جـديد ولما يتمثل المجتمع الانسانى بعد عصر الصناعة الأول ان التحديات التى تواجهها السياسات الاجتماعية والاقتصادية القـديمة أثقلت كاهـل المفكرين الاجتماعيين فى العالم الغربى . وتخبطت أراؤهم ووقعوا فى متناقضات حتمية ، لأنهم ينظرون على عالم اليوم بمنظار عالم الأمس وفى هدى أيديولوجية مضى زمانها وضاقت نظرتهم ، الى الحد الذى لايرون فيه الديناميات المتدفقة التى تموج فيها المجتمعات الأخرى . والمرة الرابعة حدثت مصـاحبة لاكتشاف الطاقة النووية اثر انتهاء الحرب العـالمية الثانية ، عندما قفزت على مسرح التوجيه العالمى عدد كبير من الدول نفضت عن نفسها غبار قرون عديدة من التخلف بسبب الاستعمار . وهبت تبحث عن بناء مجتمعاتها واللحاق بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تلاحق التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى عالم اليـوم .

والذى تم بعضه بصورة ثورية ؛ وضع أمام الفكـــر الاجتماعى مهمة صعبة ، ولكن الصعوبة فى واقع الأمر تبدو على أنها غير طبيعية ، لأن الباحثين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع ، حتى فى المجتمعات التى تختلف واقعا اجتماعيا واقتصاديا عن المجتمعات التى دعمت علم الاجتماع ونشرته ، لا زالوا واقعين فريسة للقوالب العلمية المفعمة بالايديولوجية الرجعية الاستعمارية ، ولا زالت دراساتهم تجرى فى نفس التيار الذى حفر قناته مفكرى الرأسمالية ؛ الامبريالية . ولعل أبرز ميدان لكشف هذه الخديعة العلمية الكبرى ؛ هو الميدان الذى نحن بصدده وهــو دراسة مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافى واننى أضع أمام القارىء الواعى بعض الاعتبارات الهامة التى من أجلها يجب أن نعيد النظـــر فى دراسة هذه الموضوعات وفى علم الاجتمـــاع ذاته باعتباره المصدر الذى يزود الباحثين بالأفكار الأساسية عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

١ ــ يحاول علماء الغرب بأصرار فصل العلوم الاجتماعية من حيث ميدان كل منها فصلا يكاد أن يكـــون تاما ، الأمر الذى يفتت الحقيقة الاجتماعية ويضيع معالمهـــا ، فى الوقت الذى ينيطون بعلم الاجتمـــاع مهمة ادراك هذه الحقيقة ادراكا تكامليا « تعددعوامل التفسير » ولكنهم عند التدليل يربطون الوقائع الاجتماعية بروابط واهية ويضللون فى عملية تسلسل العوامل العلية ؛ للابتعاد ماأمكنهم عن تحليل الأساس المادى للحياة الاجتماعية وأبرز مثل على ذلك الأختـــلاف فيما بينهم حول موضوع الثقافة كعامل حيوى فى تشكيل المجتمع الانسانى . وحتى أولئك الذين يلتفتون الى الثقافة ، فانهم يضيعون أثناء تحليلهم لتأثيرها التناقضى الواضح فى عناصرها فى مجتمعاتهم . ولعل هذا هو السر فيما تعرضت له نظرية وليام اجبرن عن التغير الثقافى وما خلص اليه من مظاهر التخلف التى تصاحب كل فترة من فترات التغير .

٢ ــ يحاول علماء الغرب ابراز الحقيقة الاجتماعية على أنها من طبيعة مختلفة عن الحقيقة السياسية والاقتصادية ، ولذلك يسايرون سوروكن فى أنها تتكون من ثلاثة أطراف «مجتمع وثقافة وشخصية» . ان الحقيقة الاجتماعية لايمكن فصلها عن العوامل التى صاغتها ، كذلك لايكن أن تظل اطارا فارغا من المضمــون . ان المؤثرات الاقتصادية والسياسية تشكل القاعدة التى تكون التربة التى تنمو عليها الحقيقة الاجتماعية وتتخذ فى كل زمن وفى كل مكان صيغا ومضامين مختلفة .

٣ ــ ان علم الاجتماع باعتباره علم المجتمع له جناحان يحلق بهما على أرض الحقيقة : الاقتصـــاد والسياسة ، وعلم المجتمع الحقيقى هو الذى يلتزم فى دراساته بهذا التفاعل الدتمى بين مقومات الوجود الانسانى : لقمة العيش ومطالب الأمن وجماعية الحياة .

٤ ــ لقد صورت مشاكل المجتمع أو أمراضه أو تفككه على أنهـا ظواهر اجتماعية وقد وقع فى هذا الخطأ رائد الاجتماع الرجعى اميل دور كايم.حقيقة ان المجتمع الانسانى قد تبدو عليه أعراض المرض ولكن الطبيب الواعى (عـالم الاجتماع) يستطيع أن يأخذ جـانب الطب الوقائى لا الطب العـلاجى فتقلل الى الحـد الأدنى من الاصـابات والامراض والأوبئة ، ولا ينتظر حتى تقع ، فيقيم الدنيـا ويقعدها دراسة ، وينتهى الى التسليم بأن مثل هذه الانحرافات مسألة طبيعية تجوز على المجتمع كما تجوز على جسم الكائن الحى . ودون التدخـل فى حكمة اللـه ، نستطيع أن نقول ان ارادة الانســان المنصف تستطيع بالعـلم والتخطيط أن تحول مشـاكل المجتمع التقليدية وانحـرافات السلوك الفـردى ، الى عثرات فى التطبيق عند السـير الحتمى نحـو اهداف المجتمع العليا ، يمكن أن نتجنبها بمزيد من التجريب ومزيد من العلم .

ان «طبيعة» مشاكل المجتمع وهم استقر فى أذهان بعض علماء الاجتماع نتيجة لتسليمهم بأن المجتمع الانسانى لابد أن يقوم على نوع من الصراع والتنافس القاتل بدعوى الحرية الزائفة . ولعل ايمان هؤلاء بمنطق الحرية السياسية وضماناتها وحقوقها هو الذى أوقعهم فى هذا الأسلوب من التفكير . ان تحرير المواطن من الخوف وتأمينه على مستقبله وضمان حقوقه الاجتماعية كفيل بقلب المنطق التقليدى فى التفكير فى مشاكل المجتمع والسلوك الانحرافى .

٥ — يحاول علماء الاجتماع الرأسماليون ، عند التفكير فى علاج المجتمع والسلوك الانحرافى الابتعاد بقدر الامكان عن أسلوب التخطيط المركزى ، ويشيرون فى هذا الصدد الى اصطلاحات غريبة ، مثل العمل الاجتماعى أو اثارة الرأى العام أو الركون الى الخدمة الاجتماعية وليدة الرجعية . وهم فى كل هذا يبتعدون عن الحل الشامل وهو المواجهة الأفقية واقتلاع المشاكل من جذرها بالقضاء على عواملها الكامنة فى تناقض البناء الاجتماعى الذى يخدم طبقة واحدة بعينها فى المجتمع . الطبقة التى تملك كل شىء .

ولقد كان من بديهيات علم الاجتماع الرجعى التسليم بدعاوى الموضوعية والحيادية عند دراسة وقائع المجتمع ، على الرغم من أن كل الأبحاث التى تمت فى هذا الميدان كانت تنوء بثقل الأيديولوجية الرجعية والرأسمالية والامبريالية فى كثير من الأحيان . ولعل الاتجاه الحديث الى دراسة مشاكل المجتمع يمثل ضغطا قويا استجاب له علماء الغرب نتيجة لاتساع نطاق هذه المشاكل وتفاقم خطرها ؛ ولكنهم يدرسونها بطريقتهم الخاصة التى تقترح كل الحلول ما عدا المساس بالبناء الاجتماعى من حيث أبعاد أجزائه المختلفة .

اننا نعرض هنا لبعض آراء علماء الغرب عند دراساتهم المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى لسببين : الأول ــ لأن اتجاه هذه الدراسات يفيدنا فى المقارنة ويوضح أمامنا معالم الطريق الذى يترجم عن واقع مجتمعنا • والثانى ــ لأن بعض مفاهيمهم وتعاريفهم وتحديداتهم لاطارات البحث يمكن أن تصلح نقطة بدء فى تحديد موقفنا العلمى •

التفكك الاجتماعى

يقول روبرت ميرتون ان المشاكل الاجتماعيــة هى التباين أو التناقض بين ما هو موجود فى المجتمع وبين ما ترغب مجموعة هامة من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به • ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقين اما برفع المستويات التى تكون لها فاعلية وعمومية فى المجتمع أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التى تؤدى الى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين وليس غريبا أن نجد أن بعض الناس التى تعيش فى أكثر المجتمعات الصناعية تعقيدا يعتقدون أن مجتمعاتهم أكثر مشاكلا وقلقا واضطرابا اذا قورنت بالمجتمعات الأقل درجة فى التحصيل الثقافى • واننا لنجد دائما تناقضا بين المستويات المشتركة وبين الظروف الواقعية التى يحياها الناس الأمر الذى يؤدى الى نتائج يمكن النظر اليها بصورة ذاتية أو موضوعية ؛ اذن فميرتون يرى أن المشاكل الاجتماعية تصاحب التقدم الصناعى ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التى يحياها الناس مثلا بالظروف التى يمكن أن تكون موجودة وتؤدى الى كسر حدة هذه المشاكل ؛ وفى هذا الصدد يقسم المشاكل الاجتماعية الى قسمين كبيرين : يسمى الأول التفكك الاجتماعى ، والثانى السلوك الانحرافى ،

ولكنه يرى أن هذه القسمة وان استمرت فى التدليل وكان لها قيمة نظرية الا أنها ليست مطابقة للواقع تماما لأنها لا تصف الأحداث الاجتماعية فى كل نواحيها المعقدة ، بل انها تشير بطريقة مختارة الى نواح منها فقط ، ومع ذلك فانه يرى أنه من الممكن ومن المفيد عما أن نميز عند دراسة كل مشكلة اجتماعية المكونات أو النواحى التى تعتبر مسألة من مسائل التفكك وبين تلك التى تعتبر من مسائل السلوك الانحرافى . ونحن لا نجد فى فكرة ميرتون هذه خروجا على الخطر العام الذى نقرره منذ البداية وهو أن المشاكل الاجتماعية تفرز أنواعا متعددة من السلوك الانحرافى خصوصا اذا اتسع نطاقها واستعصت على الحل فترة طويلة وأصبحت تشكل قطاعا مرضيا دائما فى جسم المجتمع ، ولكننا قد نختلف معه فى قوله أن المشاكل ذات الطبيعة الفردية والتى توصف بأنها انحراف فردى ذلك لأن ابراز هذا الفرق يوحى بأن المشاكل الفردية يمكن أن توجد على حدة وتؤدى فى نهاية الأمر الى ظهور مشكلة من مشاكل التفكك ذلك لأننا نعتقد أن كل ثغرة تنفتح فى البناء الاجتماعى تؤدى الى تناقضات واسعة النطاق فى الوظائف الاجتماعية المنوطة بكل جزء من أجزائه الأمر الذى يؤدى الى سقوط أعداد تتزايد باستمرار من الأفراد فى المجتمع الرأسمالى أو ارتيادهم طريق المتطلع البورجوازى الذى قد يقودهم فى نهاية الأمر الى السلوك الانحرافى ؛ ومعنى هذا أن القضاء على المشاكل الاجتماعية التى تمثل نوعا من التفكك فى بناء المجتمع ووظائفه يؤدى بالتالى الى تقليل الفرصة والى تضيق نطاق الظروف التى تتولد عنها الأنواع المتعددة من السلوك الانحرافى الذى يشير اليه علماء الغرب كانحراف الأحداث وادمان المخدرات والسلوك الاجرامى والمرض العقلى وغير ذلك .

لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة فى تعريف التفكك الاجتماعى ولكن هذه الصعوبة تتضاءل فى هذه الأيام على الرغم من عدم الاتفـاق على استخدام موحـد لها ، ولكن أكبر الاستخدامات قبولا هى التى ترى (أن التفكك الاجتماعى هـو عدم كفاءة النسق الاجتمـاعى أو فشله فى تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطـة بشكل يؤدى الى بلوغهم أهدافهم بصـورة مرضية) ومن أجـل هـذا يكون التفكك الاجتماعى نسبيا ومسألة درجـة لأنه مرتبط بمسـتويات مطلقة يمكن أن تكون لها عمومية تطبق على جميع الأنساق الاجتماعية فى مختلف الظـروف .

ويضيف ميرتون الى ذلك قوله ان طبيعة المجتمع الحديث المعقـد تفرض انتماء الأفراد أو الجماعات الى عدد من الأنساق الاجتماعية قد تتضـارب أهدافها ولذلك فان عملية الصراع التى تنشأ للتوفيـق بين الأدوار والمراكز ازاء هذه الانسـاق قد تؤدى الى انواع متعددة من التفكك الاجتماعى تمتد آثارها الى هذه الانساق ذاتها . ومعنى ذلك أن النسق الاجتماعى لا يتمكن من أداء وظائفه على النحـو المرغوب ويفشل فى تحقيق المتطلبات الوظيفية التى تربطه بالأنساق الأخرى فى المجتمع وبهذا يمتـد التفكك وينتشر فيصيب النظام فيصبح مشـكلة اجتماعية ويصيب الأفراد فيصبح سلوكا انحرافيا .

يتضـح من ذلك أن ميرتون يبنى تحليله للتفكك الاجتماعى عـلى أساسين الأول اعتبار النسق الاجتماعى وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائى والوظيفى بالأنساق الاجتماعية الأخرى فى المجتمع . والثانى اعتبار النسق الاجتماعى الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم فى الحياة لاجتماعية الأمر الذى يؤدى الى نتيجتين ضروريتين :

١ — ان النسق الاجتماعى قد يفشل أو لا يحقق بدرجة كافية الوظائف المنوطة به فى علاقته بالأنساق الأخرى بالمجتمع بسبب غشله فى استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة وهذا أمر يؤدى فى نظره الى ظهور أحتمالات التفكك الاجتماعى ٠

٢ — أن الفرد أو الجماعة فى المجتمع الحديث المعقد لا يستغرق كل نشاطه داخل نسق واحد ولهذا تظهر احتمالات الصراع نتيجة لاختلاف الأبعاد البنائية بين الأنساق التى تكون الدائرة الكبرى للنشاط العام لهما ؛ وهذا بدوره يؤدى الى احتمالات ظهور التفكك الاجتماعى والسلوك الانحرافى معا أو كما يفضل أن يجمع بين هذين القسمين فى أصطلاح اشكلة الاجتماعية ٠

ان تحليل ميرتون هذا يستقيم تماما مع الطابع العام للمجتمع الأمريكى الذى يقوم بناؤه التشريحى على أساس وجود طبقات معترف بها وعلى أساس وجود جماعات متعددة الأهداف أو متناقضة ؛ ولهذا يظهر التناقض بين الأنساق الاجتماعية أو حتى داخل النسق الواحد فيما يتعلق بالأبعاد البنائية والوظيفية التى تضع الوسائل والغايات لأعضاء المجتمع أثناء تحركهم فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة ٠ لكن الأمر لا يمكن أن يكون على هذا النحو فى مجتمع أشتراكى يقوم على أساس التوجيه الاقتصادى الكامل وتقريب الفوارق بين طبقات الشعب العامل . وتحديد الأهداف وضبط عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بناء على تخطيط مركزى له مرونة التطبيق فى المجتمعات المحلية المختلفة . ونتيجة لهذا الوضع فى المجتمع الاشتراكى تنتفى فى أغلب الأحيان كل المقومات والظروف التى تهىء الفرص لفشل النسق الاجتماعى أو لعدم كفايته فى بلوغ الأهداف أو لصراع الأدوار

والمراكز ، اذن فالتنقل اجتماعى كما صوره ميرتون يبنى على ظروف متعلقة بطبيعة البناء الاجتماعى الرأسمالى ليس لها نظير فى المجتمع الاشتراكى ومن ثم لا يمكن الأخذ بها فى تحليل المشكلة الاجتماعية، وما دامت الصورة البنائية فى المجتمع الاشتراكى مختلفة عن الصورة البنائية التى كانت مبعث تحليل ميرتون فان اجراءات الوقاية والعلاج سوف تكون بالتالى مختلفة تماما .

عند محاولة فهم التفكك الاجتماعى يجب أن نراعى المسائل الآتية :

١ ــ لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعى دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعى فكما أنه توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك ، ويحدث التفكك الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى توازن القوى التى كانت تساند التنظيم فى مرحلة معينة منه وتؤدى فى نفس الوقت الى فعالية قوى الضبط الاجتماعى المتعددة ؛ ومن الملاحظ أن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يفكك العلاقات النظامية والأنماط السلوكية ويصبح من الصعب كلما ازدادت عوامل التغير شدة وسرعة بناء أنماط جديدة من السلوك أو من العلاقات .

٢ ــ عندما يتغير البناء الاجتماعى دون تحديد واضح لأدوار الناس ومراكزهم تكون الفرصة مهيئة لظهور التفكك الاجتماعى ؛ ولهذا تحمل المجتمعات الدينامية فى وقت معين دن مراحل تغيرها البذور التى تؤدى الى تفكك العلاقات البنائية بين النظم والأفراد فى وقت واحد .

٣ ــ التغير الاجتماعى يؤدى الى اعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدى الى

عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التى تتغير على أساسها هذه الأجزاء • ومن المهم هنا أن ندرك أن التغير الاجتماعى نتيجة من نتائج التغير الثقافى لأن التغير فى الثقافة يؤدى الى احداث تغيرات عديدة فى صور التفاعل فى المجتمع مما يهىء الفرصة الى ظهور قيم جديدة وأهداف جديدة تنعكس بدورها على البناء الاجتماعى الذى بتغيره يؤدى الى خلق قيم جديدة أخرى ، ولهذا يقال ان • التغيرات البنائية تتبعها دائما تغيرات فى القيم الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن خلق قيم جديدة يتم عن طريق التغير الذى يحدث فى الثقافة الكلية للمجتمع كما يحدث فى نفس الوقت نتيجة لاعادة ترتيب أجزاء البناء الاجتماعى•

٤ ـ يحدث التغير الاجتماعى نتيجة لازدياد شدة العوامل التى تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعى،وتتعاقب التجديدات التى تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة لا يستطيع هضمها فى وجود العناصر القديمة التى لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ، ولهذا يحدث التفكك لاجتماعى والثقافى الذى قد يطول أو يقصر ، ويمكن تقصير فترة التفكك هذه من طريقين :

الأول ـ التأنى فى التجديدات ليتمكن المجتمع والثقافة من هضم العناصر الجديدة واستبعاد العناصر القديمة التى لم تعد صالحة لنموه •

والثانى ـ الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى والاستفادة من التجارب السابقة وتجنب أسلوب المحاولة والخطأ •

٥ ـ فى مرحلة التفكك الاجتماعى قد يميل بعض أعضاء المجتمع

الى الاتجاهات السلبية وهذا أمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدى الى بهاظة ثمن الخروج منها ، ولهذا كان حث الأفراد وتعميق الايديولوجية والقضاء على البيروقراطية من المسائل الهامة التى تؤدى الى خلق اتجاهات ايجابية لمساعدة التخطيط وحراسة التجديدات ومطاردة العناصر القديمة التى تؤدى الى التناقض وايقاف الايمان بقدرة الجديد على بلوغ الأهداف التى يناضل من أجلها المجتمع .

٦ ـ عندما يحدث التفكك الاجتماعى يجب أن يتنبه مشرعو السياسة الاجتماعية الى ضرورة تغيير قيم المجتمع وقاموس اصطلاحاته اليومية وشعاراته الأساسية لتكون بمثابة الحوافز التى تعجل بسد الثغرات . وهذا لن يتأتى الا بتغيير جذرى فى وسائل الاعلام والتربية وفى أنماط القيادة وفى نواحى الضبط الاجتماعى . أو بمعنى آخر يجب خلق أسلوب جديد فى الحياة ونظرة مختلفة كلية عن النظرة التى أوصلت المجتمع الى حالة التفكك .

انحراف السلوك

عندما دخلت تصنيعات السلوك الاجتماعى الانحرافى ميدان علم الاجتماع كان الاعتماد فى التعريف عن التصورات الطبية والقضائية والاقتصادية والتحليلية النفسية دون التحقق من مناسبتها فى التحليل السوسيولوجى ، ومثال ذلك ان فكرة الجريمة قد استعيرت من القانون ، ولكن عند تطبيق التعريف القانونى نلاحظ أنه يشتمل على أنواع متعددة وغير متجانسة من السلوك والتى لا يربط بينها الا أنها جميعا اعتداء أو عدوان على القانون . ولكن النظر الى هذه الأنواع

غير المتجانسة من السلوك باعتبار أنها مخالفة لقاعدة قانونية لا يفسر على الاطلاق الطرق الممتدة التى تحدث على أساسها الجريمة ، والمواقف التى تتم فيها والوسائل الفنية التى تستخدم فى ارتكاب الجرائم .
وفوق ذلك يعجز القانون عن تفسير المضمون الذى تمت فيه . ويمكن أن نلحظ هذا النقص أيضا فى التعريفات السوسيولوجية عن انحراف الاحداث أو البغاء أو الجنسية المثلية وصور السلوك الانحرافى الأخرى [1] .

ولهذا يجب أن يكون لعلم الاجتماع تعريفاته الخاصة به والا فان نظريته عن السلوك الاجتماعى المرضى ستظل عامة وغامضة . ان التفسير الذى يفضله علماء الغرب للسلوك الانحرافى الفردى وان كان يشير الى تعدد العوامل المؤدية اليه ومن بينها العوامل الاقتصادية ، الا أنهم يفضلون قياس السلوك الانحرافى على أساس مقاييس معيارية تنبع من التفاعل بين المجتمع والثقافة وتعبر عن الموجبات الأساسية للحياة الاجتماعية وتترجم فى نفس الوقت عن المجتمع وايديولوجيته ؛ واننا لنوافق على هذا الاتجاه من حيث المنهج ولكننا لا نوافق على الأخذ بمضمون المعيار خصوصا اذا ارتبط بأوضاع تاريخية وثقافية فى مجتمع يختلف كلية فى هذه الناحية عن مجتمعنا الذى نحاول أن نسبر غور الانحراف فيه ونجرى العوامل الحقيقية التى تسببه فى فترات نموه المختلفة وفى أثناء تغيره الحتمى لتحقيق أهداف بعينها .

من أجل هذا فان التعريف الذى يجب أن نحاوله هنا فيما يتعلق

---

(١) راجع كتاب ليميرت عن الباثولوجيا الاجتماعية (١٩٥٨) وكتاب كلينارد عن علم اجتماع السلوك الانحرافى (١٩٥٧) .

بالسلوك الانحرافى يجب أن يكون متصلا بالمعايير والقيم من ناحية وبأهداف المجتمع ككل من ناحية أخرى .

والطريقة التى يرى ليمرت اتباعها أن نفتت الانحراف الى وجوه متعددة (مكشوف وغير مكشوف) ثم نضع السلوك الانحرافى انماط أو نماذج متعددة داخل مضامين شخصية أو اجتماعية . وفى هذا المقام لن نهتم كثيرا بالتمايزات البيولوجية أو الديموجرافية للانحراف . وانما نفضل الاشارة اليهما لأغراض تتصل بحسن التحليل .

١ ـ التمايز البيولوجى : يختلف الناس بعضهم عن بعض من ناحية الخصائص البيولوجية ولكن التمايز البيولوجى لايمكن أن نفكر فيه على أنه انحراف ، لأن قليلا من السلوك الانحــرافى يمكن أن ينسب الى البناءات البيولوجية أو عملياتها .

ومن الملاحظ أن الاختلافات البيولوجية التى لا تؤثر على الوظائف الجسمية يمكن أن تصبح أساسا فى الانحراف ولكن من خلال التفاعل مع العناصر الثقافية والتصورات الاجتماعية . ومثال ذلك أن الناس قد تبدو أطول أو أقصر مما هم عليه فعلا كما أن الأصــدقاء والمعارف قد لا يلاحظون فورا الجراحة التجميلية التى أجراها أحد أفراد جماعتهم لتحسين وجهه .

٢ ـ التمايز الديموجرافى : يفضل بعض الباحثين فى مسائل السلوك الانحرافى دراسة الاختلافات الديموجرافية لبعض أنماط المنحرفين. وفى هذا الصدد تبرز عدة مظاهر كالسن والجنس والجنسية والأصل القومى والشريحة الاقتصادية والمركز الدينى والتربوى . كما أن المركز الزواجى ونسب المواليد والوفيات الى جانب التوزيع الجغرافى لمجموعات المنحرفين

يمكن أن تكون جـــزءا من التحليل الديموجرافى • وعـــلى الرغم من أن كثيرا من الاجتماع يفضلون هذه المادة الكمية فى وصف السلوك الانسانى الا أنه من غير شك لايمكن انكار قيمة الوصف الديموجرافى للمنحرفين كخطوة أولى فى وضعهم داخــــل اطار المسافة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى •

وانننا لنلاحظ هنا أن الاهتمام بالعوامل الديموجرافية يكون مناسبا أكثر فى دراسة السلوك الانحرافى فى المجتمعات المترامية الأطــــراف والكثيفة السكان والمتعددة الأجناس ، كما أنه يصلح أيضا فى دراسة المجتمعات المختلفة أو التى لم تكن فى التاريخ البعيد ذات حضارة أو أصالة فى نضال الانسان مع الطبيعة ؛ كما أننا نلاحــظ أن ادخال مستويات معينة كالمستوى الاقتصادى والمركز الدينى يحظى باهتمام الباحثين فى المجتمعات الرأسمالية التى قد يكون البعد الاقتصادى أو الدينى فيها بين فئات السكان المختلفة ذا أثر واضح فى الاحساس بالعزلة أو الشعور بالفقدان أو الاضطهاد أو الاستغلال مما قد يدخــل فى السلسلة العليه التى تفضى الى الانحراف . ولا يجب أن ننسى هنا أن تفتيت السكان على الأسس السابقة التى اقترحها ليمرت يؤدى بدوره الى تفتيت القيم وعزل الجماعات بعضها عن بعض وعدم وضوح الأهــداف الأساسية للمجتمع ككل ، مما يسهل الأمر أمــام النزعات الفردية لشق طريقها فى ميادين العصيان والانخراط فى كل أنواع السلوك المتحدى للمجتمع ، ولكن الأمر من حيث التحليل الأخير يختلف فى المجتمع الاشتراكى الذى يتميز بوحدة القيم والتوجيه الأيديولوجى وتحدد الأهداف وانتفــاء الأساليب التى تؤدى الى غرس قيم الصراع وتبرير وسائل البلوغ الى غايات فردية مهما كانت مؤلمة للغير أو للمجتمــع ككل ؛ وبمعنى آخــر نلاحظ أن طبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى تسـد كثيرا

من الثغرات وتقضى على كثير من العوامل التى تؤدى الى انحرافات السـلوك •

الانحـراف والامتثـال :

أهم ما يشغل بعض الباحثين فى مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف لأن ما يفعله النـاس فى واقع الأمر وما يفشـلون فى عمله هـو الذى يجعل تلك الاعمال تأتى الى مركز اهتمام الجمهور . وعلى الرغم من أن علمـاء الاجتمـاع يستخدمون كلمة منحـرف بنفس المعنـى الذى يستخدمون به كلمة غير طبيعى أو شاذ أو سىء التوافق فانهم يتفقون الى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعى • ولهذا فان أفضل طريق لنا لوصف الانحراف أن نقارنه بامتثـال ؛ ولهذا نقول أننا نستطيع أن نحدد معنى الانحراف بدقة اذا كانت وسائله مضبوطة لوصف وتحديد المعايير الاجتماعية • ومن الواضح أن المعايير فى مجتمع صغير منعزلة وتكون واضحة وقليلة العدد . وتكون فى المجتمـع الحضرى الصناعى متعددة ومختلفة فى نفس الوقت . ويلاحظ أن المعـايير الاجتماعية من حيث دراستها فى علم الاجتماع لم تتقدم بعد الى الدرجة التى يمكن معهـا الامعان فى بحث هذا الموضـوع • ويقول جونسـون أن فكرة الانحراف والامتثال يكون لهما معنى من حيث اتصالهما بالحقيقة القائلة ان أعضاء المجتمع يوجهون الى معايير اجتماعية تكون داخليا جـزءا من شخصياتهم • ولهـذا فان الامتثال عبارة عن فعل يتحـرى معيارا أو معايير اجتماعية معينة ؛ ويقع فى نفس الوقت ضمن مجموعة أنـواع السلوك التى يسـمح بها المعيار واذن فالامتثال لا يحـدث عرضا فى اطار السلوك المسموح . لأن المعيار يعتبر جزءا من الدوافع التى توجه أعضاء الجماعة الانسانية على ارغم من أن الفرد قد لا يكون شـاعرا

بـــه كل الوقت أو فى أى وقت • وبالمثـــل فالســـلوك الانحـــرافى ليس سلوكا عدوانيا على المعيار يحدث بطريقة عرضية ، لأن الانحراف هنا يمثل عدوانا مدفوعا ؛ بمعنى أنه يعتبر جزءا من الدوافع التى يوجـــه اليها الفرد فى وقت معين نتيجة لعوامل متعددة [1] •

النظـــام المعيـــارى :

قبل أن نمضى فى استعراض أنواع الانحـــراف يجب أن نعرض فى ايجاز لموضوع المعايير التى تعتبر الفيصل فى وصف السلوك بالامتثال أو الانحـــراف •

تتكون الثقافة فى بعض جوانبها من المعايير التى تحدد ما يجب على الأفراد عمله عندما يجدون أنفسهم فى مواقف معينة ؛ ومن الطبيعى أن مثل هذه المعايير أو الأفكار العامة يمكن من الناحيـــة النظرية أن تتعلم قبل ممارسة تجربة السلوك فى الواقع • ومثال ذلك أننى وأنت نستطيع أن نتعلم كيف تنظم الأسرة أو ما يجب أن تكون عليه علاقات العمـــل قبل أن تنشأ لدينا الحـــاجة الى مثل هذا التنظيـــم • ولهذا لا يكفى فى تدليل المجتمع أن نلاحظ الأفراد وهـــم يسلكون فى الواقـــع ، ذلك لأن الباحث المحقق فى المجتمع يجب أن يلاحظ الطريقة التى يشـــعر على أساسها الأفراد بما ينبغى عليهم أن يفعلوه ، ومن ثم فاننا نطلق على تلك النواحى التى يجب أن تتحقق فى سلوك الأفراد اصطلاح « النظام المعيارى » وتتميز المعايير بما يلى :

---

(١) راجع هارى جونسون فى كتابه عن علم الاجتماع (١٩٦١) وتولكوت بارسنز فى النسق الاجتماعى (١٩٥١)•

١ — أنها تنبثق من الجماعة أثناء ممارستها لوظائفها أو محاولتها تحقيق أهـدافها ٠

٢ — تنتقل المعايير من جيل الى جيل عن طريق التعلم وخاصـة أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ٠

٣ — السلوك الممتثل للمعايير يتخذ طابعا ثابتا من خـلال عمليات العقـاب والثـواب ٠

٤ — تصبح المعايير جزءا من الشـخصية بمرور الزمن ونتيجـة لوضوح الجزاءات الاجتماعية لكل انحراف عنها ٠

٥ — تختلف المعايير بعضها عن الآخر فى مبلغ أهميتها ٠ وتقاس أهمية المعيار بمبلغ شدة العقاب المقابل للاندراف عنه ٠

ولهذا فانه من السـهل فى كل مجتمع ابراز المعايير ذات الأهميـة القصوى والمعايير ذات الأهمية الصغرى فى دراسـة أنواع الجزاءات التى توضع للانحراف عن كل منها ٠

٦ — يمكن التعـرف على المعايير ومبـلغ أهميتها فى المجتمـع من الحديث اليومى للناس وخاصـة فى اشاراتهم لما ينبغى أن يكون وتعتبر المواثيق الوطنية وما يرد غيها من أهداف أو قيم أو مبادىء من أهـم العلامات المميزة للمجتمعات فى مراحل تاريخها المختلفة ٠

٧ — تعكس المعايير قيم المجتمع الأساسية ولذلك فمن السهل بناء على قيم مجتمعنا أن نقول : « ان عـدالة التوزيع وحراسـة الانتاج والرعـاية الاجتماعية قيم أسـاسية تشكل قـاعدة المعايير الرئيسـية والثانوية فى نفس الوقت ٠

ان المجتمع الذى يحاول أن يخلص نفسه من المشاكل لابد أن يناضل من أجل الوصول الى اتفاق جماعى فيما يتعلق بالمعـايير التى يجب أن تكون مقياسا للسلوك . كما يجب أن يستحث جميع أعضاء المجتمـع ألا ينحرفوا عنها أثناء ممارستهم للحياة ، وعلى ذلك يكون اتفاق أعضـاء المجتمع على معايير محددة توجه السلوك العام مؤديا الى ما نسـميه « الاجماع المعيارى » اما اتفـاق جميع الافراد على الالتزام بهـذه المعايير المتفق عليها فاننا نسميه « الامتثال السلوكى » • واننا نتوقع أن المجتمع الذى يتميز بالاجماع المعيارى والامتثال السلوكى مجتمـع تتماثل فيه اتجاهات الناس وأنواع نشاطهم فيما يتعلق بالمسائل الحيوية التى تهم جميع أعضائه ؛ كما أن جميع الأفراد فى سـلوكهم يحاولون بلوغ ما يتوقعه المجتمع ككل وخاصـة فى المسائل التى تتعلق برفاهيـة المواطـــن •

أسـباب الامتثـــال :

الامتثال هنا أذن هو امتثال للمعايير الاجتماعية ويتوقف على ما يلى :

١ ــ التدريب الاجتمـاعى باعتباره شاملا لكل العلميـات التى بفضلها تصبح المعايير الاجتماعية جزءا من الشخصية •

٢ ــ العزل أو الحصار وهو أى ترتيب اجتماعى يؤدى الى خفض حدة الصراع المعيارى ويؤدى الى الامتثال •

٣ ــ التدرج ومعناه ترتيب المعايير الاجتماعية فى نظام متسلسل يمكن أن يتيح للفرد فرصة الاختيار بناء على الموقف الذى يواجهه •

٤ ــ الضبط الاجتماعى ووظيفته أن يتيح للفرد أن يتصور مقدما ماذا سيحدث لو أنه اعتدى على القاعدة أو المعيار •

٥ ــ الايديولوجية ومعناها أن المشاركة الارادية لأعضاء الجماعة والتى يتدخل فيها امتثالهم لمعايير المجتمع ، تتوقف على الأفكار التى فى أذهانهم عن مكانهم فى الوسط الاجتماعى بأجمعه وعلى الطريقة التى توصل الى الاهداف الكبرى التى يناضل من أجلها المجتمع •

٦ ــ المصالح العليا للمجتمع : ذلك لأن الامتثال للمعايير الاجتماعية لا يقوم على دوافع مثالية فحسب ، ولهذا لا يجب أن ننسى أن المعايير ترتب نوعا من الحقوق والواجبات • فكثير من الحقوق التى أقامها مجتمعنا الاشتراكى للعاملين يجعل الأفراد يستمتعون بمعايير المجتمع ويقاومون الاعتداء عليها . ومن أجل هذا نقول ان المصالح الخاصة تعتبر فى هذا الصدد اندراشا ومعوقا لكل تغيير اجتماعى يعدل من المعيار ليتسق مع مصالح المجتمع العليا •

أنواع الانحراف :

قبل أن نتكلم عن هذه الأنواع يجب أن نميز بين الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة للآخرين وليس لأنفسهم . والأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وليس للآخرين وكذلك الأشخاص الذين يكون سلوكهم مشكلة لهم وللآخرين • والسلوك الانحرافى الواحد لشخصين قد يحمل خصائص غير متشابهة نظرا لاختلاف الظروف الشخصية والاجتماعية لكل من هذين الشخصين ولهذا فاننا نصنف الانحراف من الناحية الوظيفية الى ما يلى :

١ ــ الانحراف الفردى : بعض الانحراف يبدو على أنه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته . أى أن الانحراف ينبع فى هذه الحالة من ذات الشخص « يخرج من جلده »

وربما يصلح العامل البيولوجى والوراثة فى تفسير هذا الانحراف ؛ فاذا لم نجد سببا متصلا بذلك فان التفسير فى هذه الحالة قد يرجع الى المؤثرات الثقافية الاجتماعية فى تفاعلها مع الخصاص الوراثية للشخص بصورة تؤدى الى الاندراف•وليس معنى هذا أن الانحراف الفردى غير طبيعى بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن المواقف الاجتماعية•

٢ ــ الانحراف بسبب الموقف : فى بعض صور الاندراف لا يلزم أن ننظر الى الفرد باعتباره عاملا تفاعليا فى الصورة الكلية للانحراف • فالانحراف فى هذه الحالة يمكن أن يفسر باعتباره وظيفة لوطأة القوى العاملة فى الموقف الخارجى عن الفرد أو الموقف الذى يكون فيه الفرد جزءا متكاملا ، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد الى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك • ومثال ذلك أنه فى بعض المجتمعات قد يضطر رب الأسرة الى السرقة اذا تعرضت عائلته لخطر الجوع ، أو تدفع فتاة نفسها الى الدعارة لأن عملها لا يرضيها أو أن الأجر الذى تتقاضاه لا يشبع مطامحها فى الملابس التى تريدها •

وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافى والذى يظهر فى صور متعددة مثل المسروقات التى تسرق من الفنادق والمطاعم والسيارات العامة ودورات المياه ؛ على الرغم من أن اللصوص فى هذه الأحوال ينظر اليهم باعتبارهم أفرادا محترمين فى المجتمع ، أو كالانحراف الجنسى الذى يأتى نتيجة لتأخير الزواج أو الجنسية المثلية التى تحدث فى الأماكن التى يقطنها جنس واحد كالمدارس الداخلية والمعسكرات والسجون.وتعتبر الدراسات التى أجريت حول الانحرافات اللامعيارية تقدما فى التفكير السوسيولوجى الذى يسمح لنا بتفسير الانحراف فى ضوء المظاهر العامة فى نموذج الثقافة وطابع المجتمع •

٣ ـ الانحراف المنظم : يظهر الانحراف المنظم كثقافة فرعية أو كنسق سلوكى مصحوب بتنظيم اجتماعى خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى ؛ والتنظيم الاجتماعى الانحرافى داخل الثقافة يظهر تلقائيا فى بعض المجتمعات الرأسمالية وذلك مثل مستعمرات العراء أو العصابات وغيرها من الجماعات التى تمارس حياة انحرافية تامة •

العوامل المشجعة للانحراف :

ليس الاعتداء على المعايير الذى يفضى الى السلوك الانحرافى من الأمور الشائعة • ولكن المجتمعات التى تشجع الصراع وتنفصل فيها الاهداف المرسومة للمجتمع عن آمال الجماهير أو التى لا تستجيب فيها الأجهزة المخططة لسرعة التغيرات الثقافية وترابطها ؛ تتيح فرصا كثيرة لظهور أنواع متعددة من الاعتداء على نظم المجتمع وقواعده[1] • ومن أجل هذا سنعدد فيما يلى العوامل التى تؤدى إلى الاعتداء على المعايير أو تجعل شخصا بالذات يعتدى على معيار بعينه •

١ ـ التدريب الاجتماعى الخاطئ أو الناقص ؛ ويظهر هذا بصورة جلية فى المجتمعات التى تتناقض فيها القيم والأهداف التربوية العامة ؛ وتتفكك فيها الأسرة بصورة ملحوظة وتعلو الموجهات الفردية على الموجهات الجماعية •

٢ ـ الجزاءات الضعيفة سواء بالنسبة للامتثال أو الانحراف تؤدى الى خلق حالة متميعة عند الأفراد ؛ فيظن بعضهم أن سلوكه فى

---

(١) راجع جورلندبرج وآخرين فى كتابهم علم الاجتماع (١٩٥٨)•

المجتمع كفرد لا يعنى أحدا • ومن أجل هذا يجب التأكيد على الجزاءات الايجابية فى كل حالة رعاية للنظـــام •

٣ ـــ ضعف الرقابة : اذ قد يحدث أن تكون الجزاءات شديدة ولكن القائمين على تنفيذها لا ينفذونها بدقة ، بسبب نقص القوى العاملة فى ميدان الضبط الاجتماعى ، الأمر الذى يؤدى الى أن يتعرض المعيـــار للهزال فى أعين الناس •

٤ ـــ سهولة التبرير : ويحدث هذا عندما تحاول بعض الجماعات التقليل من حدة الاعتداء على المعيـــار أو تلمس المعاذير ، وقد يتم هذا بشكل ارادى من بعض الأفراد بقصد التخريب الاجتماعى •

٥ ـــ عدم وضوح المعيار ، قد يؤدى الى بلبلة الأفكار والاتجاهات، وخاصة عندما يعنى المعيار بالنسبة لفردين أو أكثر شيئا مختلفا •

٦ ـــ قد تحدث الاعتـــداءات على المعايير بصورة سرية ، فيظـــل المعتدون بمنأى عن العقـــاب الاجتماعى أو القـــانونى ، وقد تبقـــى الاعتداءات على المعـــايير اذا شملت أشخاصا لا يتعاونون مع أجهـــزة الضبط الاجتماعى فى كشف المعتدين ونوع اعتداءاتهم •

٧ ـــ قد تتناقض نواحى الضـــبط الاجتمـــاعى فتتجمد القواعد القانونية ولا تساير التغير الاجتماعى والثقافى فى الوقت الذى يتطـــور فيه المجتمع بصورة تعطل فاعلية هذه القواعد وتجعلها عقيمة من وجهة نظر الســـكان •

٨ ـــ بعض الجماعات الانحـــرافية فى المجتمعات تكون من القـــوة بحيث تصنع لنفسها ثقافة خاصة تزين الانحراف وتجعه قانونيا وتخلق فى نفس الأفراد المنتمين لها مشاعر متعددة وقوية من الولاء •

الفصل السادس

مشاكل المجتمع

تختلف مشاكل المجتمع نتيجة لعدة ظروف منها درجة التغير الاجتماعى التى يتعرض لها وطابع البناء الاجتماعى ، وحجم المصادر الطبيعية التى يعتمد عليها ودرجة التقدم العلمى والتكنولوجى،هذا الى جانب نوع التنظيم الاجتماعى والاطار الايديولوجى الذى يحدد علاقات الناس فى الحياة الاجتماعية • ومن أجل هذا تختلف المجتمعات اختلافا بينا فى طبيعة المشاكل الاجتماعية التى تتعرض لها وفى نظرتها اليها وفى طريقة حلها ، ويعكس هذا الاختلاف قيم المجتمع الأساسية وأهدافه العليا وموقعه من التطور العالمى فى مجالات الانتاج والتقدم الفنى ، كما أنه من الملاحظ أن بعض المشاكل قد توجد فى مجتمع ولا نجد نظيرا لها فى مجتمع آخر : مثل التفرقة العنصرية والبغاء وتعاطى المخدرات ، واننا لنعتقد أن البحث الاجتماعى فى ميدان المشاكل الاجتماعية يتأثر الى حد كبير بهذا كله ويتخذ طريق هذا التأثير صورا واضحة فى اختيار المشكلة وفى المفاهيم العامة التى تحكم النظرة اليها وفى طريقة الدراسة والتحليل وتحديد العوامل وغير ذلك من المسائل المتصلة بفهم المشكلة ومحاولة علاجها • ولسوف نقتصر فيما يلى على استعراض المشاكل الأساسية فى المجتمع التى بالقضاء عليها يمكن أن يختفى عدد من المشاكل الصغرى المترتبة عليها •

مشاكل المجتمـع المحلى

ان اتساع نطاق المجتمع الحديث خلق ظروفا لم تجبرها المجتمعات القديمة أو البدائية كما أن اتساع العمران فى مختلف بلاد العـالم غير من التنظيم الاجتماعى التقليدى الذى كان يقوم على وحـدات صغيرة نسبيا.ومن الحقائق التى وصل اليها البحث الاجتماعى مؤخرا أنه كلما زاد المجتمع تعقدا زاد اتساع التنظيم الاجتماعى وتعددت أقسـامه وأنواعه ، وكذلك ترتب على زيادة السكان وتقسـيم العمل والتخصص والتغير المستمر فى طبيعة الانتاج وجود اختلافات كثير بين القوة البشرية المكونة لكل مجتمع ، ويضـاف الى ذلك أن المجتمعات أصبحت تشغل مناطق جغرافية محددة ذات ظروف طبيعية متسايرة الأمر الذى أدى الى زيادة الضغط على مصادر الثروة الطبيعية . وخلق ظروفا ومواقفا تعتبر جديدة على تجربة الانســان الماضية .

اننا عنـدما ندرس المجتمع دراســة واقعيــة يجب ان نركز على التجمعات القائمة فعــلا والتى من مجموعها يتكون المجتمع ؛ أو بمعنى آخر ان المجتمع اذا أدركناه على أنه مجرد فكرة أو تصور فان ما هــو موجود فى الواقع ويمكن أن يخضــع للملاحظة العلمية هــو المجتمعات المحلية . وما دمنا سنعرض لمشاكل المجتمع المحلى فانه من المناسب أن نحدد طبيعته تعريفا حتى نســتطيع أن نتعرف على الانحــرافات التى تتعرض لهــا .

ان هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية يمكن أن نختار من بينها للعرض والدراسة فهناك مثلا المجتمعات المحلية الريفية والمدن المزدحمة، وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات فى الحجم فقط

بل إنها تختلف أيضا فى خصائصها العامة ذلك أننا نلاحظ أن بعض هذه المجتمعات المحلية له طابع صناعى ويقوم حول المصانع كما أن بعضها يحمل الطابع الزراعى ويقوم وسط الأرض الخصيبة التى تروى بانتظام ، ويعتبر رابط الاقامة فى منطقة محددة أحد الخصائص التى تميز المجتمع المحلى عن غيره من المجتمعات ولكن الاقامة فى منطقة واحدة وارتباط الناس بهذا الرابط لا يجعل منهم فى الواقع مجتمعا محليا ؛ فقد يعيش الناس فى منطقة واحدة وعن قرب أيضا دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى الى مرتبة العلاقة الاجتماعية المنظمة التى تشمل كل نواحى النشاط الانسانى ولهذا لابد من اضافة شرط آخر هو التنظيم الكلى للحياة الاجتماعية فى المنطقة التى يوجد عليها المجتمع المحلى ، ومن أجل هذا كان المجتمع المحلى القروى والمجتمع المحلى الحضرى من أكثر المجتمعات المحلية وضوحا فى وقتنا الحاضر .

مشاكل التوزيع المكانى :

يعيش الناس فى المجتمع المحلى (المدينة) فى مناطقه المتعددة ويكونون علاقات اجتماعية متعددة أيضا ؛ وتتوزع الخدمات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية على أرض هذا المجتمع بطرق عديدة قد تكون نتيجة لتخطيط معين ؛ أو راجعة الى ظروف النمو التاريخى التلقائى . ولهذا يحدث نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى وزيادة السكان أن تضطرب العلاقات أو تتركز الخدمات والمنظمات فى منطقة دون أخرى . كما أنه فى كثير من الأحيان يهتم المشرفون على المجتمع بالمناطق الحديثة النمو ويهملون المناطق القديمة التى تتحول تدريجيا الى مناطق متخلفة. ومما يساعد على تفاقم مشاكل التوزيع المكانى ما يلى :

١ ـ هجرة أعداد متزايدة من القرويين الى المدينة طلبا للعمل ، وهم فى العادة يتجهون الى المناطق القديمة من المجتمع المحلى نظرا لانخفاض مستوى المعيشة بها وخاصة فى الفترة الأولى لهجرتهم . ويترتب على ذلك زيادة الضغط على الخدمات الموجودة بالمنطقة ، مما يؤدى فى كثير من الأحيان الى تناقصها من حيث الكم والكيف .

٢ ـ التنقل الاجتماعى داخل المجتمع المحلى . وهو تحرك السكان للاقامة فى منطقة معينة نتيجة لارتفاع مستويات الدخل أو الثقافة أو نتيجة لهجرة خارجية لبعض سكان هذا المجتمع وما يتبع ذلك من عمليات امتصاص تلقائية لشغل المساكن الخالية ، وغالبا ما يحدث هذا التنقل عددا من المشاكل نتيجة اختلال التوازن القديم بفعل السكان الجدد .

٣ ـ اقامة المصانع أو التوسع فيها.وهناك حالتان فى هذا الصدد. الأولى أن تكون المصانع موجودة داخل نطاق المجتمع المحلى فتزداد كثافة السكان فى المناطق المحيطة دون أن تزداد الخدمات .فيؤدى ذلك الى طبع هذه المناطق بطابع التخلف . الثانية . أن يتم بناء المصانع خارج المدينة ، فيمتد الاسكان اليها وتنشأ بالتالى مشاكل المواصلات والمرافق العامة الأخرى . خاصة اذا اتخذ الاسكان طابعا غير مخطط .

٤ ـ الانتقال التدريجى لبعض مجموعات السكان لشغل المساكن التى تقع فى الضواحى . وهذا يؤدى الى زيادة الضغط على المرافق العامة ويحدث نوعا من اضطراب التوازن داخل المناطق الأصلية للمجتمع المحلى .

٥ ـ التخلف لتدريجى لبعض المناطق غير المتخلفة فى وقت معين

نتيجة لاتساع حجم المجتمع المحلى ، وخاصة اذا كانت هذه المناطق قد نشأت بطريقة غير مخططة • ولهذا تبرز مشكلة القضاء على المناطق المتخلفة باعادة بنائها • وفى بعض الأحيان يأخذ المخططون بسياسة بناء المساكن فى المساحة الخالية من المدينة ، وينقل اليها سكان المناطق المتخلفة ريثما تهدم ويبنى مكانها مساكن جديدة وهكذا • ولكن خطر تخلف المناطق الجديدة يظل قائما ، اذا كان الأمر فى هذا الصدد اقتصر على النقل الفيزيائى للسكان دون العناية برفع مستواهم الثقافى لاستخدام المساكن استخداما سليما • أو نتيجة للأخطاء التى ترتكب فى الميدان فيقوم التخطيط على اعتبارات هندسية دون الاعتبارات الاجتماعية •

لماذا تنشأ المشاكل فى المجتمع المحلى :

يقوم تنظيم المجتمع المحلى أساساً على التعاون والاتفاق • ولا يجب أن نتوقع أن يكون هناك تعاون أو اتفاق تام فى أى مجتمع محلى. لأن مسألة التعاون والاتفاق عرضة لاختلافات كثيرة تعود الى اعتبارات متصلة بطبيعة الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو بالنظام السياسى فى المجتمع ككل ويفضل علماء الاجتماع فى هذا الصدد القول بأن كل مجتمع محلى به بعض الصراعات والتوترات الذى يفضى الى التفكك الاجتماعى ولكن وجود هذا التفكك يرجع الى ما يلى :

١ — اتساع نطاق المجتمع المحلى مع احتمال وجود مجموعات سكانية متوافرة وخاصة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية وينطبق هذا الوصف أكثر على المجتمعات المحلية الرأسمالية التى تزداد فيها حدة الانقسامات الطبقية •

٢ — عدم وجود تخطيط معين لضبط العلاقات الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادى ؛ وهذا بسبب عدم وجود أهداف جمعية تناضل من أجلها الجماعة الانسانية ؛ ولهذا تختلف علاقة الناس بالمنظمات الأساسية فى المجتمع المحلى وخاصة اذا كان مثل هذا المجتمع عرضة لتغيرات اجتماعية وثقافية سريعة •

ان المشاكل الاجتماعية التى تنشأ بفعل عمليات التغير وان كانت تبدو طبيعية الا أنه من الممكن التغلب عليها اذا كانت مقتصرة على الحركة السكانية على أرض المجتمع المحلى ؛ وما تتطلبه هذه الحركة من تخطيط ناجح لمسائل الاسكان والمرافق العامة وتوزيع مكونات الرعاية الاجتماعية الأساسية •

٣ — التغيرات الثقافية التى تؤدى الى تعديلات عديدة فى أدوار السكان ومراكزهم نتيجة لانهيار البناء التقليدى لها • ومن أبرز هذه التغيرات الثقافية التغير الذى يلحق القيم والمعايير خاصة — اذا كانت نتيجة لتغيرات أساسية فى البناء الاقتصادى •

ان المشاكل التى تنشأ فى فترة الانتقال من القديم الى الجديد تزداد اذا كانت التجديدات الثقافية قد تمت بصورة سريعة لم يستطع المجتمع أن يهضمها . ولكن التخطيط الناجح باعتباره وسيلة تكنولوجية اجتماعية يستطيع أن يختصر من فترة التفكك ويسرع ببلوغ مرحلة التمثيل والتكامل •

٤ — التنظيم السياسى قد لا يكون من الكفاءة بحيث يمكن أن يتابع التغيرات السريعة فيسقط فى متاهة او قد ينحرف عن أهدافه الأساسية وهى المراقبة والتعبير عن مطالب الجماهير والاشارة الى نقاط الضعف فى البناء الاجتماعى •

٥ ــ عــدم وضوح الأهــداف الاستراتيجية عند المخططــين أو المسئولين عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فى الفــرق بينها وبين الأهداف التكنيكية ، وينعكس الغموض فى هذا الميدان عــلى الأفــراد والجماعات ويؤدى الأمــر الى مصاعب عديدة فى النظــرية والتطبيق • ومثال ذلك ، أننا فى مجتمعنا لازلنا نستبقى بعض مفاهيــم الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولد والنشأة والفلسفة لأسباب تتعلق بتكنيك الرعاية الاجتماعية فى المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية• ولا يجب أن يقع المطبقون للسياسة الاجتماعية الاشتراكية فى خطــأ الاعتقاد بأن هذا السكوت هو منطق الدل الاشتراكى فى هذا الميــدان الخطير ، ذلك لأن الهدف الاستراتيجى فى هذا المجال هو الوصول الى التأمين الاجتماعى الشــامل الذى ينفذ عن طــريق التخطيط الواعــى المتكامل لكل جوانب حياتنا الاجتماعية فى ضوء زيادة كفاءة المجتمــع الانتاجيـــــة •

٦ ــ التضارب الواضح فى سياسة الرعــاية الاجتماعية من حيث التخطيط والتنسيق وخاصة فى جوانبها الأسياسية مثل الاسكان والتعليم والترفيه والرعاية الصحية ، ذلك لأن الاهتمام الرأسى بكل منها عــلى حدة يؤدى الى عدم جدوى الاتفــاق عليها ، لأن المشاكل الاجتماعيــة مترابطة ترابطا وظيفيا وبنائيا كما سبق أن ذكرنا ، ان التخطيط يعطى منفذو الســياسة الاجتماعية أولويات ولكنه لا يشير بالاهتمــام الزائد بنوع معــين من الرعاية على حســاب الأنواع الأخــرى • وينصــح المتمرسون فى التخطيط الاشتراكى فى ميدان الرعاية الاجتماعية بمواجهة مشاكلها مواجهة أفقية•لقد صدر مؤخرا قانون التأمين الصحى ورؤى تطبيقه تجريبيا فى مدينة الاسكندرية لصلاحيتها كميدان تجريبى•والرعاية الصحية وان كانت من مقومــات الرعــاية الاجتماعيــة ذات الأولوية ، الا أن

الاهتمام المتوازى بدل مشاكل الاسكان والتغذية ومحو الأمية والاهتمام بالاهداف الاجتماعية للتنظيم السياسى يمكن أن يؤدى من الناحية الاقتصادية الى خفض نسبة الاتفاق على تنفيذ القانون • ومن المعروف علميا الآن أن الاسباب الاجتماعية والاقتصادية للمرض أصبحت من أبرز العوامل التى تحظى بعناية العاملين فى شؤون الطب •

٧ ــ عدم فاعلية سياسة الترفيه والتربية والثقافة العامة وقضاء وقت الفراغ وهذا ينتج من أزدواج الأجهزة العاملة فى هذه الميادين وعدم وجود خطة محددة تنفذ على مراحل ، أن توجيه هذه المسائل من شأنه أن يسد كثيرا من المنافذ الانحرافية وخاصة فى ميدان الشباب. ومن شأنه ايضا خلق عادات اجتماعية مقيمة اشتراكيا لتحل محل العادات القديمة التى سقطت بسقوط البناء الاجتماعى القديم • أن القضاء على عادة متخلفة لا يتم الا باحلال عادة جديدة محلها يقوم بنفس الوظيفة فى اطار البناء الاجتماعى الجديد • ويلاحظ أن كثيراً من الاتجاهات السلبية نحو التخطيط ونحو الأهداف العليا للمجتمع ونحو مواجهة مشاكله ترجع الى تهافت السياسة المطبقة فى ميدان الحزام الواقى للمواطنين من أخطار الانهزامية والرجعية والتراخى العقائدى والتقاعس عن الخدمة العامة •

٨ ــ النزعات الانعزالية والطائفية والنقابية الرجعية . تؤدى الى خفض كثافة التفاعل العام وخاصة فى المدن الكبرى : وشدة التفاعل على مستوى المهنة أو الطائفة وهذا من شأنه أن يؤدى الى تغليب أهداف قصيرة المدى ذات طابع أقليمى أو طائفى أو مهنى على مصالح المجتمع العليا وأهدافه الكبرى البعيدة المدى • ولذلك كلما نجح المجتمع فى تذويب الفوارق القائمة على التباعد المهنى أو الطائفى او

الاقتصادى ، نجح فى تقريب المسافات الاجتماعية بين السكان ، وتمهد الطريق نحو القضاء السريع على المشاكل الاجتماعية نظرا لتوقع التضامن والتضحية على أوسع نطاق • ويلاحظ أن الجماعات الضاغطة فى المجتمع التى تعمل على مستوى مهنى أو اقتصادى خاص تمارس نوعا من النفوذ على الأجهزة التنفيذية والمخططة فى بعض الأديان ، فتحظى مطالبها وأهدافها بالعناية والتمويل على حساب الصالح العام •

التنقل الاجتماعى والتفكك

يهتم الباحثون فى المجتمع بمسألة التنقل الاجتماعى لما لها من آثار مباشرة على المشاكل الاجتماعية • ويقاس التنقل على أساس معدل نسبة تغيير محل الاقامة خلال عام واحد • ولسوف نقصر الكلام هنا على المفهوم المكانى لعملية التنقل والآثار الاجتماعية التى تترتب على ذلك • ويشبه أحد الباحثين التنقل الاجتماعى بنبض المجتمع الذى يدل على استمرار الحياة •

عندما ينتقل فرد أو جماعة من محل أقامته الأصلى الى مكان جديد فانه يسبب مشكلة للمكان الذى انتقل اليه وربما بالنسبة لذاته أيضا ؛ لأن علاقاته القديمة تنهار وعليه أن يكون علاقات جديدة مع مشقات التكيف والتوافق ، وعلى المكان الجديد أن يفسح له طريق الحياة • كل هذا يؤدى الى نشوء مشاكل التفكك • ويلاحظ أن التنقل الاجتماعى ومشاكله أوضح ظهورا وأبعد أثرا فى المدن الكبرى اذا قورنت بأى مدينة أخرى أو منطقة قروية • ويرجع ذلك الى ما يلى :

١ ـ اتساع نطاق تقسيم العمل والتخصص وخاصة فى المراكز

الصناعية مما ينجم عنه أن تصبح المدن الكبرى مراكز جذب سكانية بحثا عن عمل أو عن فرص جديدة للحياة .

٢ ـ النمو الحضرى السريع يؤدى الى اتساع نطاق الخدمات وما تحتاجه من أيدى عاملة وما يترتب على ذلك من تحرك السكان من المناطق الريفية أو المدن الصغرى الى المدن الكبرى .

٣ ـ انخفاض معدل الزيادة الطبيعية فى سكان المدن الكبرى أدى الى اتساع نطاق الهجرة اليها . ولهذا تقوم الزيادة السكانية فى هذه المدن بالصورة السريعة التى تلاحظ عند مقارنة التعدادات على المهاجرين .

والمشاكل التى يمكن أن تترتب على اتساع نطاق عمليات التنقل الاجتماعى ما يلى :

١ ـ اتساع دائرة المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى لأن المهاجرين يميلون فى أوائل فترات اقامتهم الى اللجوء اليها وخاصة فى فترة البحث عن عمل .

٢ ـ ظهور الأمراض النفسية والأضطرابات العصبية نتيجة لعدم قدرة بعض المهاجرين على التكيف السريع مع الحياة الحضرية وطابعها فى المدن الكبرى .

٣ ـ وجود فرص كثيرة لممارسة الدعارة ، نظرا لانفصال المهاجرة عن الروابط الاجتماعية التى كانت تشدها الى المجتمع المحلى وشعورها بالفقدان وعدم توفيقها فى البحث عن عمل وسقوطها فى معركة التكيف الاجتماعى .

٤ ـ اتساع نطاق السلوك الاجرامى لمثل الأسباب السابقة •

٥ ـ وجود عوامل كثيرة تؤدى الى تفكك الأسرة وازدياد نسب الطلاق وانحراف الأحداث وخاصة بين المهاجرين سواء تركوا زوجاتهم وأولادهم فى مناطق اقامتهم الأصلية أو أصطحبوهم معهم •

معوقات تخلق المشاكل

على الرغم من وضوح مشاكل المجتمع ، وعلى الرغم من كفاءة أجهزة التخطيط المركزية وأستعداد الاجهزة المحلية للتطبيق بمستوى عال من المرونة ، فان عددا من المعوقات تقف فى سبيل بلوغ الحل الاشتراكى مداه • وسوف نعدد فيما يلى أمثلة من هذه المعوقات :

١ ـ انماط السلوك الاجتماعى قد تظل جامدة فى الوقت الذى يجب فيه أن تتغير أو تكون عالية المرونة لمقابلة مطالب الاصلاح ، ويرجع ذلك الى بقاء بعض الرواسب التقليدية ذات سيطرة على محصلة العرف وموجهات العلاقات الاجتماعية الى جانب عدم بلوغ التغير فى المجتمع جوهر القيم والمعايير •

٢ ـ الرموز أو سمات الثقافة الرمزية • ومعنى ذلك أن محصلة التعبير الفنى والأدبى والفلسفى تظل تشير الى مفضلات وتوقعات لا تستقيم من واقع الحياة المتغيرة فتخلق بذلك موجهات سلوكية تتناقض مع الطابع الأيديولوجى العام للمجتمع وتؤدى الى اتساع هوة التفكك وتمييع المواقف السلوكية الهادفة المنسجمة مع عمليات التغير الاضطرادية •

٣ - السمات الثقافية النفعية، وهى التى تعبر عن طريقة المشاركة فى الملكية العامة والحفاظ عليها وتوجيهها ؛ وهنا تظهر الرواسب الفردية التى قد تنظر الى القطاع العام على أنه « مال لا صاحب له » ولهذا تظهر بعض أنواع الانحرافات التى تؤدى الى اتجاهات نفعية فردية أو الى تعويق ارادى ، ومن مظاهر هذه السمات الثقافية النفعية التطلعات البورجوازية التى تؤدى الى عدم الموازنة بين الدوافع وبين المصالح والأهداف العليا للمجتمع .

٤ - القواعد المنظمة للسلوك المكتوبة والشفوية : التى قد تكون موضوعة لمجتمع قديم ومع ذلك تمارس وظيفتها الرجعية فى المجتمع الجديد فتؤدى الى الشلل البيروقراطى ؛ ولعل وقوف البيروقراطية كمعوق للحركة الدينامية لمواجهة المشاكل الاجتماعية من أهم المعوقات المتخفية والملتوية باسم المصلحة العامة .

٥ - النزعات المحافظة التى تؤدى الى تعويق التجديد وضرب الاتجاهات التقدمية وهى تقوم على أسس نفسية وتترجم عن عادات جامدة وعقلية غير متطورة .

٦ - المصالح الخاصة لأفراد أو طوائف قد تقف عقبة ضد كل محاولة للاصلاح لأن التغير الاجتماعى فى اتجاه أهداف المجتمع العليا يؤدى حتما الى الاضرار بمصالحهم . ولهذا لا يستبعد أن يلجأ مثل هؤلاء الأفراد الى التخريب المتعمد أو التشكيك فى جدوى التغيير .

٧ - كثير من اجراءات مواجهة المشاكل الاجتماعية تحدث نتيجة تخطيط المجهودات الاصلاحية وتنسيقها ، وهذه بدورها تتطلب تكاليف باهظة فى بعض الأحيان . ومن أجل ذلك قد يستغل المعوقون ضخامة

التكاليف الأقتصادية لمنع دراســـة المشاكل والبـــدء بأسلوب التخطيط لمواجهتها •

٨ ــ المسايرة النفعية ومعناها أن يلجأ بعض الأفراد أو الجماعات فى المجتمع الذين يعتنقون فلسفات رجعية أو رأسمالية فى حل مشاكل المجتمع الى تغيير لفظى او سطحى فى الاتجاهات الأساسية للمواجهة الشاملة ويرتدون ثيابا مضللة يمكنهم السير فى موكب الحل الاشتراكى، فيعطلون ويبلبلون الأفكار •

٩ ــ الجهل وعدم معرفة حقيقة المصالح العليا للمجتمع وأهدافه ، أو عدم استطاعته استيعاب أيديولوجيـــة النظام ، يؤدى فى كثـــير من الأحيان الى مقاومة التجديد أو الاتجاهات الوقائية •

١٠ ــ الصراع حول مراكز القوة فى المجتمع قد يؤدى الى تأخير حل المشاكل الاجتماعية أو التباطؤ فى مواجهتها ؛ وخاصة عندما تتدخل فى هذا الصراع اعتبارات تتصل بطبقات العمر والأفكار الخلاقة •

البطـــــالة

حـــاول كثير من علماء الاقتصـــاد التقليدين أن يشرحوا مســـألة البطالة فى ضوء قانون العرض والطلب ، ولكن هذا الشرح قد يعتبـــر تمرينا من تمرينات المنطق وليس شرحا يعبر عن واقع المشكلة • وتختلف أسباب البطالة وطريقة علاجها من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطاقة الانتاج الصناعى والزراعى من ناحية وبالتنظيم السياسى والاجتماعى من ناحية أخرى • ان الدولة الرأسمالية تعرف البطالة بأوسع معانيها وتخضع من أجل ذلك الحلول أو تتوسط بين الرأسمالية والعمال لوقف

اضراب أو تخريب قد يؤدى الى قلاقل سياسية واسعة المدى ، أما الدولة الاشتراكية فان البطالة فيها تكاد أن تكون ذات معنى مختلف ، نظر للالتزام المخطط بتوفير العمل لكل قادر عليه • ولكن الدولة الاشتراكية فى مرحلة من مراحل نموها وتقدمها نحو التطبيق الاشتراكى الكامل قد تعالج مسألة البطالة معالجة جزئية وهى مع ذلك تحاول أن تواجه المشاكل التى تترتب عليها فى النطاق الاجتماعى عن طريق تشريعات التأمين والضمان والرعاية • ان الحل النهائى لمشكلة البطالة هو الأخذ بالنظام الاشتراكى وبهذا الحل تبطل فاعلية العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية التى كانت ولا تزال فى الدول الرأسمالية هى السبب الأول فى الذبذبات التى تحدث فى نطاق القوة العاملة •

ان مشكلة البطالة فى مجتمعنا وفى مرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية لم تحل حلا شاملا بعد ، ذلك لأن مشروعات الدولة فى الانتاج الزراعى والصناعى لم تبلغ بعد غايتها والتى عندها يمكن امتصاص كل الأيدى القادرة على العمل أو اصدار قانون التأمين الاجتماعى الشامل ، ومما يزيد فى مشكلة البطالة فى مجتمعنا ، الزيادة المضطردة فى عدد السكان فوق الطاقة الانتاجية الكلية ، والاستخدام التدريجى للآلات فى الزراعة الأمر الذى يوفر عددا كبيرا من الأيدى العاملة ، وذلك على الرغم من تشريعات العمل الاشتراكية المتتابعة والتوسع التدريجى فى مساحة الأرض الزراعية •

وهناك أسباب فردية قد تؤدى الى البطالة ، ومع ذلك توجهها الدولة الاشتراكية بمنطق الرعاية الاجتماعية الشاملة لجميع المواطنين، ومثال ذلك أن بعض الافراد نتيجة لنقص فى التعليم ، أو مهارتهم أو تدريبهم على عمل معين لا يجدون طريقا سهلا للالتحاق بعمل ما ، وقد

وضعت من أجلهم مشروعات لرفع مستواهم الثقافى وتدريبهم مهنيا ليستطيعوا المشاركة فى عمليات الانتاج المختلفة • كذلك قد يجد بعض الافراد أنفسهم فى حالة بطالة نتيجة لوصولهم الى سن معينة على الرغم من مقدرتهم على الاستمرار فى العمل ، ومن المألوف أن يحكم سن التقاعد فى المجتمع ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة وهناك أيضا غير القادرين على العمل أصلا . اما لاسباب سيكولوجية أو عقلية أو بسبب مرض أو عاهة ومع ذلك تحاول أجهزة البحوث المختلفة فى ميادين الطب والطب النفسى والتأهيل المهنى أن تعالج نواحى النقص فى هؤلاء لتمكينهم بصورة أو بأخرى من متابعة بذل المجهود بطريقة ايجابية للاسهام فى بناء المجتمع ولعل أخطر أنواع البطالة ، هى البطالة المعنوية، أى أن يعمل العامل ولا يعمل فى نفس الوقت،ويؤدى الى تأخير الدورة الانتاجية والى التقاعس • ويظهر هذا النوع من البطالة عندما تتفكك الأجهزة التى لها الاشراف والرقابة والتوعية وتتحكم العقلية البيروقراطية فى توجيه منظمات الانتاج والخدمات •

هذا وقد استحدثت عدة تشريعات اجتماعية لمواجهة خطر البطالة بالنسبة للمجتمع ومن أهمها •

١ ــ التأمين ضد البطالة وينفذ فى مجتمعنا تدريجيا حتى لا يجد كل متعطل قادر على العمل نفسه فريسة للانحراف أو يعيش عالة على الغير •

٢ ــ التأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض •

٣ ــ تأمين الأطفال اليتامى والأرامل غير القادرات على العمل •

٤ ــ التأهيل المهنى والعون الاقتصادى والاجتماعى للمعوقين كليا أو جزئيا .

٥ ــ رعاية الطفولة والامومة وخاصة فى حالات النساء العاملات.

التخلف فى المدينــــة :

سنقتصر هنا فى دراسة مشاكل المدينة على موضوع المناطق المتخلفة ذلك لأن العصر الحديث يتميز بسرعة نمو المدن الأمر الذى ترتب عليه اهمال كثير من المناطق الاصلية داخل المدينة أو خارجها أو قيام مناطق بأسرها يسكنها أناس وفدوا الى المدن وظلوا محافظين على مستوياتهم المعيشية ولم يسايروا الطابع الحضرى فى الحياة وليس هناك اتفــاق عام على تعريف المنطقة المتخلفة فى المدينة ، فبعض الكتاب يعتبرونهــا نمطا أو منطقة غير منظمة : أى أن المنطقة المتخلفة تشغل قطاعا متميزا من المدينة ولكننا لا نستطيع عند دراسة مدينة بأسرها أن نتغاضى عن الأماكن التى توجد بها مبان لا تساير النمو الحضرى ولذلك فاننا نعرف المنطقة المتخلفة بأنها المكان الذى توجد به مبانى أو مجموعة من المبانى تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة ومــا يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن والأخــلاق .

وقد تكون المنطقة المتخلفة أكثر من هذا كله خصوصا اذا نظرنا اليها فى علاقتها بالتغير والنمو الحضرى ولذلك قد تكون هناك منطقة تتميــز بالطابع الجامد خصوصا اذا أحيطت بمناطق تتغير باستمرار وفى هــذا الصدد يمكننا أن نعدد خصائص المنطقة المتخلفة فى المدينة كما يلى :

١ ــ المظهر العــام الذى يمكن أن نقــول عنه انه عــلامة مميزة

المنطقة المتخلفة فى كل مكان ؛ ونقصد بالمظهر العام عدم وجود نظام فى المبانى أو الطرقات أو الميادين وبمعنى آخر تبدو على المنطقة المتخلفة الهرم والقـدم .

٢ ـ سكان المنطقة المتخلفة غالبا ما يكونون فى مستوى اقتصادى منخفض أو بمعنى آخر يمكن القول ان المنطقة المتخلفة منطقة فقر .

٣ ـ تكون المنطقـة المتخلفة مكانا مزدحما بالمبـانى ومزدحمـا بالسكان أيضا وكلما تقادم العهد على المناطق المتخلفة أصبحت المنازل متآكلة آيلة للسقوط ومع ذلك يظـل يشغلها السـكان معرضين حياتهم للخطـر .

٤ ـ سكان المناطق المتخلفة غالبـا ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم فى مناطق أخرى اذا انتقلوا للاقامة بها أما لأنهم من مستوى ثقافى أقـل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تلتئم أو تسـاير المنـاطق الأخـرى .

٥ ـ تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية وبعـدم حرص سكانها على النظافة وغالبا ما لا تصل الخدمات الصحية الى هذه المناطق بطريقة فعالة .

٦ ـ قد تكون المنطقة المتخلفة مكانا للرذيلة والانحراف والجريمة ؛ وليس معنى هذا أن كل المناطق المتخلفة تخرج الأحداث المنحرفين أو المجرمين ، ولكن هذا ينطبـق أكثر على تلك المنـاطق التى وصلت الى درجة سيئة من التنظيم الاجتمـاعى .

٧ ـ طريقة الحياة فى المنـاطق المتخلفة قد تكون متميزة بعـدم

الاكتراث اذا كان أغلب سكانها من الغرباء وخاصة المهاجرين ؛ أو قد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذا كان البناء الاجتماعى فيها يقوم على أساس عائلى •

٨ - على الرغم من أن أكثر مناطق المدينة الحديثة تميل الى العزلة النسبية الا أن المناطق المتخلفة تعتبر أكثرها عزلة اجتماعية ويعرف سكانها أنهم أقل من غيرهم ؛ ولا يجدون غضاضة فى التصريح بذلك ؛ والروابط الأساسية التى تربطهم بالمجتمع المحلى تتمثل فى سوق العمل•

٩ - المنطقة المتخلفة التى يسكنها غرباء أو مهاجرون تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصا من الناحية المكانية بعكس المنطقة التى تقوم على أساس عائلى فانها تتميز بالاستقرار •

١٠ - تعيش المناطق المتخلفة فى قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمان كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على مشاكلها هو ازالتها ••• وليس معنى هذا أن مجرد الازالة كاف للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة فى المدينة ؛ بل ان الخطوة الأساسية فى هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة ؛ ليتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جديدة •

ولعل البعض يتساءل ، لماذا لا توجد مدن من غير مناطق متخلفة ؛ أو يسأل آخرون هل المناطق المتخلفة من سمات المجتمع الحضرى ؟

الواقع أن اختلاف المستويات الاقتصادية الواسع فى المدينة يؤدى بالضرورة الى اختلاف طرق الحياة ؛ والى تعدد أنواع الجماعات ، وكل

جماعة تختط طريقها فى الحياة على أساس موازنة دخولها وقد لا يتم ذلك الا اذا توافرت ظروف معينة منها الاقامة فى مناطق رخيصة وليس معنى هذا أننا نقول ، أن المناطق المتخلفة ضرورة • بل أن السياسة الاجتماعية فى كثير من بلاد العالم ومنها جمهورية مصر العربية تقوم على النهوض بمثل هذه المناطق للقضاء على كثير من عوامل الانحراف وقد توسعت الدولة فى الآونة الأخيرة فى اقامة المساكن الشعبية التى تتوافر فيها الامكانيات التى تسمح للسكان ذوى الدخل المحدود أن يعيشوا فى ظروف تمنع الرذيلة وتطارد الجريمة وتتيح فرصا أحسن لتحسين المستوى الصحى والثقافى •

الفصل السابع

مشاكل المجتمع القروى

يواجه المجتمع القروى فى عـالمنا المعاصر تحديات تتزايد على مـر الأيام بعد أن ظل نمط الحياة المعروف والسائد لعدة مئات من السنين • ان هذه التحديات ليست مسألة متعلقة بمشكلة عابرة أو تغيير يتناول أجزائه أو مظاهر حياته ؛ وانما الأمر يتعلق بالمصير • فقد ترتب عـلى زيادة التصنيع فى عدد من بلاد العـالم أن طغت الحضرية بخصائصـها النامية على كل طابع آخر فى المجتمع ؛ حتى أن القـروية كطابع آخـر مميز للحياة آخذ فى الزوال تدريجيا • ان الحياة الحديثة تتركز تدريجيا فى المدن الأمر الذى يوشك أن تصبح الحضرية معه هى الطابع المحتمل الوحيد للحياة فى هذا العصر •

ان التأثيرات العديدة المتزايدة التى تمارسها المدينة،حتى فى البلاد التى لا تزال تتميز بقسم كبير من سكانها يعيشون فى قرى أصبح أمرا ملموسا ؛ كما أن الدول النامية تحاول ما أمكنها أن ترفع الحياةفى القطاع القروى منها الى مستوى الحياة الحضرية • ولعل من المناسب هنا أن تعدد العـوامل التى أدت الى الثـورة العالمية فى مجـال الزراعة والاحتمالات العديدة لنتائجها على حياة الانسان :

١ ـ ادخال القـوة الآلية لتقوم بعمليات الزراعـة المختلفة التى ظلت لقرون عديدة وقفا على قوة الانسان والحيـوان ؛ فالآلـة الآن

تستطيع أن تقوم حتى بالأدوار النهائية فى اعداد التربة وبذر البـذور والرى والحصـاد •

٢ ــ الأبحاث العلمية الواسعة النطاق فى مجال الانتاج الزراعى وما يتبع ذلك من الاستعانة بالطرق العلمية فى الزراعة وما نتج عن ذلك من تغيير أساسى فى الكم والكيف بالنسبة للزراعات التقليدية والمستحدثة •

٣ ــ التحسينات الضخمة التى تجرى الآن فى كل بلاد العالم تقريبا فى مجال الحياة الفردية كالاسكان ومياه الشرب والاضاءة والتعليم والرعاية الصحية والادارة المحلية •

٤ ــ التناقص المستمر فى عدد سكان المجتمعات القروية نتيجة للهجرة وارتفاع مستوى التعليم •

٥ ــ التغيرات التى تطرأ على نظم الملكية والتى يأخذ بعضها طابعا ثوريا وخاصة فى البلاد التى تواجه تحديات رأسمالية واستعمارية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

الصورة العامة لمشاكل المجتمع القروى المصرى :

ظل المجتمع القروى عندنا ينمو نموا تلقائيا تتجاذبه عوامل من القهر والاهمال فترة طويلة ، ولم تبرز مشاكله الا عندما اختل التوازن بين انتاج الأرض الزراعية وزيادة السكان المستمرة وقد كان بعض الاهتمام يوجه الى هذا القطاع من مجتمعنا الذى يسكنه الغالبية العظمى من المواطنين ، ولكنه اهتمام تميز بما يلى :

١ ــ النظرة السطحية لمشـاكل القرية واحتياجات السـكان من حيث الرعاية الصحية أو النوعية الثقافية أو الكفاية الانتاجية .

٢ ــ عدم ادراك النتائج البعيدة المدى التى سوف تترتب عـلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحتمية والتى بدأت بوادرها تظهـر تدريجيا ، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو أزدياد التعليم .

٣ ــ المحافظة على توازن الصورة العامة للملكية التى كانت تتميز بالفوارق الكبرى بين الملاك والعاملين فى الارض .

٤ ــ الأخذ بالأساليب الرأسمالية والرجعية فى الاصلاح ، ومعناه ادخال الاصلاح والتغلب على المشاكل بالقدر الذى يخدم مصالح الملاك دون العاملين فى الارض .

٥ ــ الدعاية السياسية الحزبية باسم الديمقراطية المزيفة كمحاولة لاحتلال مراكز القوة فى المجتمـع .

٦ ــ البحوث السطحية التى أجريت على المجتمع القـروى بهدف الأخذ ببعض جوانب تنمية المجتمع القروى التى استخدمت فى مجتمعات تختلف عن مجتمعنا كلية : ثقافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا .

ولذلك ظل المجتمـع القروى فى بلادنا غير معروف تمـاما للهيئات العاملة فيه وانعكس هذا على الميزانيات التى كانت ترصد لمد الطـرق أو الاضاءة أو الاسـكان أو الخدمات الانتاجيـة . فتركز الاهتمـام بالمدينة وظل هذا طابع السياسة الاجتماعية لسنين طويلة . وقد ترتب على ذلك ما يلى :

١ ــ ظلت نسبة الأميـة مرتفعة ارتفاعا ملحوظا ؛ وكانت هـذه

الأمية أحد الأسباب التى عوقت كثيرا من مشروعات التنمية ومناهج التوعية فى مجالات الحياة المختلفة .

٢ ــ ظلت المواصلات بين القرى والمدن فى حالة من السوء ؛ الأمر الذى ترتب عليه عدد من المشاكل المتعلقة بالصحة والأمن .

٣ ــ سوء الحالة الصحية نتيجة لانخفاض مستوى الرعاية الصحية لقلة المستشفيات والوحدات الصحية والهيئات العاملة فى محيط الطب والتمريض ؛ الأمر الذى ترتب عليه انخفاض متوسط العمر وارتفاع نسبة الوفيات على المواليد .

٤ ــ قيام العصبية كأساس فى تنظيم العلاقات داخل القرى ؛ مما ترتب عليه عدد من المشاكل عوق كثيرا من خطط الاصلاح .

٥ ــ عدم فاعلية الحكم المحلى فى القرية ؛ وعجزه عن القيام بدور آخر فى تنمية القرية غير الاشراف الادارى .

٦ ــ بقاء المشاكل التى تعترض قيام التعاون بدوره البناء فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ؛ دون حل ؛ وأدى الأمر فى كثير من الأحيان الى استغلال القرويين .

٧ ــ ضآلة أنواع الرعاية التى تخص القرية عامة ، وهذا يظهر من مراجعة الميزانيات التى كانت تخص المجتمع القروى عامة .

٨ ــ عدم الاقبال من جانب المتخصصين على الخدمة فى المناطق الريفية .

٩ ــ المشاكل المتعلقة بتخطيط القرية الحالى الذى لا يتلائم مع الصحة ويعترض فعالية الخدمات المختلفة كالمياه والكهرباء .

١٠ ــ النقص الواضح فى الأجهزة التنفيذية التى تهتم بمسائل القرية الى جانب ترفع الموجود منها عن العمل مع القرويين .

التغيير الثـــورى :

الثورة هى قمة التعبير الانســانى عن ارادة الانسان لتغيير بنــاء المجتمع لقهر المشاكل التى تزايدت وتعقدت وأصبح لها وضوح مــادى ومعنوى . ان الثورة فى مجال حياة المجتمعات تعتبر عملية خلق وهــى من أكبر أدوات التغيير التى عرفها البشر . ولهذا يجب أن نفرق بينهــا وبين الاصلاح أو التطــوير فالثورة تغير من البنــاء والعلاقات تغــيرا يتنــاول الأساس المــادى والمعنوى معا ؛ أما الاصــلاح فهو محاولة لتقليل الأخطار والنتائج غير المرغوبة التى تتصل بأداء البنــاء لبعض وظائفه ؛ ولهذا فان الاصلاح لا يمس العلاقات الوظيفية الأســاسية لأجزاء البناء ؛ كما ان التطوير بدوره ليس الا تعديلا لبعض الشروط والظروف الذى يعمل فى ظلها النظام دون تغيير جوهرى فى الأســاس المادى أو المعنوى له .

من أجل هذا وفى ضوء الأحــداث التى يمر بها مجتمعنا القروى ؛ يجب أن نضع السؤال التالى : هل التغلب على مشاكل المجتمع القروى يتطلب اصلاحا أم تطويرا أم تغييرا ثوريا ؟ تمشيا مع النظرة الأساسية التى عبرنا عنها فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب فاننا نرى أن مواجهة هذه المشاكل تقتضى ما يلى :

١ ــ تغيير العــلاقات البنائية فى المجتمع القروى ؛ ومن أهمهــا

العلاقات القائمة على طبيعة الانتاج الزراعى والعمل وما يقوم عليهما من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعى بأكمله .

٢ — تغيير العلاقات البنائية بين المجتمع القروى والمجتمع الحضرى فى ضوء التخطيط المركزى لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ — تغيير الأساس الفنى للانتاج الزراعى كنقطة جوهرية فى زيادة الدخل القومى وما يستتبع ذلك من احتمالات عديدة للعمالة والهجرة والمطالب الرئيسية للتأمين الاجتماعى فى هذا الميدان .

٤ — تغيير أساس الرعاية الاجتماعية ليتفق مع النظرة الاشتراكية وكفاءة التخطيط العام والزيادة المتوقعة فى الطاقة الانتاجية العامة .

٥ — تدعيم الادارة المحلية لتصل الى مرتبة الحكم المحلى لمواجهة احتمالات الزيادة المضطردة فى نسبة التحضر فى المجتمع القروى .

لقد كان تحديد الملكية والقوانين المتتابعة للاصلاح الزراعى فى مجتمعنا ومشروعات التنمية القصيرة المدى والبعيدة أول تغيير ثورى فى مجتمعنا القروى ، وما من شك أن النتائج البعيدة المدى التى ترتبت وسوف تترتب على ذلك تظهر تدريجيا وخاصة من حيث تغيير العلاقات البنائية فى الميدانين الاقتصادى والاجتماعى . ولكن التغيير الثورى لم يصل بعد الى أبعاده النهائية بسبب الظروف التى تحيط بمرحلة التطبيق الاشتراكى الحالية فى مجتمعنا ككل . والسؤال الذى يطرح الآن : هل نحن فى حاجة الى مزيد من تحديد الملكية الزراعية ؟ وهل يمكن أن يؤدى مثل هذه الاجراء الى التغلب على عدد من المشاكل المتعلقة ببناء المجتمع القروى وفعالية الانتاج فيه ؟ الواقع أن

التجديدات التى يحدثها التغيير فى البناء يجب أن تأخذ فترة من الزمن حتى تمتص تماما وتحدث أثرها المطلوب فى البنـاء الاجتماعى ، حتى يمكن أن تتهيأ التربة لأى تغيير جديد •

ان حل مشاكل المجتمع القروى مرتبط تماما بحل المشاكل الأساسية التى تواجه مجتمعنا فى الوقت الحاضرا • ومن أهمها زيادة الانتاج على أبعاد الاستهلاك لتتمكن الدولة من مواجهة مطالب التطبيق الاشتراكى الكامل والوصـول الى رفاهيـة المواطن • وغير خاف أن كل مشـكلة اجتماعية لها جانبها المادى وجانبها المعنوى • ففى الجـانب المادى لا نستطيع أن نتصور امكان القضاء على أى مشكلة دون (تمويل) ميزانية كبرت أم صغرت ، وخاصـة تلك المشـاكل المتعلقة بمقومـات الرعـاية الاجتماعية كالاسكان والرعاية الصحية ، وفى الجانب المعنوى يرتبط حل المشكلة بدرجـة الوعى السياسى والتخطيطى والاجتماعى • ولهذا فان خطط الدولة فى التوسع الصناعى والزراعى والخدمات تمثل الجـانب المادى فى طريق الحل الاشتراكى للمشاكل لاجتماعية ، كما أن الاتحـاد الاشتراكى (التنظيم السياسى) يمثل الجانب المعنوى •

ان حل مشاكل المجتمع القروى يمكن أن يترتب عليه مشاكل أخرى. هى التوقعات التى يجب أن تكون مـاثلة تماما أمام أجهـزة التخطيط المركزية • ولهذا يجب أن يكون فى اعتبـارنا أن نخطط لما بعد التخطيط ومثال ذلك ما يلى :

١ ــ التوسع فى الانتاج الزراعى عن طريق ادخال الآلات عـلى نطاق كبير أو التخصص أو التجميع بالنسبة لمناطق معينة ، يحل مشكلة التخلف فى الفنون الزراعية ويمكن أن يزيد من الانتاج كما وكيفا ولكنه سيسبب مشكلة أخرى وهى زيادة الأيدى العاملة القادرة على العمـل

دون عمل فى الوقت الذى لا تستطيع عمالة المشروعات الأخرى فى الانشاءات أو الصناعة أن تستوعبها .

٢ ـ التوسع فى محو الأمية يمكن أن يقضى على مشاكل عديدة ، منها احتمال القضاء على السلبية والمعوقات التى تقف امام الرعاية الصحية أو الارشاد الزراعى ولكن ذلك قد يسبب مشكلة أخرى هى احتمال زيادة المطالب بدخول بعض الكماليات مرتبة الضروريات دون استعداد تام لتلبية الضغط على أجهزة الخدمات .

ولكن الخطة الشاملة المتكاملة للمواجهة الأفقية لمشاكل المجتمع الريفى يمكن أن تقلل من الانفاق المتصور على بعض المشروعات الضروعية لتغيير طابع الحياة القروية . وقد يكون فيها الحل المطلوب للمشاكل المتوقعة ومثال ذلك ما يلى :

١ ـ أن ادخال الآلات فى العمل الزراعى يمكن أن يتيح الفرصة للتوسع فى التصنيع الزراعى ، فيزداد الانتاج من ناحية ويرتفع الدخل القومى من ناحية أخرى مع احتمالات عمل بالنسبة لعدد من المتعطلين .

٢ ـ أن العمل الآلى فى الزراعة سيخفف من المشكلة الهامة المتعلقة بالاسكان الريفى نتيجة للانكماش المحتمل لحجم القرية وامكان التخطيط الاسكانى فى هذا الميدان بصورة أسهل مما هى عليه الآن فى ذهن المخططين .

المشاكل والحلول المرحلية :

التفكير فى مشاكل المجتمع القروى يجب أن يقوم على أساس النظر اليها نظرة مرحلية ، لأنها سوف تختفى كلما زاد الدخل القومى وكلما

أوغلنا فى التطبيق الاشتراكى • كما أن الحل لا يجب أن يوضع علـى أساس بقاء المجتمـع القروى على صورته الحـالية حتى مع تعديله ، ولذلك ينصح هنا بأن يكون الحل اذا كان على هيئة جهاز أو مشروع ، متعدد الوظائف وقادرا على التحـول لخدمة أهداف متنوعة بعيـدة المدى فى المستقبل • ولسوف نضرب لذلك عدة أمثلة فيما يلى :

١ ــ مشكلة الاسـكان القروى :

تتفاقم مشكلة الاسـكان القروى فى الوقت الحاضر نتيجة عـدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائى لحجم القـرية مع بقاء الطرق القديمة فى البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة حتى الآن ، ومما يعزز هذا الاتجاه الانخفاض الواضح فى مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع القروى • والقرية بصفة عـامة عبارة عن مجموعة من المساكن التى لم تبنى على تخطيط معين بحيث لا نستطيع أن نتبين بها أى معـالم لممارسة لحيـاة الجمعية أو النشـاط الترفيهى أو الخدمة العامة ، فهى من هذه الناديـة تعتبر مكان ايواء فقط • ولقد أجريت عدة بحوث حول تخطيط القرية وطبيعة المسـكن الريفى وواجهت عدة صعوبات منها :

أ) عدم امكان بناء قرية بأكملها لتحل محل القرية القديمة بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متعددة •

ب) عدم كفاية المواد اللازمة للبناء وخاصة اذا بدأنا مشروعا عاما لاعادة بناء كل القرى فى مجتمعنا •

جـ) غلبـة التخطيط الهندسى للمسـكن الريفى عـلى التخطيط الاجتماعى ، ذلك أنه من المعروف أن المسكن القروى ليس مكانا للايواء

فقط بل انه يعكس مدى النمـو الثقافى والاجتماعى للقروى ويؤدى فى نفس الوقت عدة وظائف اقتصـادية واجتماعية • من أجـل هذا اذا لم يعبر التخطيط الهندسى للمسـكن عن هـذه المطالب فانه يفشل تمـاما كأداة للتغير الاجتماعى فى مجتمع القرية •

د) عدم ادراك التطورات الحتمية التى سوف يتعرض لها المجتمع القروى فى المستقبل ؛ الأمر الذى نتوقع معه أن تقل القرية حجما وأن تتعدد وظائف المسكن الريفى وما يستتبع ذلك من تعديلات جوهرية فى طريقة بنائه أو سعته أو موقعـه •

من أجل هذا يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان القروى باعتبارها مشـكلة مرحلية تقتضى حلا مرحليـا كذلك ولهـذا يجب أن نتجنب المشروعات الضخمة التى قد تتطلب انفاقا كبيرا فى الوقت الحاضر وفى ضوء الطـاقة الحالية لانتاجنا والزيادات المحتملة للدخـل القومى فى السنين القادمة ، ونحن بهذا لا نطالب بأبقاء الظروف الحالية للاسكان الريفى على ما هى عليه ، ولكننا نرى تجنب عمليات بنـاء قرى جديدة تماما مكان القرى القديمة وذلك بسبب ما نتوقعه من احتمالات النقص المستمر فى عدد سكان المجتمع القروى نتيجة لعمليات الهجرة التلقائية أو المخططة ، أو نتيجة لعمليات التنقل الاجتماعى الطبيعية بسبب الاقبـال على التعليم فاذا كنا نريد أن نعيد تخطيط القـرى فيجب أن يتم ذلك بناء على فكرة محـددة وهى امكان اسـتخدام المسـاكن التى تبنى استخدامات متعددة فى المستقبل كأن يمكن تحويل المسكن الى مـكان لتربية الدواجن أو لحفظ الألبـان أو مكان لفرع من فروع الأجهـزة التنفيذية وغير ذلك ، حتى تتجنب الانفـاق المستمر على مشروعـات الانشاءات السكنية لمواجهة التغيرات المحتملة للسنين القادمة •

٢ ــ مشكلة الرعاية الصحية :

من الواضح حتى الآن أن المجتمع القروى لا يتلقى من حيث الرعاية الصحية القدر المتوازى الذى يتلقاه المجتمع الحضرى لأسباب متعددة منها ، قلة المستشفيات وعدم وجود العدد الكافى من الأطباء وهيئات التمريض ، والصعوبات التي تعترض الأرشاد الصحي والطب الوقائي . والحل الذى يتجه اليه التفكير تلقائيا فى هذا الميدان هو زيادة هذه الامكانيات كما وتحسينها من حيث الكيف . وترصد الميزانيات على أساس التوسع فى انشاء المستشفيات والوحدات الريفية الصحية وغير ذلك من المشروعات التي تهدف الى تزويد كل قرية بالرعاية الصحية المحلية ، وقد يكون مثل هذا الاتجاه فى حل المشكلة الصحية سليما فى الوقت الحاضر الا أن التنبؤ بالتغيرات التى سوف تحدث فى المجتمع القروى يجعلنا نحاول أن نضع تلك المشروعات بحيث يمكن استخدامها أو توجيهها لتقوم بأغراض أخرى فى المستقبل ومثال ذلك أن بناء المستشفيات لتسع أسرة لأعداد معينة فى الوقت الحاضر قد يكون ملائما الآن ولكنه سيصبح غير ذلك بعد فترة معينة من الزمان كما ستتغير الطريقة التي يمكن أن تتبع الآن فى توزيع الأطباء وهيئات التمريض خاصة اذا أدخلنا فى حسابنا الى جانب ذلك احتمالات القضاء على الأمية والارتفاع التدريجي فى مستويات المعيشة وكفاءة عمليات الطب الوقائي .

هذا ويمكن أن ننظر بنفس الطريقة الى بقية مشاكل المجتمع القروى الدالية مثل انشاء المدارس أو الوحدات الاجتماعية أو المجمعة وغير ذلك من أنواع الخدمات الضرورية لتنمية المجتمع القروى : ولا يجب أن يفهم القارىء من هذا أننا نتجه الى ارجاء مواجهة مشاكل

المجتمع القروى ريثما تزداد كفاءة الدولة المادية بوصول الدخل القومى الى المرتبة التى يصبح فيها قادرا على اكمال الصورة الاشتراكية لمجتمعنا من حيث رفاهية المواطن فى كل انحاء المجتمع : بل اننا نطالب بأن يكون منطق الحل الاشتراكى لمشاكل مجتمعنا القروى يقوم على أساسين واضحين هما :

١ ــ الحل التكتيكى : وهو الذى يقوم على تخطيط قصير المدى لتغيير الظروف التى يعيش فيها القرويون ماديا ومعنويا ، وخاصة فى المسائل المتعلقة بالعمل ومستوى المعيشة والخدمات الأساسية ومقومات الرعاية الاجتماعية المطلوبة والتى ننظر اليها على أنها المقدمة الضرورية للحل الاشتراكى الكامل فى مواجهة التغييرات المحتملة للصورة الكلية للمجتمع بأسره ، ومثل هذا الحل المرحلى يجعلنا نتجنب الانفاق الكبير فى الوقت الذى تحتاج فيه الى بذل أكبر جهد فى مجال التنمية الاقتصادية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن ننطلق منها لمواجهة كل مشاكل التخلف المتبقية فى المجتمع .

٢ ــ الحل الاستراتيجى : وهو الذى يقوم على تخطيط بعيد المدى يستنير بالتوقعات المحسوبة لاستمرار التوسع فى التصنيع والعمل الآلى فى الزراعة والتصنيع الزراعى والزيادة المضطردة فى التعليم . واتساع نطاق الهجرة الداخلية من المجتمع القروى الى المجتمع الحضرى وما يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية فى كم الخدمات ونوعها للمجتمع القروى المتغير وخاصة فى مجالات الاسكان والطرق وانشاء الأبنية العامة ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية : والتجارب التى مرت عليها المجتمعات الأخرى التى تزداد فيها نسبة الحضرية بصورة سريعة وانكماش المجتمع القروى دليل لنا فى مجال العمل المخطط

لمواجهة المشاكل الاساسية ، والثغرات التى لا تزال باقيــة فى مجتمعنا القــــروى .

ان هذا المنطق فى تصور مشاكل المجتمع القروى لا يضع يده على كل المسائل التفصيلية فى هذا الميــدان ، وانما يشير الى طريقة التفكــير وفكرة للمخططين مستمدة من دراســـات للتغير الاجتماعى فى مجتمعنا القروى ومستندة فى الوقت عينه الى دراسات مقارنة أجريت ولا زالت تجرى فى المجتمعات الاوربية ، وفى بعض المجتمعات النامية فى آســـيا وأفريقيا . ومن أجل هذا فاننا لا ننظر بارتياح الى بعض الاســـاليب المتبعة فى التنمية الريفية المنقولة عن بعض المجتمعات التى تختلف نظاما اقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا عن مجتمعنا ، والتى لا تزال تستغرق فلسفة العمل الاجتماعى عند كثير من العاملين فى الأجهــزة العاملة فى الميدان القروى عندنا ، وفى ختام هذا الفصل يحسن أن نشير الى أن واقعنا القـــروى فى حـــاجة الى دراسة مخلصة ، والى تجميــع كل الطاقات المعنية فى كل مجالات العلم والانتاج والخدمات لتتمكن الدولة بصورة فعالة من متابعة التغيير الاجتماعى والاستعداد لنتائجه المتوقعة فى المدى البعيد .

الفصل الثامن

بعض مشاكـل التطبيق الاشتراكي

يضع النضال الاشتراكى العربى فى قمة أهـدافه رفاهية المواطن ، ويستعين على بلوغ هذا الهـدف الانسانى العظيـم بالفكر والتخطيط الفكر الذى يستلهم تاريخ أمتنا وموقعها فى معركة الخلاص من التخلف والخروج من المعادلة الصعبة التى رسم أطرافها وخطط لها الاستعمار والرجعية والاستغلال ويترجم عن ايديولوجيتنا النامية ؛ وهى مجموعة العقائد التى ترسـم استراتيجية دورنا فى بناء مجتمعنا ؛ ورسـالتنا الرائدة فى النضال من أجل سلام يقوم على العدالة : ليتمكن الانسان فى كل مكان من العالم أن يتنفس الصحة وأن يبعد عن كاهله أثقال المرض والعوز ، والتخطيط الذى يقوم على قاعدة صلبة من البحث العلمى . يرسم لمجتمعنا طريق السير الحتمى نحـو أهدافه العليـا ؛ مجمعا كل امكانياته المادية وطاقته البشرية وخبرته الفنية وموازيا بينها فى جدول زمنى يرسم أبعاد المستقبل قبل أن يحسب حساب اللحظة العابرة .

وهكذا تقع على الفكر الاشتراكى العربى مسؤولية خطيرة : أن يعيد تصحيح مفاهيمنا الأساسية وأن يمهد الطريق لابعاد جديدة فى علاقاتنا الاجتماعية ، ويبلور عن طريق مراقبة التطبيق الاشتراكى قيما جديدة تكون بمثابة صمامات الأمن التى تحرس بناءنا الاشتراكى . ان أخطر ما يهز بناءنا الاجتماعى أن نعيد تنظيمه وتظـل روابطه تعكس قيـم الرجعيـة والانعزالية والفردية .

ان فكرنا الاشتراكى يستطيع بالمرونة والقدرة الخلاقة على الحركة أن يتحرك بين أبعاد النظرية ومستويات التطبيق فيجدد شعاراته الأساسية ومقاييسه التى تسبر أغوار السلوك الاشتراكى والمنحرف ، ويضرب الأمثال فى نفس الوقت ان مسئولية الفكر الاشتراكى فى مجتمعنا فى مرحلة البناء الحالية مثلثة الزوايا ، ارسال أى توجيه وتربية وتعريف ، واستقبال أى ترجمة للانفعالات واحاطة بطبيعة التفاعل الاشتراكى فى الواقع . والذى نتصوره على أنه المادة الخام التى يجب اعادة صياغتها وارسالها مرة أخرى للجماهير ليسهل تناولها والتعامل معها • لأن الترجمة الاشتراكية الحقيقية للقوانين والانتصارات الاشتراكية يمكن أن تحدد أبعاد الفكر وتعمقه ، وتكون دليل عمل للجماهير يوضح معالم الطريق أمامها فتثق وتؤمن وتتجاوب فتدرس بقوة يجمعها البناء وتنطلق بغير عائق مادى أو معنوى لاستكمال عناصر هذا البناء •

وفى المرحلة الحالية التى نقرر فيها بحزم ربط الاستهلاك حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل بلوغ رفاهية المواطن ، على المفكر الاشتراكى الخلاق أن يتحرك فى النطاقات التالية :

١ — مطاردة النزعات الانهزامية التى تثير القلق وتشكك فى امكانيات الدولة أو تبالغ فى وصف الصعوبات التى تقابلنا او فى مآل التحديات التى تواجهنا ، ونقارن بين الحاضر والماضى فى الأسعار مثلا متناسية حساب الزمن وزيادة السكان وظروف عالم اليوم ، وتحاول أن تستبكى المواطنين عهدا ذهبيا مضى ، متناسية أنه كان عهد طبقة واحدة تمتلك كل شىء ولا تلقى لجماهير الشعب غير الفتات •

٢ — محاصرة الاتجاهات السلبية التي تنبعث عن الأنانية الفردية، والتى تحث المواطنين على الوقوف خارج ميدان المعركة . ان كل مواطن الآن يشارك بطاقته فى بناء المجتمع لمصلحته المباشرة ولصالح الأجيال القادمة ، والأيدى التى تمتد للبناء هى الأيدى الشريفة ، أما الايدى التى تمسك فهى ليست فى مجتمعنا جديرة بالحياة . ان عدم المشاركة فى مواجهة أزمة طارئة انتظارا لما تفعله الدولة لأبلغ دليل على السلبية . واعتداء واضح على جماعية الحياة .

٣ — ضرب الانتهازية التى تمنع قيم الكفاح ، وتضرب معنوية المناضلين وتستمرىء جهد الآخرين . ان تكافؤ الفرص مبدأ جوهرى فى اشتراكيتنا يضع المواطن على طريق حقه بقدر ما يؤدى من واجب ، ولهذا يجب أن نترصد المتسلقين ونسحب من تحت أرجلهم درجات السلم الذى تعودوا أن يصعدوا عليه . ان المنتهز الواحد يأكل بغير حق ثمرة العمل المخلص . ويتغذى على عرق مئات من المكافحين : ولهذا يجب أن تكون لدينا الشجاعة لكشفه لأنه مخرب وخائن .

٤ — مصادرة النزعات التواكلية التى تقوض مبادىء التخطيط عن طريق دعاوى باطلة تصدر عن قناعة زائفة وايمان سلبى . وتخبط فى تقدير أبعاد المستقبل،ان البركة لاتحل الا بالعمل وتجنب الاسراف.من أجل هذا يجب أن يكون الوعى التخطيطى رائد المواطن الاشتراكى فى تقدير ميزانية الأسرة وتخطيط الصرف والادخار ؛ ليستقيم التخطيط الفردى مع التخطيط العام للمجتمع . ان التعطش للكماليات والاسراف البورجوازى والتعلق بالمظاهر الرجعية نزعات تخريبية يجب التبصير بها للقضاء عليها .

٥ — الاحتـــراس من الاقتـــراب من التطلعات البورجـــوازيه .
فليست جهود المجتمـــع لرفع الأجور أو توسيع قاعدة القطـــاع العام طريقا للحصول على امتيازات تستخدم فى سد منافذ العمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، أو سبيلا للمطالبة بمزيد من الحقوق دون تقدير لمطالب التنميـــة الاقتصادية • ان مضـــاعفة الدخـــل القومى المستمرة طريق للوصول الى رفاهية المواطن وليست وسيلة للحصول على فائض يستخدم لتعويق الانتاج أو الضغط على السلع الاستهلاكية لتحويل طاقة الدولة عن اتجاهها الصحيح • ان المواطنـــة الاشتراكية ليست مزيدا من الملابس أو تغيرا لأثاث المنـــزل أو زيادة مسرفة فى مكونات الغذاء بدعوى الحـــرمان التاريخى منها ، ولكنها الاســـتعداد الدائم للارتباط الايجابى بالجماعة المناضلة . وتقدير أبعاد التضحية وتقبـــل مطالبها فى سبيل هدف أكبر • ان من أهم مبدىء الأخلاق أن يتنـــازل الانسان عن لذة عابرة أو وقتية فى سبيل لذة أكبر ودائمة •

بهذا يستطيع الفكر الاشتراكى أن يتحرك فى ميدان أصيل ليحدد معالم طريق التضحيات التى يجب أن تدمل شرفها . ومن المهم فى هذا الصدد أن نطالب بالتضحية تحقيقا لمبدأ العدالة •

واذا كان الفكر الاشتراكى يستطيع أن يغرس الايمان،فان التخطيط يستطيع أن يحدد الأهداف • والهدف مرتبط بامكانيات الوصول اليه . هو الذى يرسم حدود المجهود وأبعاد التضحية • ومن أجل هذا أضع أمام القارىء هذه الاعتبارات •

١ ــ ضرورة زيادة الانتــاج لنتمكن من مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات أو أقل .

٢ ــ ضرورة الوصول بالانتاج الى مرتبة الاكتفاء الذاتى محليــا وبصورة أعم ليقابل مسؤوليات جمهورية مصر العربية فى العالم الثالث.

٣ ــ حساب زيادة الانتاج بتقدير الزيادات المتوقعة فى الســكان فليس خافيا أن كل طفل جديد يحتــاج الى مزيد من الخبــز والمواد الغذائية الأخرى ، ومكان فى المدرسة وفى وسائل المواصــلات وفى أماكن الترفيه ورعاية الشباب ، وحجرة أو أقل فى مسكن وغير ذلك .

٤ ــ التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن نصل اليها الا بتدعيم الصناعات الثقيلة . والصناعة الحقة هى التى تستطيع أن تبنى الآلات للمصانع الجديدة.ولا يمكن الوصول الى ذلك فى الوقت الذى تلتهم فيه الصناعات الاستهلاكية كل طاقتنا ، أو تعوق قدرتنا على التوســع فى التصــنيع الثقيــل .

٥ ــ الاسراف فى الاستهلاك وعــدم تخطيطه يؤدى الى التهــام حصيلتنا من النقد الأجنبى ، ويؤدى الى تناقص قدرتنا فى الوصــول الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية .

وليست هذه الضرورات متعلقة فحسب بمسألة الانتــاج ودوره الخطير فى بناء مجتمعنا ، بل ان هناك ضرورات أخرى تدخل فى حساب التخطيط الواعى لبناء الاشتراكية والوصول بالتطبيق الاشتراكى الى غايته وهى :

١ ــ ايجاد عمل لكل قادر عليه ، وهذا لن يتم الا بالقضــاء على

البطالة بكل أنواعها • وليس خافيا أن الوصول الحتمى لهذا الهدف يتطلب كفاءة عالية فى الانتاج وتوسعا كبيرا فى التصنيع والزراعة •

٢ — الوصول بالتأمين الصحى الى مرتبة الكفاءة والشمول : وهذا يقتضى امكانيات مادية وبشرية يجب أن نخطط للوصول اليها • وغير خاف أن كل تقدم فى هذا الاتجاه يحتاج الى تمويل وميزانيات لابد أن تكون متوفرة وليست مستقطعة من باب آخر •

٣ — النهوض بالمجتمع الريفى وحل مشاكله الحديدة : وهذا وحده يتطلب ميزانية ضخمة ، ولا نستطيع أن نؤخر حل هذه المشكل أو نتقدم لحلها على حساب مطالب عاجلة أو ملحة أخرى •

٤ — مطالب التعليم والاسكان الحضرى والريفى . وهى مطالب ملحة لا تحتمل الارجاء أو الحل الوقتى . لأن مثل هذا الحل يستنزف دخلنا القومى بغير طائل . لأن منطق الحل الاشتراكى هو المواجهة الشاملة •

٥ — ومطالب التأمين الاجتماعى الشامل التى تواجه كل أنواع الرعاية الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة والمرض وغيرها من المشاكل التى تتطلب هى الأخرى انفاقا ضخما •

ان مثل هذا التصور الاشتراكى المخطط للانتاج ولمطالب التنمية الاجتماعية يضع المواطن الاشتراكى فى صورة المسئولية • فاذا أضاف الى تصوره هذه الأرقام المذهلة لتزايد الانفاق على الاستهلاك على ما فيه من اسراف . فانه باحساسه بمنطق شرف المواطنة وجماعية الحياة وتعاونيتها وشعوره العميق بدوره الايجابى ووعيه التخطيطى وبما

يجب أن تنطوى عليه شخصيته من مورنة وأخلاق النضـال ، يجب أن يتقدم بشجاعة لاعادة النظر فى طبيعة استهلاكه اليومى ومبلغ حاجته الحقيقية لمواده ، وأن يتقبل كل تضحية تراها لأجهزة المخططة لضرب الاسراف وتحديد الانفاق فى هذا الميدان رعاية لأهدافنا الكبرى ، وتطلعا ايجابيا لمستقبل الأجيال القادمة . ومثال ذلك ما يلى :

١ ــ يجب التخلى عن الأقبال المرضى على الكماليات أو عن عـدد كبير منها ان لم يكن يمكننا التخلى عنها جميعا مرة واحدة . وكل منـا يستطيع أن يقدر بأمانة ما يدخل فى مرتبة الضروريات . وما يدخل فى مرتبة الكماليات .

٢ ــ يجب مراقبة الاسـتهلاك اليومى المنزلى من الخبز حتى لا تشترى الاسرة الا ما يكفيها تماما ، ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق اجراء تجربة لمتوسط الاستهلاك المعتدل فى هذا الصدد .

٣ ــ عدم اللجوء الى التخزين لضرب السوق السوداء والقضاء على الاشاعات ، ويجب أن يثق كل مواطن فى رعاية الدولة وقدرتها على توفير كل الضروريات .

٤ ــ يجب عدم الاسراف فى كمية الأثاث المطلوب للمنزل ، فقـد مضى عهد التفاخر بهذا النوع من الكماليات . والفكرة فى الاثاث أن يكون مريحا وكافيا بأغراض المعيشة المنزلية .

٥ ــ يجب عدم الاسراف فى شراء الملابس ، أو كثرة الاقبـال على أنواعها وخاصة الملابس النسوية . ولهذا يجب تبصـير السيدات بالأفكار الرجعية والانتهازية التى تصدر عن بيوت الأزياء الغربية .

٦ — يجب تخطيط الاستهلاك فى أنواع المواد الغذائية ، كاللحوم والخضروات والفواكه والسمن والجبن لمنـــع الاسراف وامكان احـــلال مواد أخرى لها نفس القيمة الغذائية عند الضرورة •

٧ — يجب وضع سياسة حازمة لمنع دخول الكماليات أو الســلع التى لها نظير فى بلدنا من الخارج ، والقضاء على كل منابع التناقض فى هذا الميـــــدان •

٨ — يجب الحــد من الاسراف فى اعداد مؤســـســات الحــكومة والقطاع العام فى الأثاث والأبسطة والحجرات وغير ذلك مما لا يكون له اتصال مباشر بكفاءة الانتاج أو فعالية الخدمة العــامة •

٩ — يجب الحد من الاسراف فى الأدوات المكتبية والأجهزة ، خاصة اذا أمكن تجميعها لمنع الازدواج وتضخم الانفــاق •

١٠ — يجب سد منافذ النهم الاستهلاكى وخاصة فى الكماليات عند بعض الفئات التى يتيح لها فائض الأجر استخدامه استخداما غــير اشـــــتراكى •

هذه أمثلة تصور خطوطا عامة يمكن ان تكون اطار عمل للوحـــدات الاشتراكية فى كل أنحـــاء الجمهورية ، نهدف من ورائها الى ادخـــار وتقـــليل الانفاق الضـــخم على الاســـتهلاك لنسرع ببلوغ التطبيـــق الاشتراكى الكامل من نادية،ولنحدد مقاييسا لعملية السلوك الاشتراكى من ناحية أخــــرى •

الفصل التاسع

مشاكل الاسرة

ظهرت أهمية معالجة مشاكل الاسرة من حيث بنائها ووظائفها ومشاكلها فى العصر الحديث نتيجة عوامل متعددة ومرتبطة : منها التغيرات الضخمة التى تحدث فى كثير من مجتمعات العالم بسبب التحول التدريجى أو السريع فى نمط الحياة من البدائية أو البدوية أو القروية الى الحضرية والصناعية . واتساع المدن حجما وما صحبها من زيادة الخصائص الحضرية التى جعلت نطاق الأسرة يضيق جدا . ويضيق أيضا أساسها الوظيفى : الأمر الذى غرض أنماطا جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية . وقد كان من نتيجة ذلك ، أن العلاقات التى كانت تدور فى دوائر قرابية واسعة ، تضيق الآن لتدور فى دوائر أصغر وأصغر مع التغيرات المصاحبة فى الأدوار والمراكز والاحتمالات العديدة للتفكك ونشوء المشاكل التى تعانى منها أسرة اليوم .

وينظر كثير من الباحثين الى تفكك الأسرة باعتباره أمرا متصلا بالتفكك فى المجتمع الكبير ، ذلك لأن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء الاسرة تعكس ما هو موجود فى الثقافة الكبرى والثقافات الفرعية ، ولهذا يعتمد نجاح الزواج فى المجتمع الحديث على تفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية وقد كان للتغيرات التى طرأت

على دور المرأة فى المجتمع الحديث والمركز المصاحب لهذا الدور آثار بعيدة المدى على طبيعة البناء الاجتماعى بصفة عامة ، والأسرة بصفة خاصة . ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا الحديثة غيرت من اتجاه الأسرة الحضرية . فبعد أن كانت منتجة ، أى تقوم ببعض أنواع النشاط الانتاجى كاعداد الطعام والملابس وبعض الصناعات المنزلية ، أصبحت الآن مستهلكة لأنها تعتمد على ما تصنعه أو تقدمه المؤسسات العامة ، حتى فى حالات الطعام . ومن المحتمل فى ضوء هذه الاعتبارات أن تضعف الروابط الأسرية ، الأمر الذى يؤدى الى احتمال ظهور مشاكل وتوترات تقوض أركان الأسرة . أو كما يفضل بعض الباحثين، أن المقومات التى تؤدى الى التفكك فى الأسرة الحضرية أكثر من المقومات التى تؤدى الى التكامل .

ونظرا لأن الأسرة ــ كجماعة ــ مرتبطة ارتباطا قويا بالتنظيم الاجتماعى العام فى المجتمع ومتصلة بوشائج متعددة بالعناصر الثقافية المختلفة ، فانها لا تتفكك أو تنحرف أو تنحل الا اذا تضافرت لذلك عدة عوامل ثقافية واجتماعية . ومن أجل هذا كان التناقض بين مكونات الثقافة على وجه خاص مفضيا الى تناقضات داخل الوحدات الأسرية، يؤدى اتساعها أو عمقها الى المشاكل العديدة التى يعرفها الانسان العادى . ويعتقد الباحثون فى شئون الأسرة أن التفكك الأسرى على هذا الأساس مرتبط بالتفكك فى المجتمع الكبير . ولهذا كان التغلب على مشاكل الأسرة لا يرتكز على مقومات متصلة اتصالا نهائيا بالوحدات الاسرية فحسب ، بل يجب أن يكون فى الذهن تحريك العوامل الكبرى فى المجتمع التى تنعكس فى المدى القصير أو الطويل على الأسرة .

تطـور البحث فى الاسرة :

على الرغم من كثرة الدراسات التى أجريت حول موضوع الاسرة، فليس لدينا فى الوقت الحاضر تاريخ شامل للمحاولات التى بذلت على مر التاريخ لفهم هذا النظام الانسانى ؛ وكل الذى نستطيع أن نفعله هنا أن نعرض المسألة فى خطوطها العريضـــة •

١ ـ يتبين الباحث من استقراء تاريخ عـلم الاجتماع الأسرى (وهو فرع من علم الاجتماع يقتصر على دراسة مسائل الأسرة) أن هنـــاك عدة نماذج من الدراســـة تأثرت بمنـــاهج العلم من ناحيـــة وبالايديولوجيات السياسية والدينية من ناحية أخـــرى •

٢ ـ عندما كان علم الاجتماع الأسرى فى أول مراحله فى أواخر القرن التاســـع عشر ؛ كانت الافكار التطـــورية المتأثرة بالدارونيـــة الاجتماعية تسيطر على كل نواحى الاهتمام بموضوع الاسرة ؛ ولذلك كانت أهم موضوعات البحث تدور حول الاجابة عن عدد من الاسئلة مثل : هل المجتمعات الانسانية من حيث الاصل تأخذ بنظام الوحدانية فى الزواج أو بالنظام المختلط ؟ أو هل الأسر من حيث النسب أبوية أم أموية ؟ ومن الطبيعى أن الاجابة على هذه الأسئلة التى تتعلق بأصـــل الأسرة الانسانية ونموها كانت تتطلب استخدام الوثائق التاريخيـــة والفولكلور والأساطير • أما اذا اتجه الباحث الى دراسة الأسر دراسة مبـــاشرة فان مادته كان يستمدها من الحقـــائق المعروفة عن أكثـــر المجتمعات بدائية • وقد كان يظن فى هذا الوقت أن الأنســـاق الأسرية للمجتمعات البدائية المعاصرة مشابهة للصور الاولية للأسرة ، ولذلك فان دراسة هذه الأسر يمكن أن تلقى ضـــوءا على أصل الأسرة الانســـانية ونمـــــــوها •

٣ ــ ان نتيجة هذه الاستقصاءات لم تكن متسقة أو شاملة ، ونشير هنا الى أن مورجان وانجلز حاولا أن يدللا على وجود أمثلة من الزواج المختلط (الشيوعية الجنسية) والزواج الجماعى فى المجتمعات البدائية ؛ وهذا فى الوقت الذى حاول فيه وستر مارك أن يقدم الأدلة التى تثبت أن الأسر البدائية كانت أسرا (وحدانية) ومخلصة فى نفس الوقت •

٤ ــ جمع هنرى مين عددا كبيرا من الأدلة التى تثبت أن النظام الأبوى كان موجودا فى العصور الأولية للأسرة ؛ ولكن باخوفين قدم أدلة أخرى تثبت أن الاموية كانت سابقة فى وجودها فى المجتمع الانسانى على الأبوية •

ونظرا لأن الأدلة التى قدمها هؤلاء لم تكن قاطعة أو واضحة فقد ظلت موضوعات الخلاف بينهم قائمة • ولكن هذه الدراسات لم تذهب عبثا لأن المعلومات التاريخية والاثنولوجية التى جمعت ، جعلت الاهتمام يتركز حول الاسرة ، الأمر الذى ترتب عليه فيما بعد أن أصبحت موضوعا هاما للبحث العلمى ؛ ظل يتطور حتى أصبح الاتفاق على عدد من المفاهيم المتعلقة ببناء الأسرة ووظائفها نقطة التقاء هامة بين علماء الاجتماع اليوم •

٥ ــ وقد تحول الاهتمام فى أواخر القرن التاسع عشر الى دراسة مشاكل الاسرة المعاصرة وقت ذاك ، نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة وما ترتب عليها من تصدعات فى عدد كبير من الاسر ، ووقوع نسبة منها على خط الفقر • ومن أبرز الاستجابات التى ظهرت فى هذا القرن الابحاث التى أجراها سدنى وبياتريس وبور لتري التى دارت حول الحياة والعمل فى مدن أوربا وأمريكا • ويلاحظ أن بعض الدراسات

المماثلة لمشاكل الاسرة أهملت عمدا دراسة الظروف الاقتصادية والتفتت الى مسائل مثل المكان والطابع العنصرى •

٦ — ويعتبر لبـــلاى من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين اهتمـــوا بموضوع الأسرة ، وخصوصا الجانب الاقتصادى منها ، ويبدو هــذا من منهجه فى الدراسة الذى جعل مستوى المعيشة : المقياس الموضوعى، الذى عن طريقه يمكن كشف بناء الأسرة ووظائفها •

٧ — وقد تحول الاهتمام فى مطلع القرن العشرين الى استقصاء مشاكل أخــرى غير مستوى المعيشة أو الفقر ، نظرا لازيادة حـــالات الطلاق والانفصـــال • كما أجريت عدة دراســـات على نسب المواليد واشتغال المرأة وظهور النزعة الفردية ، ما ترتب من آثار على وجـــود الأسر كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن طريق استخدام الاحصاء الذى يستخدم الأرقام المسجلة عن الطلاق والجريمة والاجهاض وحجم الأسرة ونسب المواليد والوفيات •

٨ — ومن الجدير بالذكر هنا أن عددا من الباحثين أدرك منـــذ أوائل هذا القرن عدم جـــدوى استخدام الاحصاء وحده فى دراســـة الأسرة كنظام فى المجتمع ويلاحظ أن أكثر هذه المسائل كانت تدرس عن أسرة جديدة فى سبيلها الى الظهور ، ولهذا يجب أن يكون تحليل مسائل الاسرة مرتكزا على نوع خاص من التفكير يتصور الاسرة جزءا متكاملا من مجتمع يتغير بسرعة •

٩ — وعندما بدأت دراسة الاسرة تتقدم بدأ الباحثون يدخـــلون فى الدراسة عوامل أخرى لم تكن من قبل موضع الاهتمام ، ومن أهم العوامل التى استحوزت على اهتمامهم « عامل التوافق » الذى اعتبر

أساسا هاما فى ثبات الاسرة وفى تكامل أعضائها ، كما أصبح من المألوف مناقشة مشاكل التوافق الشخصى والجنسى وأثرهما فى حياة الاسرة .

١٠ — وتعتبر دراسة برجس نقطة تحول فى اتجاه البحث الاسرى . ويبدو هذا التحول من تعريفه للاسرة بأنها وحدة من شخصيات متفاعلة وجوهر هذا التحول يظهر فى التقليل من أهمية الاسرة كبناء اجتماعى ، والتركيز بالتالى على اتجاهات الاعضاء . وقد ظل هذا الاتجاه الجديد يتلقى مصادر جديدة من التأييد و لتثبيت عن طريق الدراسات التى تجرى فى علم النفس والتحليل النفسى .

١١ — وقد بدأ الباحثون فى الاسرة منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذه الحرب ؛ يهتمون بالدراسات المقارنة ، ويحاولون أن يكتشفوا عن أنماط الاسرة المتعددة ، ويبينون كيف يتميز كل نمط منها بطابع خاص فى العلاقات وفى رعاية الاطفال وفى تربيتهم .

١٢ — ومن أبرز الاتجاهات الحديثة الآن ذلك الاتجاه الذى يهتم بدراسة كل التفاصيل التى تكشف عن الحياة اليومية للاسرة فى محاولة لفهم علاقة الاسرة بالانساق الاخرى فى المجتمع من الناحيتين البنائية والوظيفية ، كما أن الاهتمام بالفرد فى الاسرة أصبح من العلامات المميزة لهذا الاتجاه عند عدد كبير من الذين يفضلونه كمدخل أساسى لفهم الاسرة الحديثة .

وهكذا نتبين أن دراسة الاسرة مرت على عدة تطورات كانت تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؛ وذلك عندما أدرك الباحثون أن الاسرة أخذ تتواجه عدداً من المشاكل نتيجة لانتشار

التصنيع وما صاحبه فى أول الامر من بؤس وفقر وهجرة ، فحولوا اهتمامهم الى دراسة العوامل التى تؤدى الى تصدع الاسرة . وما يترتب عليه من طلاق وانفصال وانحراف للاحداث وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايد اشتغال المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة فى وظائف الاسرة وفى ظهور الفردية ، وذلك نظرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الاسرة بالجماعات الاخرى فى المجتمع كما أن الاهتمام الحديث بالفرد عند دراسة الاسرة يصور النظرة الخاصة لطبيعة العلاقات الأسرية فى بعض المجتمعات التى بلغت فيها الفردية مبلغا واضحا . ونحن حين نتعرض لمجتمعنا لبحث الاسرة فيه . نجد أنها أخذت تتغير تقريبا فى الاتجاه الذى سارت فيه الأسرة فى بعض المجتمعات التى تسبقنا فى مراحل النمو الاقتصادى والصناعى . ولهذا نجد من المناسب أن نؤكد على أهمية دراسة الأنماط الأسرية فى مختلف أجزاء مجتمعنا فى الوقت الحاضر لما لمثل هذه الدراسة من أهمية فى الدراسة المقارنة على مستوى عالمى ، أو على مستوى التغير فى مجتمعنا نفسه فى السنين القادمة .

الضبط العام والزواج :

توافق كل المجتمعات على صور من العلاقات الجنسية ولا توافق على صور أخرى على الرغم من أن ما يكون محلا للموافقة وغير الموافقة يتغير من مجتمع لآخر . وقد لاحظ الباحثون بثبات أن مسئولية رعاية الأطفال تقع على عاتق الكبار ، على الرغم من أنهم قد لا يكونون الآباء البيولوجيين لمثل هؤلاء الأطفال ويستنتج الباحثون من ذلك أن الزواج والاسرة موجودان فى كل المجتمعات .

والزواج ارتباط جنسى رسمى دائم لعدد من الرجال وعدد من

النساء مع ما يترتب على هذا الارتباط من حقوق وواجبـــات • ولذلك تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحـــدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى عـــلاقة من هذا النـــوع • ويختلف الزواج عن الأسرة لأن الزواج ينحل وينتهى ما رتب عـــلى أساسه من حقوق وواجبات عنـــد موت أحد الشريكين ، بعكس الأسرة التى لا تنحل لهذا السبب ، وعلى الرغم من أن الطلاق قد ينهى رابطـــة الزواج الا أنه لا يؤدى الى انتهاء الأسرة • ويحتفـــل بالزواج فى كل مكان وفى كل زمان بطرق يقرها المجتمع وترضـــخ فى نفس الوقت الى الضبط العـــام ، وحفل الزواج فى حـــد ذاته عبارة عن اعلان أن رجـــلا وامرأة قررا الدخول فى علاقة جنسية يقرها المجتمـــع ، على أن يكون مفهوما أنهما يتحملان معا مسئولية هذه العـــلاقة لمدة تطول أو تقصر بحسب الأحوال ، وكل مجتمع له طريقته الخاصة فى اجراءات الزواج وفى اتمامه ، فقد تطول فى مجتمع بينما تقصر فى مجتمع آخر ، أو قـــد تكون المدة فى حـــد ذاتها متوقفة على ظـــروف فردية بحتة • وهنـــاك اختلاف هام بين الزواج والأسرة ، ذلك أن الزواج يتضمن علاقة بين شخصين أو أكثر ، ولكن هذه العلاقة تكون دائما منظمة على أساس أن أحد أطرافها يتكون من شخص واحد فقط ، أما الأسرة فانها تتكون من أكثر من شخصين يرتبطون بعلاقات تدوم فى الزمان وتتخطى حـــدود الموت ، وتستمر فى الوجود معتمدة على بقية مكوناتها •

الاســـاس البيولوجى :

يقرر علماء الاجتمـــاع أن القواعد النظامية التى تحكم مطارحـــة الغرام والزواج والأسرة قواعد ثقافية واضحة ، ولهذا فانها تختلف من مجتمع لآخر ولا يعقل أن يكون لها أصل فى بيولوجية الانسان• وهناك

فى نفس الوقت وجوه شبه أساسية داخل هذه القواعد ، كما أن الاختلافات بينها محددة بالضرورة : ويقال ان التشابه داخل القواعد والحدود التى تفرض على مدى التغير ترجع فى المحل الأول الى بعض الدقائق العامة المتعلقة بالبيولوجيا الانسانية .

أ) يلاحظ الباحثون عدم وجود « فصل » محدد لاتصال الرجل بالمرأة عند أى جنس من أجناس الانسان . فالذكر منذ مرحلة النضج حتى الشيخوخة يكون مدفوعا للبحث عن الاشباع الجنسى بغض النظر عن أى فصل من فصول السنة أو عن أى دورة من دورات الزمان : أما استجابة المرأة فانها أكثر تغييرا لأنها محكومة بالدورة الشهرية ، ولكنها على أى حال تستجيب للرجل بصورة أكثر ترددا اذا قورنت بالأنثى فى الأنواع الاخرى . أو بمعنى آخر : تكون قادرة على الاستجابة فى كل الأوقات الا فى الدالات التى يجب أن تمتنع فيها نظرا لظروفها الخاصة. وهكذا نتبين أن الاتصال الجنسى فى النوع الانسانى دائم بصورة ليس لها نظير فى الأنواع الأخرى .

ب) ان فسيولوجية المرأة تجعلها عاجزة فى فترات دورية ، فهى تحتاج خلال فترات الحمل والرضاعة الى معونة الآخرين ، أو بمعنى آخر تحتاج المرأة الى ترتيبات اجتماعية دائمة تضمن لها البقاء كما تضمن البقاء أيضا لأطفالها ويلاحظ الباحثون أن الطفل أكثر اعتمادا على المرأة من الغير نظرا لطول فترة الطفولة عند الانسان ، التى تتطلب الارتباط الدائم بالكبار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الطفل والمجتمع فى نفس الوقت ، ويقرر العلماء أن الطفل يحتاج الى ١٢ عاما من الرعاية والتمرين ليتمكن من اكتساب الوسائل الفنية والأدوات اللازمة لحسن توافقه مع المجتمع الذى يعيش فيه .

جـ) ان غلبة الرجل وسيادته مسألة بيولوجية أساسية فى الأسرة الانسانية ؛ ذلك لأنه لا يحس بالنقص الفسيولوجى التى تحس به المرأة، كما أنه فى العادة أقوى منها • ويقول أرنولد جـرين ان الدور الذى تقوم به أم الزوجة (الحماه) والعجز الدورى الذى يظهر أثناء العادة الشهرية وفترات الحمل و لولادة دفعت الرجل الى أن يتحمل مسئولية الدفاع وتوفـير الطعام والمسكن لمن يعتمدون عليه فى حيـاتهم • وعلى الرغم عن أن هناك عدة اختلافات عن هذا النمط ، الا أن الرجل عـادة يكون له اهمية اجتماعية تفوق أهمية المرأة • كما أن لواء السـيادة فى الأسرة معقود للرجل • ويدلل الباحثون على صدق هذا القول بأن أخ الزوجة فى المجتمعات التى يسودها النظام الأموى هو الذى يتـولى جميع مسئوليات الأسرة •

وقد يذهب بعض الباحثين الى القول بأن استقلال المرأة الاقتصادى فى المجتمـع الحديث أدى الى توازن القوى بين الجنسـين فى الاسرة ، ولكن اصطلاح توازن القوى يبدو ساذجا وبسيطا جدا ، لأن الرجل ظل حتى مع تغير مركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى صاحب السـيادة فى الأسرة • وتؤيد الأبحاث التى أجريت فى موضوع الاسرة أن اختلاف الوظـائف الاجتماعية للرجـل والمرأة سيظل عاملا مهما فى المجتمـع الانسانى وعنصرا أساسيا فى استمرار السـيادة الاسمية للرجل عـلى الأقل فى الأسرة •

تنظيـــم الأسرة :

يقول وليم أجبـرن أن الأسرة موجودة فى كل مجتمـع مهما كانت ثقافته بسيطة ، ويتأيد هذا القول عن طريق الابحاث التى أجريت فى المجتمعات البدائية أو المجتمعات التاريخية ، أما ما قد يثـيره البعض

عن شكل الاسرة قبل وجود الثقافة فأمر لا نستطيع تصوره . ويرد آخرون على مثل هذا التساؤل باجراء مقارنة بين مجتمع الحيوان ومجتمع الانسان ؛ ذلك أن الدراسات المتعددة على أنواع الديوان المختلفة أثبتت وجود نظام للاسرة عند بعضها ، فاذا كان الامر كذلك عند الحيوان ؛ فمن الطبيعي أن يكون الانسان وهو أعلى رتبة فى سلم التطور من الحيوان قد عرف الاسرة فى بداية الأمر .

ويلاحظ اجبرن أن نتظيم الاسرة قد تعرض لتغيرات واسعة النطاق خلال التاريخ . ويقول ان الصورة العادية للاسرة بين البدائيين تشبه أسرتنا اليوم لأنها تنتظم حول زوج وزوجته وأطفالهما الأمر الذى جعل الاسرة عبارة عن وحدة مستقلة لها وظائف تقوم بها بعيدة عن الوظائف التى تقوم بها أسر من نفس النوع . والتغير الأساسى فى تنظيم الاسرة يكون اما باضافة أعضاء آخرين لها أو بزيادة الوظائف أو تناقصها . وقد عرفت المجتمعات على مر التاريخ أيضا . ان الأسرة اما أن تقوم على زواج داخلى أو على زواج خارجى . والأساس فى هذه الحالة يقوم على اعتبارات متعددة ؛ منها النظرة الخاصة الى الأقارب باعتبارهم من المحارم الذين لا يجوز الزواج منهم ، أو الرغبه فى توسيع نطاق العلاقات القرابية من الداخل ؛ محافظة على الثروة أو العصبية ؛ أو الرغبة فى انشاء علاقات مع الغير توسيعا لنطاق العلاقات الاجتماعية ؛ أو طلبا لمراكز القوة التى قد تترتب على الزواج الخارجى.

ويتفق أغلب الباحثين على أن هناك عددا من المظاهر المميزة للتنظيم الأسرى يجدر بنا هنا أن نشير اليها على النحو الآتى :

١ - العمومية : ومعناها أن الأسرة أكثر الصور الاجتماعية ترددا

فى المجتمع الانسانى ، كما أنها توجد فى كل المراحل التى مر عليها هـذا المجتمـــــع .

٢ ـ الاساس العاطفى الذى يقوم على مجموعة من الحـوافز المعقدة العميقة التى تترجم عن الطبيعة العضوية للانســـان .

٣ ـ التأثـير العميق الذى يظهـر فى ما للأسرة من أثر واضـح باعتبارها البيئة الاجتماعية الأولى التى تطبع الطفل بطابع خاص يظل ملازما له طوال حيــاته .

٤ ـ الحجم المحدد ، لأن الأسرة باعتبارها جماعة لا تنمو الى مالا نهاية ، بل انها تتوقف عن النمو عند حد معين .

٥ ـ الوضع الفريد فى البناء الاجتماعى الذى يظهر من أنها نواة كل التنظيمات الاجتماعية الأخــرى .

٦ ـ مسئولية الأعضاء التى يتحملونها بصورة قد لا تتكرر كثيرا عند أعضاء أى جماعة أخرى فى المجتمع ، ذلك أن العضو فى الأسرة لا يستطيع أن يتهرب من واجباته ازاءها بينما يستطيع ذلك بصورة ما اذا كان منتميا لأى جماعة أخرى فى المجتمـع .

٧ ـ يشدد المجتمـع حراسته عى الأسرة عن طـريق القواعد القانونية والمحرمات الاجتماعية ، ولذلك فانها تحظ بأكثر اهتمام أدوات الضبط الاجتماعى ، ويعتبر هذا أبلغ دليل على أهميتها القصوى بالنسبة لمجتمعات الانســان .

٨ ـ الأسرة دائمة ومؤقتة فى نفس الوقت ، فهى دائمة من حيث

كونها نظاما موجودا فى مجتمع الانسان فى كل زمان ومكان ،وهى مؤقتة لأنها لا تبقى اذا كنا نشير الى أسرة بعينها بل أنها تبلغ درجة معينة من النمو فى الزمن تنحل فيها أو تنتهى لتقوم محلها أسرة أخرى وهكذا .

وظـــــائف الاسرة :

هناك شبه أجماع بين علماء الاجتماع على أن الاسرة تقوم بعـدد من الوظائف هى الانجاب واعطاء مركز للفرد وغير ذلك من الوظـائف الأخرى التى نشير اليها فيما يلى :

أ - تنظيـم السـلوك الجنسى والانجاب :

ويلاحظ هنا أن التزاوج ظاهرة فسيولوجية تخضـع لمجموعة من الضوابط الثقافية تجعل العلاقات الجنسية اجبارية لبعض الاشخاص ومسموحـا بها للبعض الآخر ، وممنـوعة للباقين . ولا يجب أن نخلط التزاوج بالزواج ، لأن التزاوج قد يحدث بالطبع خارج الزواج ، وقد يحدث الزواج دون تزاوج . لأن التزاوج يتكون من القواعد والتعليمات التى تحدد حقـوق الزوج والزوجة وواجباتهما وامتيـازاتهما كل ازاء الآخر وازاء أقاربهم وازاء المجتمع ككل . ولهذا يعتبر الزواج اتفـاق تعاقديا يعطى العلاقات الاجتماعية التى تكون الاسرة طابعا رسـميا وثابتا وعلى الرغم من أن هناك عـددا من المجتمعات تسمح بالخبـرة الجنسية قبل الزواج الا أن مجتمعات أخرى تضع عقبات متعددة ازاء هذا النوع من العلاقات الجنسية قبل الزواج . ومعنى هذه المسموحات الجنسية تختلف اختلافا كبيرا جدا من ثقافة الى أخرى ، بل قد يختلف المجتمع الواحد فى اقسامه المختلفة ازاء النظر الى هذه الخبرات الجنسية التى تمارس خارج نظام الزواج . وقد دلت الأبحاث المتعددة على أنه

بالرغم من تجهم المجتمع للسلوك الجنسى على هذا النحو ، الا أن هذا لم يمنعه ولم يقضى عليه فى الواقع • ويظهر اهتمام المجتمعات بالمسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية فى كثرة القواعد الاجتماعية والقانونية التى تتصل بشئون الجنس والزواج •

ب) العناية بالأطفال وتربيتهم :

من أهم وظائف الأسرة انجاب الأطفال والاشراف على رعايتهم وتربيتهم ، ولذلك تكون الاسرة مسؤلة مسئولية أولى عن عمليات التنشئة الاجتماعية التى يتعلم الطفل من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها فى صورة تؤهله فيما بعد لمزيد من الاكتساب ، وتمكنه من المشاركة التفاعلية مع غيره من أعضاء المجتمع •

ج) التعاون وتقسيم العمل :

يكون الرجل والمرأة فريقا متعاونا على الأقل من الناحية الاقتصادية • أو ينقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة فى المسائل المتعلقة براحة الطفل وطمأنينته النفسية ، وتربيته وتوجيهه : وتختلف المجتمعات فى مبلغ مشاركة الرجل والمرأة فى النهوض بهذه المسئوليات ، ويلاحظ أن الاشراف على المنزل ورعايته من الأعمال الهامة التى تتحمل المرأة مسئوليتها •

د) الاشباع :

تعتبر الأسرة الجماعة الأولية الهامة التى توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، ولذلك يتوقف قدر كبير من التكامل الانفعالى والعاطفى عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم من اشباع لرغباتهم

المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الاشباع لا يقتصر على الأطفال فقط ، ذلك أن الكبار يجدون مسرة كبيرة فى مداعبة الأطفال وفى اللعب معهم .

طبيعة التفكك الاسرى :

يتسير التفكك الأسرى الى أى وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التى تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة ، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما . ومن الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التى قد تنشأ بين الزوجين تكون أكثر خطرا وأدعى الى انحلال الأسرة بأسرها مما لو حدث الخلاف بينهما وبين أبنائهما ، ذلك لأن صورة الخلاف وعوامله ونتائجه تختلف فى كل حالة . ذلك لأن الخلاف بين الزوجين قد يكون راجعا لطبيعة العلاقة الشخصية التى تربطهما وما يترتب على ذلك من نفور أو تباعد يزداد الى الدرجة التى تفضى الى الهجرة والانفصال والطلاق . ومع أن عددا من العوامل الثقافية يكون ماثلا وراء كل اختلاف الا أن ظهورها خاصة عند الخلاف بين الزوجين ينذر بانحلال الزواج كلية . أما اذا كان التوتر قائما بين الأبناء ووالديهم فان الموقف يختلف ، لأنه مهما زاد الخلاف فلن يؤدى ذلك الى انحلال الاسرة خصوصا اذا ظل الوالدين من حيث موقفهما متساندين . ذلك لأن أكثر الخلاف بين أعضاء الأسرة الواحدة يعكس نوعا من الصراع بين الاجيال تنميه العوامل الثقافية وتعقمه عمليات التغير الاجتماعى والثقافى وخاصة اذا كانت من النوع السريع والكثيف أن الأبعاد الثقافية والاجتماعية التى تنشأ فى هذه الحالة بين الابناء ووالديهم تخلق توترا داخل الاسرة ، ولكننا لا نعتقد أنه يفضى الى تصدع الأسرة تماما فى أغلب الحالات . واذن فالتركيز هنا فى دراسة

التفكك الأسرى يجب أن يكون على العلاقة بين الزوجين التى اذا تصدعت كان هذا نذيرا بانحلال الأسرة تماما • ومن أجل هذا نقول، ان تفكك الاسرة يعتبر نوعا من التفكك الاجتماعى • ومن مظاهر التفكك الأسرى ما يلى :

١ ـ الاختلال الذى يصيب دور الرجل أو المرأة وخاصة فى مجال التوقعات ومن العوامل التى تؤدى الى هذا الاختلال ، الهجر والموت والطلاق •

٢ ـ تنحل رابطة الزوجية أو تفكك الاسرة بسبب استقلال المرأة الاقتصادى أو ضياع الحب أو القواعد القانونية المرنة • ولكن استقلال المرأة الاقتصادى يصبح تدريجيا فى كثير من المجتمعات أمرا عاديا يقبله الرجال ، ولذلك تزداد نسب التفكك الاسرى بسبب التعاسه الزوجية•

٣ ـ يؤدى عدم انجاب الاطفال الى احتمالات عديدة تؤدى الى فصم عرى رابطة الزوجية • ولكن وجود الاطفال قد لا يمنع هذا الانفصام • والمرأة فى عدد من المجتمعات تعرف أن أنجاب الاطفال يعتبر عملا وقائيا يمنع من تحلل الاسرة ، ولذلك تحرص على الانجاب بكثرة حتى لو أدى الامر الى ارتباك الميزانية العادية للمنزل •

٤ ـ قد تظل الاسرة متماسكة من الناحية الخارجية،على الرغم من مظاهر عدم الانسجام والتعاسة ، وعلى الرغم من وجود مصادر للاشباع الجنسى أو العاطفى خارج نطاق الاسرة كما هو الحال فى بعض المجتمعات الاوربية •

٥ ـ يتوقف قدر كبير من احتمالات تفكك الاسرة على مدى التسامح ، ذلك لان الرجال والنساء يدخلون فى علاقة الزواج وقد

تكونت أفكارهم واتجاهاتهم وأصبحت لهم خبرة نتيجة تجارب عديدة فى الحياة ، ولهذا فنحن نتوقع أن تنطوى كل أسرة على أنواع متعددة من الصراع والاحباط والتوتر ، ولكن القدر المستطاع من التسامح عند الزوجين أو عند احدهما اذا لم يمارس بطريقة واعية فقد تزداد التوترات وتفضى الى تفكك الاسرة .

٦ — يبدأ التفكك الاسرى اذا توقف التفاعل بين الزوجين وخاصة فى المسائل التى تقتضى التنازل المتبادل . فالرجل مثلا يتحمل مسئولية الاسرة أساسا من الناحية الاقتصادية فى مقابل أن تعترف له المرأة بسلطة الرجل ، فى المسائل ذات الاهمية البالغة مثل ميزانية الاسرة والمبادىء العامة فى تربية الاطفال ولكن الخلافات التى تنشأ حول هذه المسائل تؤدى الى احداث فجوة تتسع ولا يمكن عبورها بسهولة .

٧ — تأخذ بعض المجتمعات اليوم بفكرة المساواة بين الرجل والمرأة خاصة فيما يتعلق بتربية الاطفال واصدار القرارات وأمور الترفيه ، والسبب فى هذا ازدياد عمل المرأة واقبال النساء على التعليم والاعتراف التدريجى بالحقوق القانونية للمرأة المساوية لحقوق الرجل ولكن اندفاع النساء المتسرع نحو الاستمساك بحقوقهن وممارستهن لها بشىء من التحدى ، يؤدى فى كثير من الاحيان الى رد فعل عند الرجال يتخذ صورة الاصرار على قبول الاتجاهات الذكرية فى مواجهة المسائل وتأكيد سيادة الرجل التى لا تزال قوية فى ثقافات المجتمعات . وما من شك أن زيادة التركيز على الادوار المتساوية بين الزوجين يؤدى تصدعات خطيرة فى الوحدة الاسرية .

٨ — ما قد ينظر اليه على أنه « تقدم » وخاصة فى مجال اعطاء النساء للحقوق المتساوية مع الرجال يعتبر من وجهة نظر أخرى نوعاً من

التفكك الاجتماعى ؛ خصوصا اذا ظل البناء الاجتماعى قائما على نوع من التنظيم لا يتناسب مع تغير أدوار النساء فى المجتمع .

٩ ـ مشاركة المرأة فى ميزانية الاسرة أو تساويها فى التعليم مع الرجل قد يؤدي الى أن تنظر الى زوجها نظرة زمالة أو رغبة لا نظرة سيد أو مهيمن ، ولكن المبالغة فى الاتجاه يؤدى الى تصدع الاسرة أو هروب الرجل حيث يستطيع أن يمارس السيادة أو يشعر بها حتى من الوجهة النظـــرية .

١٠ ـ من أكثر أسباب تصدع الاسرة وضـــوحا . حـــيرة المرأة وقلقها ، لأنها تعرف ما تريد حقا . فهي تريد أن تتعلم وتحصـــل على أكبر الألقاب العلمية . وتريد أن تحتل أرفع المراكز . وفى نفس الوقت تريد أن تتزوج وتنجب أطفـــال ، وأن يكون لها بيت مستقل . ولذلك تخلط بين واجبين مختلفين ، العمل المهنى : وبناء بيت ورعايته . وكلاهما يستغرق نشاط المرأة كل على حدة اذا أعطى العنـــاية الكافية . ولذلك يكون انشغالها بالعملين مؤديا الى عدم اتقانها لأى منهما .

علاقة تفكك الأسرة بتغير البناء الاجتماعى :

المجتمعات التى تتغير ببطء كالمجتمعـــات البدوية أو البدائيـــة أو القروية ، لا تتفكك فيهـــا الاسرة بسرعة كما هو محتمل أن يحـــدث فى المجتمعات سريعة التغير كالمجتمعات الحضرية والصناعية : ويرجـــع ذلك الى أن نمط الاسرة والعلاقات القرابية والوظائف التى تحدد أدوار الاعضاء ومراكزهم يظل ثابتا الا من تغيرات طفيفة جدا لا تمتد الى طبيعة البناء الاسرى .

كما أن المجتمع الكبير من حيث بنائه لا تتغير أجـــزاؤه فى علاقتهـــا

بعضها مع الآخر الا بشكل طفيف أيضا • ويلاحظ أن دورة الحياة فى المجتمعات قليلة التغير تتشابه على مدى أجيال عديدة ؛ ولهذا تعرف المرأة دورها وترضى به ويعرف الجيل الناشىء كل ما هو مطلوب منه ويقبل كل التوجيهات التى تصدر عن الكبار دون مناقشة فى أغلب الاحيان • ومن المسائل التى تساعد على ذلك أن التراث الثقافى لا يطرأ عليه أى تعديل جوهرى فيما يتعلق بالقيم والافكار والاتجاهات والمسموحات والممنوعات •

اذن يتضح من هذا أنه كما ظل البناء الاجتماعى والثقافة يؤديان نفس الوظائف دون أدنى تغير جوهرى نتيجة لثبات الأبعاد وعلاقة الأجزاء ، ظلت الاسرة بدورها غير متغيرة ، ولا مجال هناك لتفكك خطير يصيب بناءها أو وظائفها ولكن التغير الاجتماعى والثقافى اذا تزايدت سرعته وكثافته ؛ فان هذا يؤدى الى خلخلات تصيب البناء والوظيفة معا ، الأمر الذى يترتب عليه نشوء التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك العديدة • ومن أبرز الامثلة على ذلك أن الاسرة التى كانت تعتمد فى تكاملها على تحديد واضح للادوار فى ظل نسق قيمى معين تتفكك اذا حدث تعديل جوهرى فى هذه الأدوار نتيجة لاختلاف الأبعاد والمسئوليات وتغير النسق القيمى كما هو الحال فى الأسرة المصرية عندما زادت عوامل التغير الثقافى بانتشار التعليم ودخول المرأة ميدان العمل ؛ وعندما تحول المجتمع الرأسمالى الى النظام الاشتراكى وتغير النسق القيمى والايديولوجى لبناء الأسرة ووظيفتها فى ظل النظام الجديد • ويظهر هذا التناقض فى الادوار والمراكز والتوقعات فى الأسرة الحضرية على وجه خاص باعتبار أن الأسرة الريفية لا تزال تمثل الاسرة التقليدية ومن أبرز الصعاب التى تواجهها الأسرة فى المدينة ما يلى :

١ — تعــدد الأدوار . وخاصــة فيما يتعلق بالمرأة عندما تعمــل وتكون مسئولة عن بيت وعن رعــاية أطفالها وتلبية مطــالب الزوج • والصعوبة التى تنشأفى هذا المجال ترجع الى أن المرأة فى الاسرة التقليدية كان مناطا بها أدوار محددة تقوم بها بكفاءة ، ولكنها اليوم فى الأسرة المتوسطة مثلا تقــوم بدور الأم والمشــاركة فى ميزانيــة الاسرة ، وفى الاسر الاقل مستوى من حيث المعيشة قد تكون مسئولة مسئولية أكبر فى معاونة الرجل اقتصاديا الى جانب مسئوليتها الاخرى•ولهذا تنشأ هنا مشقات التكيف للأدوار المختلفة •

٢ — التبرم بالدور وخاصة اذا كان الأمر متعلقا بالمرأة • ذلك أن النساء بوجه عام يأخذن فرصا متساوية مع الرجال فى التعليم وفى العمل وقد يصلون من خلال ذلك الى مراكز اجتماعية عالية • والمشكلة هنا أن محاولة اقناع المرأة بدورها الاســاسى كأم وكربة منزل لا يقنعها عــلى الاطلاق ، وتظل متبرمة بهذا الوضع كلما زاد روتين الحياة العائلية •

صراع الأدوار الذى يحدث عندما يقوم الرجــل محاولات المــرأة للحصول على دور يتناقض مع دوره أو مع توقعه لمسئوليتها فى الاسرة • ويعترض الرجل أيضا بشدة على أى سلطة تحــاول المرأة أن تمارسها فى الوقت الذى يعتقد أنها جزء من سلطته التقليدية • والمعتقد أن الصراع الأدوار ينشأ غالبا حين تخرج المرأة الى ميدان العمل ، فعلى الرغم من أن الرجال قد يوافقون على ذلك . الا أن موافقتهم تكون نظرية فى أغلب الأحيان ، أما من حيث الواقع فيظل الرجل يقاوم بطرق متعددة حصول المرأة على مركز مصاحب لدورها فى العمــل وخاصة اذا امتــد هذا الى مناقشة حقوقه فى السيادة على الأسرة • وليس هناك شك أن الغالبية العظمى من الرجال يعتقدون أن الرجــل أقدر من المــرأة فى العمل وفى

قيادة الاسرة ومن ثم فان مآلهـا الى المنزل وحكمتها لا يمكن أن تمتـد أكثر من حدود المطبـخ •

٤ ــ غموض دور المـرأة قد يؤدى الى عدم استطاعة الرجـال التكيف مع مركزها الجديد فى المجتمع ، خصوصا اذا عرفنا أن حقوق الرجل كانت ولا تزال تساندها مقررات قانونية واجتماعية واقتصادية، ولذلك كان توضيح دور المرأة ومركزها فى المجتمع وتحديد وحث الرجال على قبـوله والتكيف معه أمرا حيـويا فى تجنب تفكك الأسرة ، ولكن الممارسة العلمية لهذه التغيرات تواجه مصاعب عديدة وتشكل عقبة ضد تكامل الاسرة •

ان تغير العلاقات البنائية فى الأسرة الحديثة أدى الى تغيرات واسعة المدى فى وظـائفها وكلما زاد التغير فى هذه العلاقات كلما تضـاءلت الوظائف ، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة بالاستمرار فى العلاقة الزوجية ، خاصة اذا كانت ظـروف المجتمع الحضرى تيسـر اشباع الحاجات الأساسية التى تجعل من الأسرة وحدة ضرورية داخل المجتمع ولعل هذا هـو السر فى تزايد نسبة الطـلاق فى المجتمعـات الحضرية والصناعية • كما أن امكانية الطلاق وسهولة اجراءاته فى ضوء عـدم وجود ضبط اجتماعى كاف يؤدى أيضا الى نفس النتيجة •

عوامل التوتر الاسرى :

من الخطأ القول بأن الثورة الصناعية وما تمخض عنها من نتائج بعيدة المدى فى البناء الاجتماعى للمجتمعات ، كان سببا مباشرا لتفكك الاسرة أو لظهور علامات التعاسة فى الحياة الزوجية • ففى كل مراحل التاريخ ثبت أن هناك أسرا غير سعيدة وثبت أيضـا الروابط الاسرية

كانت تتفكك لأسباب متعددة وكل ما فى الأمر أن النظم الاقتصـادية والاجتماعية والقـانونية والخلقية المتغيرة سـهلت أو عجلت بالتفكك الأسرى وانفصام الروابط الزواجية وعلى الرغم من أن الزواج يعتبر محـددا لمركز قانونى ثابت ، لا أنه من ناحية أخرى عـلاقة شخصية خالصة تصبح فيها رغبات الزوجين وآمالهما واتجاهاتهما أكثر أهميـة من البناء النظامى ذاته ومن أجل هذا كانت طبيعة التوترات والطريقة التى تسهم بها فى عملية التفكك بالنسبة للأسرة مسألة على أعظم جانب من الأهمية .

ويؤكد عدد من الباحثين فى شـئون الاسرة أن العملية التفككية فى مجال الزواج تأخذ شكل صراع مستمر فى الاتجاهات تؤدى الى وهن الروابط التى تصل الزوجين . والتوترات التى تنشأ نتيجة لذلك لهـا عدة خصائص على النحو التـالى :

١ ـ اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجـين وكذلك الاهتمامات المتبادلة ، وتصبح النزعات والأهداف الفردية أكثر أهمية وأكثر الفاتا للنظر من الأهـداف الاسرية .

٢ ـ تبدأ المجهودات التعاونية لاقـامة الاسرة والحفاظ عليهـا فى التلاشى تدريجيـا .

٣ ـ يبدأ الزوج والزوجة فى عمليات انسحابية متعددة وخاصة فى مجال الخدمات المتبادلة سواء فى داخل الوحدة الاسرية أو خارجها .

٤ ـ يظهر التناقض فى مجال العلاقات الشخصية المتبـادلة ، أو بمعنى آخر لا يكون هناك أنساق فى الرغبات وتزداد فرص الاصطدام.

٥ ـ يتغير شكل وموضوع التفاعل بين الزوجين وبين الجماعات الأخرى سواء كانوا جيرانا أو تنظيمات ثقافية أخرى •

٦ ـ تتعارض الاتجاهات العاطفية للزوجين أو تتخذ طابعا عدوانيا • وفى بعض الأحيان تظهر اللامبالاة فتتخذ العلاقات الزوجية طابعا سطحيا •

هذه الخصائص تشير الى أن عوامل التوتر الأسرى يمكن أن ترتد الى أسباب شخصية والى أسباب اجتماعية : مع ملاحظة أن هذا لتوتر لا يمكن أن ينشأ ببساطة نتيجة لعامل واحد بعينه • اذ أنه من الثابت نتيجة لدراسات عديدة أن تفكك الأسرة يتخذ الطابع التدريجى ويكون محكوما بعدة عوامل متداخلة يصعب فى بعض الاحيان أن نفصلها أحدها عن الآخر • ومع ذلك يمكن أن نشير هنا الى عدد من هذه العوامل على النحو التالى :

١ ـ العوامل المزاجية وهى التى ترجع الى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التى تحدد ردود الفعل الانفعاليه والعاطفية عند الفرد • وفى هذا المجال يضيف الناس أصنافا عديدة :

أ) أولئك الذين يظهرون اتجاهات انطوائية أو انبساطية •

ب) وكذلك الذين يدركون الأشياء على أساس الرجوع الى حواسهم أو الى نوع من الالهام •

جـ) وكذلك الذين يبنون أحكامهم على التفكير المنطقى أو اعتمادا على مشاعرهم •

ولعل الصراع الذى يحدث نتيجة لاختلاف العوامل المزاجية أو

تشابهها على النحو السابق يعتبر من بين انواع الصراع التى تؤدى الى التوتر الدائم وقد لا تفضى فى كل الحالات الى التفكك الكامل للأسرة • ومثال ذلك أن الرجل الذى لديه نزعات السيطرة اذا تزوج من امرأة لها نفس النزعات . يمكن أن يحدث بينهما نزاع مستمر ، الا أن ظروف الحياة الاسرية والتأثيرات العديدة التى تتأثر بها من الخارج الى جانب المسئوليات المتزايدة تضع حدا للتصادم •

٢ ــ القيم الاجتماعية وهى مجموع الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثلة ومن ثم ينشأ الصراع والتوتر الذى قد يفضى الى التفكك • ذلك لأن القيم تحدد أنماط السلوك أو تكون أهدافا له فى كثير من الأحيان • ولهذا نتوقع أن يكون اختلاف العقيدة الدينية أو السياسية مسببا لعدد من التوترات يمكن أن تؤدى الى انحلال الأسرة ما لم يتوفر للزوجين أو لاحدهما طاقة ايجابية على التكيف •

٣ ــ الانماط السلوكية وهى التى تعبر عن الاستجابات المكتسبة عن طريق الفرد فى وضع اجتماعى خاص وهى بهذه الصورة يمكن أن تتعدل أو تتغير ومن الملاحظ الأنماط السلوكية عند الزواج تكون قد استقرت بصورة معينة ويصعب تغييرها بعد ذلك ويلاحظ الباحثون فى شئون الأسرة أن التوترات الزوجية بسبب الأنماط السلوكية المتعارضة عند الزوجين تصل الى درجة خطيرة خاصة اذا تعلقت بمسائل كالأخلاق الاجتماعية والنظافة وطرق تربية الاطفال وطرق اتخاذ القرارات ومعاملة الآخرين • وما من شك أن الأفراد يختلفون فى أنماطهم السلوكية حسب تجاربهم فى أسرهم فبعض الأسر يكون الأب فيها صاحب الكلمة النهائية وفى البعض الآخر تكون الكلمة للأم وهذا لا ينفى وجود نوع ثالث تكون مسئولية الأسرة فيها قسمة مشتركة بين

الأب والأم • ويميل بعض الباحثين الى القول بأن الانماط السلوكية للرجل أو المرأة ترجع للخبرة الاولى فى أسرة كل منهما الخاصــة ويظهر هذا واضحا فى العلاقات الزوجية •

٤ ـ التوترات التى ترجع الى الفشل فى تحقيق العواطف التى كانت متصورة قبل الزواج • فمن المعــروف أن الحب أصبح أســاسا يتزايد أهميتــه كسبب هام للزواج فى مجتمعات اليوم ولذلك عندمــا يخفت صوت الحب وتقل حرارته تدريجيا يكون هذا سببا مباشرا فى نشوء المشاكل بين الزوجين ومن المعروف أيضا أن النزعات الرومانتيكية تزدهر فى ظل ظروف غريبــة من أهمها الكبت الجنسى الذى اذا وجــد طريقة الى الاشباع يمكن أن يؤدى هذا الى الاختفاء التدريجى للحب الرومانتيكى • ويميل بعض الباحثين الى القول أن كثيرا من الزوجات يشعرن بالســعادة اذا كانت العلاقة الجنســية ترمز لديهن عن عمق العلاقة بينهن وبين أزواجهن ومن أجل ذلك اذا اقترن التعود بانخفاض درجة حرارة الحب بين الزوجين مع تراخ فى العلاقات الجنسية فان هذا يؤدى بطبيعة الحال الى التبرم بالحياة الزوجية •

٥ ـ استقلال المرأة الاقتصادى وما قد يصحبه من عدم وضــوح لدورها كزوجة وكأم وخاصة اذا حاولت أن تمارس حقوقا تتعارض مع واجباتها الأساسية فى الأسرة فيشعر الرجــل تدريجيا بأن الوحــدة الاسرية قد بدأت تفقد مقوماتها الاساسية وبالتالى تبدأ فى الظهــور بعض النقاط الخلافية التى اذا استمرت فترة طويلة دون أن يتكيف أحد الزوجين لاتجاهات الآخر يصبح النزاع أمرا لا مفر منه •

الطــــــلاق :

هناك قول شائع أن الأسرة فى هذه الايام تتعرض لأزمات وتصدعات

متعدده نتيجه للتغيرات الاجتماعية و الثقافيه التي يعتبرها البعض شديدة الوطأة على نظام الأسرة الحديث ويحمل هذا القول معان متعددة منها، أن المجتمعات القديمة لم تخبر أسرها : الأزمات والتصدعات أو أن الحياة الحديثة فى المجتمعات الحضرية لا تعمل على تكامل الاسرة وتماسكها أو أن عوامل التكنولوجيا الحديثة قد قللت من أهمية البحث وصرفت الرجال والنساء معا عن الاهتمام به •

ولكن الأبحاث المتعددة عن الأسرة فى المجتمعات البدائية والقديمة، أثبتت أن الاسرة شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر واجهت الأزمات والتصدعات وعرفت الطلاق الذى يعتبر أكبر ضربة توجه الى هذا النظام ، ومع ذلك نلاحظ ازدياد نسب الطلاق فى مجتمعات اليوم بصورة لم تكن مألوفة فى أى وقت مضى حتى فى تلك المجتمعات التى تدرم الطلاق دينيا . وقد أجمع الباحثون على أن من أهم أسباب الطلاق ما يلى :

١ ــ عدم التوافق الجنسى بين الزوجين يؤدى الى ازدياد درجة الخلافات ووصولها الى نقطة يصعب معها التوفيق ؛ ويصبح لا مناص من حل رابطة الزواج •

٢ ــ الحب الرومانتيكى الذى يسبق الزواج والذى يشترط الوقوع فيه عدد كبير من الشباب كشرط جوهرى للزواج • ومن المعروف أن كثيرا من المحبين لا يخططون لمستقبل علاقاتهم تخطيطا واقعيا وعندما يصطدمون بضرورات الحياة ومشقاتها يصعب عليهم التكيف ويدركون أنهم قد خططوا لمستقبلهم على أساس غير سليم •

٣ ــ اختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى قد يكون

عاملا هاما فى المدى القصير أو الطويل فى حل رابطة الزوجية لأن الأسرة وهى جماعة تقوم على التعاون المتبادل لا تستمر طويلا فى البقاء مع وجود فوارق يحسها الزوجين باستمرار •

٤ — وهناك أسباب أقل أهمية مثل الخيانة الزوجية وانخفاض المستوى الاقتصادى والمرض والعقم وغير ذلك من الأسباب التى لا تعجل بقرار الطلاق فى بعض الحالات

ويجب أن نلاحظ هنا أن المجتمعات المختلفة لا تتماثل فيها أسباب الطلاق • بل ان المجتمع الواحد قد تظهر فيه اختلافات فى هذا المجال بين أقسامه المختلفة . وعلى كل حال فاننا نستطيع أن نقول ان العوامل السابقة تعتبر من قبيل العوامل الدائمة ، أما غلبة عامل على آخر فأمر متصل بعوامل اجتماعية وثقافية خاصة •

واذا كان الطلاق هو التصرف القانونى الذى يعبر عن انتهاء رابطة الزواج ، فان هناك أنوعا متعددة من السلوك تشير الى توقف هذه الرابطة مثل الهجر والانفصال التى يحتمل أن تعود بعدهما رابطة الزواج مرة أخرى اذا استطاع الزوجان خلال ابتعادهما أحدهما عن الآخر أن يقدرا مسئوليتهما الاجتماعية ازاء الأسرة •

ويلاحظ أن نسب الطلاق تزداد عند الأسر قليلة الاطفال بينما تقل فى الاسر الكثيرة الاطفال ، ولذلك تميل المرأة فى بعض المجتمعات الى انجاب الاطفال بسرعة وبكثرة لصرف الرجل نهائيا عن التفكير فى الطلاق • كما أن الزوجة قد تسىء تدبير أمور المنزل فى بعض الأحيان لتستنزف ميزانية زوجها حتى لا يحقق فائضا من المال يستخدمه فى قضاء وقت الفراغ بعيدا عنها أو يتمكن من الزواج بأخرى •

ان تصدع الأسرة يعتبر فى نظر كثير من الباحثين سببا هاما فى انحراف الأحداث وفى السلوك الاجرامى عامة • وفى عدد من مشاكل سوء التكيف والتوافق والمرض النفسى الذى يتعرض له الأفراد فى حياتهم أو فى تفاعلهم مع أعضاء المجتمع الآخرين •

التوافق الزواجى :

يقول جورج لندبرج اننا نستطيع أن نصل الى عدد من التعميمات نتيجة للدراسات التى أجريت عن الطلاق والسعادة الزوجية والتبرم بالحياة الزوجية التى تحدد اتجاهات التوافق وعوامله فى الزواج والأسرة وهى كما يلى :

١ ــ الطفل الذى ينشأ فى بيت سعيد وفى جو عائلى مريح ينجح فى حياته الزوجية ويكون سعيدا بها ، أو بمعنى آخر ، الآباء السعداء يخرجون أطفالا يكونون سعداء عندما يتزوجون •

٢ ــ عندما تتم العلاقة الجنسية مصحوبة بالأشباع والحب تكون أساسا هاما فى الصلات القوية التى تربط الزوجين وتؤدى الى علاقة دائمة وثابتة •

٣ ــ ليست هناك علاقة وثيقة بين وجود الاطفال أو عدم وجودهم أو عددهم وبين السعادة الزوجية •

٤ ــ يرتبط التوافق الزواجى بسمات الشخصية مثل الاستعداد للتخلى عن موقف التحدى فى المناقشة والصبر عند الاستثارة أو القدرة على تجنب قهر الآخرين واذلالهم •

٥ ـــ ترتبط القـــدرة على الاخذ والعطاء فى المســائل العاطفيـــة بالسعادة الزوجيـــــة ٠

٦ ـــ كلما كان الانسان سعيدا فى زواجه كان أكثر حبا للناس ، ذلك أن أولئك الذين يستمعون بصحبة الغير هم من أكثر الناس فرصة فى النجاح فى الحياة الزوجيـــة ٠

٧ ـــ يرتبط النجاح فى الزواج بمـــدى تقدير الفرد لسائل الدين والقيم الرفيعة ، ذلك أنه كلما كان الانسان شـــديد الحرص على أداء لواجب مؤمنا بالقيم الانسانية كانت الفرصة أمامه كبيرة لأن يســـعد فى حياته الزوجية ، والزواج الناجح هو الذى يجمع الزوجين عن طريق الحب والصداقة ؛ لأن ارتباط هاتين العاطفتين يؤدى الى حسن التفاهم والتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة فى تقدير أمور الأسرة الذى يؤدى الى نجاح الزواج ٠

٨ ـــ تقدير الزوجة لجهود زوجها فى توفير الاســـتقرار والأمن الاقتصادى للأسرة الى جانب تقدير الزوج لعمل الزوجة للمنزل يرتبط ارتباطا قويا بالسعادة الزوجية ٠

٩ ـــ لا يرتبط نجاح المرأة فى عملها اذا كانت عاملة أو موظفـــة بالسعادة أو الشقاء فى الزواج ٠

١٠ ـــ تستطيع المطلقات أن تتوافق عند الزواج الثـــانى ، وتدل البيانات التى جمعها الباحثون أنهن يستطعن أن يكن سعداء كما لو كن متزوجات لأول مرة ٠

الفصل العاشر

مسألة البيروقراطيــة

البيروقراطية باعتبارها نظاما لتوزيع السلطات والمسئوليات لمواجهة التنظيمات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . وباعتبارها تنطــوى على تسلسل للجهات المعينة بأصدار القرارات وتنفيــذها ؛ قديمة من حيث الموضوع ؛ وان كانت حديثة من حيث الاصلاح والمعالجة العلمية . لمعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضــارات الاولى تعددت وجود نشاطه فانه ينطوى على تحديد واضــح للأدوار المختلفة للأشخاص الذين يناط بهم العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف ؛ وبهــذا المعنى أعتقد أن التنظيم البيروقراطى ظهر مع ظهور الحضارات الأولى فى تاريخ الانســـان وعلى الأخص فى مصر والهنــد والصــين ؛ ذلك أن اشراف الدولة على الزراعــة والمشروعات العامة وتحصــيل الضرائب وتنظيم قوات الشرطة والجيش أدى الى الحــاجة الى انشاء سلطات محلية ومركزية ترتبط جميعا بسلسلة من القوانين واللوائح والاجراءات التى تنظم عملية انجاز العمل لضبطه والوصــول الى تنفيذ القرارات بصورة السياسة المرسومة للنظــام .

ومن أجل هذا تعتبر البيروقراطية ؛ مصاحبة لنشوء الدولة ومتطورة مع تطورها ونموها ومتشعبة بتشعب وجوه النشاط المختلفة التى تقوم بها ؛ ومعنى هذا أننا ننتظر أن يكون لكل دولة جهازها البيروقراطى ؛ كما يمكن أن يكون لكل جهــة مشرفة على كل نشاط على حدة جهــازها

البيروقراطى أيضا ، وقد تفاقمت مسألة البيروقراطية واصبحت موضع الملاحظة منذ الثورة الصناعية ، وانقلاب المجتمعات من الطابع الزراعى الى الطابع الصناعى وما صاحب ذلك من ضرورة اعادة النظر فى التنظيمات البيروقراطية التى كانت تناسب المجتمعات الزراعية التى كان لها وضع طبقى خاص ، ولها نواح محدودة من النشاط فى المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية ، كما أن نشوء النظام الرأسمالى وما صاحبه من اتساع نطاق نشاط المشروعات الفردية أدى الى نشوء الحاجة الى تنظيمات بيروقراطية تناسب هذه المشروعات . لها نظام خاص قد يشابه أو قد يختلف فى بعض الأحيان التنظيم البيروقراطى للدولة نفسها . ومن أهم ما تميزت به البيروقراطية مسألتين :

الأولى : اتجاه التنظيم البيروقراطى الى لثبت نسبى ووقوفه فى وجه كل تغير يحدث فى المجتمع . بمعنى أنه يفقد مرونته على التوافق أو التكيف مع كل تعديل جوهرى يصيب الطابع العام للبناء الاجتماعى ووظائفه الأساسية .

الثانية : الطابع غير الشخصى الذى يصطبغ به هذا التنظيم . بمعنى أن العاملين فى التنظيم البيروقراطى ينفذون القوانين واللوائح ويطبقون اجراءاتها دون عاطفة أو دون النظر الى الأخطار التى يمكن أن تترتب على مثل هذا التنفيذ . ويترتب على ذلك أن تصبح القاعدة البيروقراطية فى العمل أهم من الشخص الذى يتعامل معها أو تلحقه تأثيراتها أو نتائجها .

ومن المألوف أن يشار الى التنظيم البيروقراطى باعتباره عقبة تقف أمام وصول التغيير الاجتماعى الى أبعاده ، أو كمعوق أمام بلوغ التخطيط النتائج الاساسية التى رسمت الخطة لبلوغها.ذلك لأن التنظيم

لبيروقراطى عندما يستمر فترة طويله من الزمان يتشعب الى درجه كبيرة فيتخلل كل نواحى النشاط الانسانى . ولذلك يصعب تغيره دفعة واحدة أو القضاء عليه بسهولة ولذلك يظل يمارس نوعا من التأثير الفعال على أية تنظيمات جديدة لا تستقيم مع مبادئها الاساسية : ويكون من الملائم فى هذه الحالة تغيير طبيعة التوجيه البيروقراطى لأمكان تغيير العلاقات التى كانت قائمة فى ظل البناء الاجتماعى القديم . ومعنى ذلك أن التنظيم البيروقراطى يرسم أبعادا معينة للعلاقات الادارية والاجتماعية معا ، ويعطى طابعا خاصا للطريقة التى تتخذ على أساسها القرارات والتى تنفذ فى ضوئها ولذلك يجد قادة النظام الجديد أن التنظيم البيروقراطى الذى كان ملائما للنظام القديم الذى قضى عليه وتغير كلية يقف حائلا دون وصولهم الى أحداث التغيرات الجذرية فى طبيعة نواحى النشاط المختلفة . والسؤال الذى يجب أن نسأله هنا : هل البيروقراطية بالمفهوم الذى تحدثنا عنه من قبل تعتبر شرا لابد من القضاء عليه أم أن التنظيم البيروقراطى يجب أن يكون من المرونة بحيث يمكن أن يخدم الطابع المتجدد للنظام الذى يختلف كلية عن الطابع الذى وضع من أجله هذا التنظيم البيروقراطى القديم ؟ وهل اذا استطاع النظام الجديد أن يخلق تنظيما بيروقراطيا مناسبا له : أيمكن والحال على هذا النحو أن يكون التنظيم البيروقراطى فى حد ذاته صالحا ؟

معنى هذا أننا نقول : أن الخصائص التى وصفها الباحثون ملازمة للتنظيم البيروقراطى ليست بالضرورة شيئا لا يمكن تغييره حتى لو افترض التغيير عمليات واسعة المدى وخاصة فيما يتعلق بفلسفة الادارة وعملية تغيير أبعاد السلطات . وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية جديدة .

البيروقراطيـة ومراكز القـــوة :

البيروقراطية تعبر عن ممارســة الدولة النظــام عن طريق أجهزه تخضع فى نهاية الأمر لسلطات مركزية تحددها الدولة وهى لهذا تتميز بمـــــا يلى :

١ ــ تميل البيروقراطية فى الدولة الحــديثة الى أن تعمل كجهاز قائم بذاته يتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصـــين الذين بمرور الايام يصبحون منفصـــلين أثناء ممارســتهم لعملهم عن عواطفهــم الشخصية وعن آرائهم •

وربما كانت هــذه الخاصية هــى التى تعطل تنفيــذ القرارات أو تجمدها وخاصة فى المجتمعــات الاشتراكية التى لا يكون فيهــا رأى المواطن منفصل عن اتجاه رأى الدولة العام،وخاصة عندما تكون مصلحة الدولة هى مصلحة كل فرد ينتفع بها ويدافع عنها ويهمه أن يعم الخــير العام فى النهاية ويتصل اتصالا مباشرا بجيله الحاضر •

٢ ــ تقرر السياسة العامة التى يسير وفقها الجهاز البيروقراطى بواسطة سلطات تقف فى قمة القوة ، وهى فى العادة تكون السـلطات المسئولة مباشرة من هذا الجهاز ، وهذا يرجع فى واقع الامر الى طبيعة التنظيم السياسى الاقتصادى فى الدول الرأســمالية ، ولكن اذا كان رسم السياسة العامة مسألة لا يستقل بها مجموعة من الناس بل هــى قسمة مشتركة بين جميع المواطنين ، فان الصورة العامة للسياسة التى يسير وفقها الجهــاز البيروقراطى لابد أن تتغير تغــيرا كليا فى هــذه الحــــالة •

كما أن اعتراف الدولة بأهمية التخطيط باعتباره القاعدة الاساسية

لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يجعل أمر رسم السياسة العامة للخطة مسألة لا يمكن أن توضع فى يد جماعة تجلس فى مراكز القوة فتعبر عن مصالحها وعن اهتماماتها وتقف معوقا أمام رغبات الجماهير ومطالبهم فيما يتعلق بأهداف المجتمع ومبادئه العليا •

٣ — يقوم العمود الفقري للبيروقراطية على السلطة الادارية ومع ذلك ينتهى أمر الجهاز البيروقراطى الى أن تصبح الموجه للتشريع والتنفيذ معا ، فمن المعروف أن السلطة التنفيذية فى المجتمع أو فى الدولة ، تكون فى يد الحكومة ويشرف على تخطيطها وتنفيذها الجهاز البيروقراطى ، أما السلطة التشريعية فهى غالبا ما تكون فى يد المجالس الشعبية ، ومعنى ذلك أن البيروقراطية يمكن أن تعدل من اتجاهها نتيجة لتشريعات تصدرها هذه المجالس ، ولكن الواقع أن المشرع يقع فى كثير من الأحيان فريسة للتوجيه البيروقراطى ذاته ، فلا تصدر تشريعات الا اذا كانت صالحة من وجهة نظر القائمين على أمر التنظيم البيروقراطى ، ولكن فى المجتمعات الاشتراكية كمجتمعنا فان الدولة فيها تعترف صراحة بأن المجالس الشعبية والتنظيمات النيابية لها الرقابة لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية ومن الممكن أن تنقذ التنظيم البيروقراطى وأن تأمر بتعديله ليناسب الترتيب الجديد لأجزاء البناء الاجتماعى وطبيعة علاقات العمل الجديدة التى لم يميزها بعد التنظيم البيروقراطى القديم أو يتعدل ليستجيب لها •

ومن المساوىء التى تترتب على جمود التنظيم البيروقراطى اعتماده المطلق فى الدول الرأسمالية على خبرة الفنيين الذين يطورون أساليبهم فى الادارة بصورة تجعل أمر الاستغناء عنهم أمرا صعبا للغاية ، ولذلك يتحول التنظيم البيروقراطى الى جهاز احتكارى ، واذا وصل التنظيم

الى هذه الدرجة فانه يصبح عقبة كبرى وصوتا يلهب ظهر أي ثورة يمكن أن تظهر للمطالبة بتغيير علاقات الانتاج أو بتغيير أبعاد أجزاء البناء الاجتماعي ؛ وبمعنى آخر تصبح البيروقراطية في الدولة الحديثة الرأسمالية عملية احتكار للمهارات المختلفة وعملية احتكار أيضا لمراكز القوة ، ولعل هذا هو السبب الذي من أجله نحكم على التنظيم البيروقراطي الذي لا زال سائدا في مجتمعنا على أنه معوق بل وهادم في بعض الأحيان للانجازات الثورية التي تحدث في مجالات العمل والانتاج وتذويب الفوارق بين الطبقات .

هل يمكن القضاء على البيروقراطية :

من الواضح أنه كلما زادت نسبة التعقيدات في الاجراءات الادارية ، تهيأت الفرصة لقاعدة وتربة خصبة لقيام البيروقراطية ، ولهذا ينسب بعض الباحثين قيام البيروقراطية الى تعدد الاعمال وتشابكها والى اتخاذها مظهرا يتعدى حدود العلاقات الانسانية التي يجب أن تقوم بين أفراد المجتمع . ولذلك يقال أيضا أنه كلما بنيت علاقات الانتاج والعمل والخدمات على أسس غير شخصية وتنظيمات لا تضع في اعتبارها مطالب الجماهير ، فان البيروقراطية الجامدة تصبح نتيجة منطقية لا مفر منها . ولذلك يمكن القضاء على البيروقراطية الا اذا قضينا على أسباب جمودها وخاصة تلك الأسباب التي قد تؤدي الى التعقيد . ومع أن هذا التعقيد يعتبر في رأينا أهم سبب في قيام البيروقراطية . الا أن هناك أسباب ادارية ونظامية عديدة تساعد على قيامها . منها :

١ ــ الحجم : ومعناه هنا أن كل منظمة اذا اتسع نطاقها أكثر من اللازم وتشعبت فروعها دون تخطيط واضح ودون توزيع نهائي

للسلطات ودون مرونة كافية فى تطبيق التخطيط ظهرت الاتجاهات البيروقراطية المعوقة .

٢ — **التنظيم** : ومعناه هنا أنه كلما زاد خلق التنظيمات الفرعية داخل التنظيم الكبير ، وكلما زاد عدد المنفذين للقرارات دون تحديد واضح للمسئوليات كان هذا مشجعا لظهور الأساليب البيروقراطية المعوقة .

٣ — **القواعد والاجراءات** : اذا زادت عن الحد المطلوب لضمان تنفيذ القرارات فانها تصبح معوقا وتعطى مخرجا للتعطيل وللتفسير الخاطىء والجمود فى كثير من الأحيان .

٤ — **ضعف الرقابة الشعبية** : ومعناها أن التأكيد على انعزالية التنظيم أو المؤسسة عن الجماهير أو العاملين فيها خصوصا اذا كان مدنيا أو مؤسسة انتاجية يؤدى الى التناقض بين التنظيم وبين مصالح العاملين فيه أو المتصلين به ويظهر ذلك فى كل حالة يحتك فيها الفرد لأمر ما بأى جزء من اجزاء التنظيم صغرت أم كبرت .

٥ — **الأقدمية** : ومعناها هنا أن الاخذ بنظام للاقدمية يتناسب طرديا مع زيادة المسئولية ، يؤدى الى كبت عوامل الخلق والابتكار وتدعيم عوامل الجمود ، وخاصة اذا كان العاملون فى التنظيم متباينين تباينا كبيرا من حيث المؤهلات العلمية أو الخبرة الفنية أو الاجور . ذلك أن التطلع من الأصغر لاحتلال مراكز قيادية فى التنظيم تجعله يتفانى فى العقلية البيروقراطية ليرضى عنه الرؤساء وليصفونه بالطاعة والانتظام التى هى من علائم الرضا البيروقراطى .

ان مجتمعنا الذى يقوم اليوم على وضع الانتاج الكبير فى يد

الدولة لصالحـــة العاملين وجمهـــور المواطنين وتذويب الفـــوارق بين الطبقات ووضع التنظيمات الشعبية فوق التنظيمات الأدارية والأجهزة التنفيذية يتطلب تنظيما آخر للمسئوليات وطريقة اصـــدار القرارات وتنفيذها فى المجتمع لنقضى على الابعاد التى خلفتها البيروقراطيـــة القديمة ولنقضى فى نفس الوقت على كل مظاهـــر التعقيد فى عدد من الحالات التى تقف فى وجه التطبيق الاشتراكى فى كل نواحى حياتنا.

الجوانب السلبية والايجابية فى البيروقراطية :

وضـــح مما سبق أن البيروقراطيـــة تميل كجهاز الى الجمـــود . ويصبح من العسير تحويلها من الاستاتيكية الى الدينامية لتقابل مطالب التغيير الاجتماعى أو تواجه التعديلات الواسعة المدى التى تحـــدث فى البناء الاجتماعى وما يترتب عليه من علاقات اجتماعية جديدة ترسم أبعادا جديدة أيضا لأدوار الافراد ومراكزهم فى المجتمع . ومن أجل هذا تعرضت البيروقرطية لاقسى أنواع الهجوم فى الدول الاشتركيه التى اقامت نظامها الاقتصـــادى والاجتماعى والسياسى عـــلى أسس مغايرة تماما لما هو معروف فى الدول الرأسمالية . ان البيروقراطية التى يرى بعض الباحثين فى الغـــرب أنها تصـــبح معوقا ومعرقلا لانجـــاز الاعمال فى بعض الاحيان ، تصبح بصورتها الحالية معارضة لفعالية التخطيط ومطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما من شك أن البيروقراطية عامة تساعد على ما يلى :

١ ـــ ستمرار العمل وأحكام روابطه وخاصة اذا قامت على أسس علمية .

٢ ـــ خلق مراكز متدرجة للقوة وما يترتب على ذلك من تقســـيم للجماعات بحسب مراكزهم وأدوارهم فى البناء البيروقراطى ، ومثـــل

هذا التقسيم يعتبر نوعا من التخصص ، يكون ضروريا فى بعض الاحيان فى انشاء المشروعات ومتابعتها .

٣ — الاجراءات البيروقراطية تدسم الجدل وتمنع التميع ، وبذلك تكون وسيلة لتدعيم الملكية العامة وحسن ادارة الأعمال .

٤ — وثوق الفرد الكامل فى الأعمال التى يقوم بها ، الأمر الذى يؤدى الى التطابق وفهم العلاقة المتبادلة بين الاهداف المختلفة وطرق الوصول اليها .

٥ — وضوح المسئولية وخاصة اذا لم تتعدد مراكزها وتتعقد . لأن التعقد والتداخل يؤدى الى تمييع المسئولية وافلات المشرفين على التنفيذ من مراكز عليا من المسائلة والقاء اللوم على البيروقراطيين الصغار .

ولكن هذه المحاسن وان كانت تعتبر مبادىء عامة فى الادارة السليمة للاعمال ، الا أن زيادة اتساع البناء البيروقراطى وتراكم الاجراءات واللوائح والقرارات يؤدى الى فقدان هذا البناء لفاعليته، ويظهر ذلك بوضوح فى عجز البيروقراطية عن مسايرة التغير أو التعبير عن نتائجه ومقاومة كل تجديد باعتباره مهددا للمصالح الخاصة وداعيا الى المرونة العقلية والسلوكية التى يكون البيروقراطيون غير مستعدين لها فى كثير من الاحيان ويظهر ذلك مما يلى :

١ — وجود أعداد متزايدة من الموظفين فى البناء البيروقراطى يقومون بأعمال تافهة أو لا يدرون عن أهميتها شيئا وخاصة اذا لم يحضروا بها أو يدربوا عليها .

٢ ــ انعـــدام الروح المعنوية (المهنيـــة) فيفقد الموظف ايمـــانه بالعمل وخاصة اذا سدت أمامه منافذ الترقية أو تأخر فيها كثيرا ، أو اذا قام البناء البيروقراطى على أساس لترقية عن طــريق الأقدمية بغض النظر عن الكفاءة والمرونة •

ويعتقد عـــدد كبير من الموظفين بالتجـــربة أن مرونتهم أو كفاءتهم تصبح بعد حين عاملا مدمرا ومعوقا أمامهم •

٣ ــ عدم وجود أكثر من طريقة واحدة لأنجاز الاعمال تؤدى الى السلبية وضرب المصادر الخلاقة للاجتهاد و لابتكار •

٤ ــ جمود قيادة البناء البيروقراطى العليا وانتمائها الى طبقـــة معينة فى المجتمع فتنقلب الى حارســـة لمصالحها على حساب مصـــالح الجمـــاهير المناضـــلة •

٥ ــ وقوع البيروقراطيين فريسة للنزعات الانحرافية كالرغبـــة فى اكبارهم والتقرب منهم واحساسهم الدائم بأنهم يؤدون خدمـــات خاصة للافراد ؛ كأن عملهم ليس واجبـــا يجب أن يؤدى على أحســـن وجه • وقد يفتح هذا الاتجاه الباب الى الفساد والمحسوبية والرشوة•

عوامل بناءة لتغيير البناء البيروقراطى :

يجب أن نعرف هنا أن تغيير البناء البيروقراطى مسألة صعبة للغاية ولا يمكن أن تتم دفعة وحدة ؛ كما أنه يجب أن تتوفر لهذا التغيير مقومات عديدة خارج البناء ذاته ؛ ليمكن للبناء الجديد أن يعمل ولا تكون هناك فرصـــة لعـــودته للســـير فى نفس الطريق القـــديم ومن بين العوامل والاجراءات التى يمكن اتخاذها ما يلى :

١ – استمرار تدعيم الرقابة الشعبية على الاجهـزة الادارية والتنفيذية•ولكن المطلوب رسم طريق وتحديد الرقابة واجراءاتها حتى لا تنقلب الرقابة الى معوق أو مبلبل للأفكار ، وحتى لا نزرع الخـوف والسلبية عند الموظفين •

٢ – استمرار التبصير بأهداف الدولة العليا وتحديد الحقـوق والواجبات تحديدا واضحا باعتبار أن جميع المواطنين بلا استثناء لهم مصلحة مباشرة فى زيادة الانتاج وحسن الادارة •

٣ – الأخذ ببعض المبادىء التى تكافىء الموظف المجيـد لعمله والتى تشـجعه على الابتـكار واستمرار بذل المجهـود لبنـاء وعدم التعرض للجمـود •

٤ – ضرورة نشر الوعى التخطيطى عند كافة العاملين فى الأجهزة الادارية والتنفيذية المختلفة ، ليتبين كل منهم دوره ومركزه فى العملية التخطيطية ، وفى نجاح الخطة وبلوغها أهدافها العليا وخاصة رفاهيـة المواطـــــن •

٥ – تقصـير الاجـراءات والتقليل من القـرارات واللـوائح وتجميعها الى جانب وضوحها . وتحديد أكثر من طريقة للتنفيذ ليمكن للعمل أن يسير فى مرونة •

٦ – الحد من ارتفاع الهرم الوظيفى حتى يمكن لقمة النظـام البيروقراطى أن تكون على صلة مباشرة ما أمكن ذلك بالقواعد وحتى تمنع فقدان الصلة التى تضيع معالم المسئولية الى التباطؤ والجمود •

٧ ـ الاخـذ بنظام التجـريب البنائى : وذلك بترتيب العمـل الادارى والتنفيذى فى قطاعاته المختلفة والبدء بتجربة البناء الجـديد المفتوح للاستفادة من الأخطـاء ثم نقله مع تصحيحه من قطـاع الى آخر وهكذا .

٨ ـ التجـاوز عن الأخطـاء الصغرى التى يقـع فيها الموظف وخصوصا اذا ثبت حسن النية ، لأن أكثر ما يصيب البناء البيروقراطى هو الشلل الذى يكون نتيجة للخوف والوقوع فى الخطأ .

٩ ـ الأخذ بنظام التـدريب المستمر وخاصة بالنسبة لقـادة التنظيم البيروقراطى على أن تتولى ذلك هيئات ذات كفاءة عالية .

١٠ ـ اعادة النظـر فى طبيعة الأعمال وتسلسـلها وترابطها فى البناء البيروقراطى لامكان تحديد الأدوار والمراكز بدقة لمنع الازدواج أو البطالة المعنـوية .

الفصل الحادى عشر

ضبط السلوك ومقاومة الانحراف

عرضنا أكثر من مرة الى الوسائل التى تبلغ بها الجماعة أهدافها . وتحافظ على وحدتها ، وتقلل الى الحد الأدنى من الانحرافات التى قد تصيبها بالتفكك والاختلال ، وفى هذا الفصل سنعرض بالتفصيل للقواعد التى تنظم السلوك الانسانى لرعاية النظام فى المجتمع وبلوغ أكبر درجة ممكنة من التكامل • ويجب أن نعلم منذ البداية أن مسألة حث الأفراد على الامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره والمحافظة على النظام ، قديمة جدا قدم المجتمع الانسانى • وقد برزت كموضوع للدراسة والتفكير منذ العصور الوسطى ؛ وتناولها عدد من المشرعين والفلاسفة والسياسيين ورجال الدين بالبحث •

ومع أن كل مجتمع ينطوى على عدد من الوسائل والاجراءات التى يستعين بها على حفظ النظام ؛ الا أن زيادة الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى عامة صاحب التغيرات الكبرى التى حدثت لمجتمع الانسان • فكلما ازداد المجتمع اتساعا ، وتعددت جماعاته ، وزاد تقسيم العمل فيه ؛ وزادت صلاته بالمجتمعات الأخرى . زاد اختلاف الأفراد الذى قد يبلغ فى بعض الاحيان درجة تحتاج الى تدخل قوى لها سلطة الالزام ، حتى لا يصل الخلاف الى حد التصادم •

ومن المعروف أن مشكلة الضبط الاجتماعى لم تكن تحير احدا فى

المجتمعات البدائية أو الصغيره . نظرا للقواعد الثابتة نسبيا التى تسير عليها ، والتى تحـــدد بدقة مراكز الناس وأدوارهم . وتعـــين فى نفس الوقت أبعاد نشاطهم فى المجتمـــع .

ويقول ريتشارد لا بيير Richard Lapiere ؛ أن الدراسة السوسيولوجية لمسألة الضبط الاجتماعى لا تمتد فى تاريخها الى أكثر من خمسين عاما ، فقد كان روس Ross أول من استخدم اصـــطلاح « الضبط الاجتمـــــــاعى Social Control » ليشير عن طريقه الى ميـــدان محدد فى الدراسات السوسيولوجية . وقد كتب روس أول دراسة متكاملة عن الضبط الاجتماعى عام ١٩٠١ ؛ وان كان تومـــاس وغيره قد استخدم هذا الاصطلاح بطريقة وصفية خــلال دراسة ليست مخصصـــة لبحث موضـــوع الضبط الاجتماعى . فقد كتب تومـــاس W. E. Thomas مقـــالات من هذا النـــوع فى المجلة الامريكية لعلم الاجتماع عام ١٨٩٨ عنوانه « علاقة الجنس بالضبط الاجتماعى البـــــــدائى[1] .

ومع ذلك فقد تطورت دراسة الضبط الاجتماعى فى السنين الأخيرة بازدياد الأبحاث التى أجريت على الجماعات والتفاعل الاجتماعى . وما تمخضت عنـــه هذه الابحـــاث من ابراز لموضوعات جـــديدة فى علم الاجتماع ؛ كمستويات الفعل الاجتماعى والمعايير الاجتماعية والقيم . والقواعد العامة للسلوك . ولكن الذى جعل دراسة الضبط الاجتماعى ذات أهمية فى علم الاجتمـــاع . ظهور « مســـألة الثقافة » وضرورة دراستها كموضوع جوهرى . والانصراف عن الآراء التى كانت تنادى

Lapiere. Richard; A. Theory of Social Control, New York, 1954 pp, 3 - 5

بتقليل الحد الذى تبرز عيه لثقافه فى معالجه موضوعات علم الاجتماع الأساسيه • وقد تمخضت الدراسات الثقافية عن حقائق غاية فى الاهمية . تتصل بالأنماط الثقافيه التى تتصل اتصالا وثيقا بالتنوع الثقافى بين المجتمعات وفى داخل المجتمع الواحد •

وقد عرفنا من قبل ، كيف تشكل الثقافة التفاعل الاجتماعى وتوجهه اتجاهات محددة ، ولا يقتصر عمل الثقافة على ذلك . بل انها تسهم فى ارساء قواعد الضبط الاجتماعى وأساليبه على قواعد محددة تفرض التزاما على الأفراد ، وتعمل عن طريق ميكانيزماتها المتعددة على تقليل نسب الانحراف والعدوان على أسس النظم فى المجتمع • ومن المناسب هنا أن نعرض لعدد من المناقشات التى دارت حول موضوع الضبط الاجتماعى والتى تناولت تعريفه وموضوعه وأساليبه.

١ — يرى بعض المؤلفين فى علم الاجتماع من أمثال هارى بردميير Harry Bredmeier وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التى تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظاميـة فى المجتمع والتى تمكنهم فى نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم الآخر • ويقولان أن العملية الاولى هى عملية التنشئة الاجتماعية التى تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة وتعده للحياة الاجتماعية المقبلة التى سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته ، ولذلك فان التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الأساسية التى سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج . والتى ستجعله من ناحيه أخرى متشابها فى خطوط شخصيته الاساسية مع أعضاء المجتمع الذى سيعيش فيه •

أما العملية الأخرى فهى تشتمل على ميكانيزمات[1] الضبط الاجتماعى التى تعمل على تنظيم الاشياء للحيلولة دون وقوع الانحراف أو اثارة أى عامل من عوامله •

ومن الملاحظ أنه على الرغم من أن عمليات التنشئة الاجتماعية قد تكون مكتملة ؛ فان الناس قد يتعرضون للتوتر نتيجة لمواضعهم فى البناء الاجتماعى • ولهذا فانهم قد يقعون تحت قوة قاهرة تجعلهم ينحرفون عن المعايير ؛ ويعرف المؤلفان ميكانيزمات الضبط الاجتماعى على هذا الأساس . بأنها كل الترتيبات الاجتماعية التى تمنع مثل هذه التوترات . أو تمنع هذه التوترات من أن تؤدى الى الانحراف• ويحاول المؤلفان أن يعددا أنواع ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التى تعتبر خطوطا دفاعية ضد الانحراف • وهما فى هذا الصدد يعتبران التنشئة الاجتماعية خطا دفاعيا هاما . ولكنهما لا يدرجانه ضمن خطوط خمسة أخرى •

وأول خط دفاعى هو قطع الطريق على التوتر أو التصدع ذاته بوساطة ميكانيزمات معينة من شأنها أن تمنع التوتر الكامن من أن يصبح واقعا • فاذا لم يفلح خط الدفاع فى منع التوتر وظهرت أعراضه على أعضاء الجماعة . يظهر خط الدفاع الثانى الذى يضع الاستجابات المترتبة على هذا التوتر فى قوالب تأخذ طابع النمط الاجتماعى للسلوك بماله من قدرة على توقيع الجزاء على المخالفين . وهنا يظهر خط دفاعى ثالث مرتبط بالضرورة بالخط الثانى •

---

(١) الميكانيزم هو بناء أو نمط محدد من السلوك يعمل على اعداد الفرد او الجماعة للقيام بفعل معين ، ومن أمثلته الافعال المنعكسة للكائن الحى واتجاهات الاشخاص ولغة الجماعة وعاداتها الشعبية وأساطيرها ونظمها •

ويتكون من الترتيبات التى تجعل الاستجابات غير المقبولة اجتماعيا صعبة جدا أو باهظة من حيث نتائجها ، وفى كلمات أخرى يقول المؤلفان ان كل توتر لا يمكن أن يتجنب فى كل نسق اجتماعى ، بل لا زالت هناك طرق لمنع الناس من الوقوع فى الانحراف وتشجيعهم لتصريف توترهم عن طريق استخدام صمامات للأمن يقرها المجتمع. ومع ذلك لا تصلح الخطوط الثلاثة السابقة لرفع الانحراف عن النسق الاجتماعى ، الأمر الذى يفرض اللجوء الى خط دفاعى رابع : هو سجن المنحرفين أو عزلهم أو حتى اعدامهم ، ويرى المؤلفان أيضا أن مجرد منع الانحراف أو مصادرته على أية صورة لن يخلص المجتمع من مظاهر الانحراف المتعددة ولن يمنع أيضا المنحرفين من معاودة السلوك الانحرافى المتعددة ، ولهذا فانهما يقترحان خطا دفاعيا خامسا لاعادة تنشئة المنحرف اجتماعيا عن طريق العلاج النفسى أو الاجتماعى على سبيل المثال[1] .

وواضح أن بردمير وستفنسون يعرفان الضبط الاجتماعى من خلال سبب وجوده ويركزان على أن الضبط الاجتماعى يعالج الانحراف فى المجتمع ولهذا يعددان الأساليب المختلفة التى يمكن أن يستعان بها فى تقليل نسبة الانحراف أو فى منعه كلية ؛ وهما فى هذا لا يختلفان كثيرا عن بقية من تعرضوا لموضوع الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع . ذلك أن مناقشة هذا الموضوع ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الانحراف عن المعايير والمستويات والقواعد المتبعة فى السلوك الاجتماعى .

---

(1) Bredemeier & Stephenson. The Analysis of Social Systems N. Y. 1962, PP. 146 - 147.

٢ — ويقول لندبرج Lundberg ان الضبط الاجتماعى عبارة نستخدمها لنشير الى المسالك الاجتماعية التى تقود الأفراد والجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة ويذهب الى أن أنماط السلوك الاجتماعى الكبرى ذات الطابع الدائم العام (النظم الاجتماعية) تعتبر نوعا من أنواع الضبط ؛ ويقول أيضا أن الحكومة من بين هذه النظم ، وهى التى ينـاط بها فى المجتمع الحديث مسألة الضبط الاجتماعى ؛ ويبدو الضبط الحكومى واضحا فى كثير من التنظيمات كأقسام الشرطة والمحاكم والمدارس والمسئولين عن الصحة العامة وهكذا . ولكنه فى هذا المقام يشير الى الدور الكبير الذى تلعبه الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والبدع والعرف والرأى العام وغير ذلك فى الضبط الاجتماعى ؛ ويرى كذلك أن الضبط الاجتماعى كموضوع وأدواته المختلفة كوسائل والتى تعمل على امتثال للمعايير الاجتماعية ؛ يكون عرضه للتغير وخاصة عن طريق ما سماه الاختراعات الاجتماعية[1] .

ونلاحظ هنا أن لندبرج يوسع مفهوم الضبط الاجتماعى بطريقة تختلف عما ذهب اليه علماء علم الاجتماع ؛ ولا يرجع ذلك الى ابرازه للدور الكبير الذى تلعبه المنظمات الحكومية فى توجيه السلوك الاجتماعى فى المجتمع الحديث ، بل لأنه يجعل الضبط الاجتماعى وسيلة لمنع الحروب ولضبط الزيادة السكانية فى المناطق المزدحمة بالسكان وللحيلولة دون زيادة الطابع المركزى لحكومة وما يترتب على ذلك من مظاهر بيروقراطية قد تعطل الأداة الحكومية ذاتها .

(١) Lundberg and others, Sociology, New york, 1948, PP. 720 - 721.

٣ ــ أما أجبرن ونيموف Ogburn and Nimkoff فيقولان ان بعض طلاب علم الاجتماع يستخدمون اصطلاح (الضبط الاجتماعى) بطريقة عامة جدا ، لوصف كل الوسـائل التى تستخدمها الجمـاعة لتحقيق النظام الاجتماعى ، ويترتب على هذا الاستخدام أن العادات الشعبيـــة وتقسيم العمل مثلا يمكن اعتبارهما من وسائل الضبـط الاجتماعى ، طالما أنهما يساعدان على استمرار الجمـاعة وتكاملها • ولكنهما يستخدمان فى معالجة موضوع الضبط الاجتماعى معنى مختلفا وأكثر تحديد من المعنى السابق ، فالضبط الاجتماعى فى نظرهما عبارة عن العمليـات والوسائل التى تسـتخدمها الجمـاعة لتضيق نطـاق الانحرافات عن المعايير الاجتمـاعية • ويترتب على هـذا المعنى أن العادات الشعبية فى عمومها ليست وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى فى مجتمع معين ؛ ولكن عادة شعبية محددة كالسخرية يمكن أن تكون أحد وسائل الضبط الاجتماعى . اذا أستخدمت لكبح جماح المنحـرف ورده الى طريق الجمـاعة •

٤ ــ ويختلف تعريف جونسون Johnson عن التعريف الأول لأن كلا التعريفين مستمد من تولكوت بارسونز للضبط الاجتمـاعى . الذى يتكون لضبط عنده من كل الميكانيزمات التى تعارض الاتجاهات الانحرافية . أو تصادرها سواء بمنع الانحراف الظاهر أو باجتثاث عناصر التـأثير أو الاثارة التى تميل نحو الانحـراف من حالة الكمون الى الواقع[1] •

المدخل السوسيولوجى لفهم الضبط الاجتماعى :

يرى بعض علماء الاجتماع أن موضوع الضبط الاجتماعى لايختلف

(١) Jodnson, sociology London, 1961, PP. 553 - 554.

كثيرا عن موضوع التنظيم الاجتماعى ، ومن ثم فان مناقشةهذا التنظيم يمكن أن تغطى المسائل التى تعود الباحثون على ادراجها ضمن موضوع الضبط الاجتماعى ، كما أن غيرهم من أمثال جورج جرفيتش يعتقد أن أنواع الضبط الاجتماعى كالظواهر الثقافية مثل الدين والقانون والفن والمعرفة والتعليم ، التى يجب أن نفصلها عن وسائل الضبط الاجتماعى التى هى الظواهر الاجتماعية كالجماعات والمجتمعات . ولكننا نرى أن اعتبار الضبط الاجتماعى نوعا من التنظيم الاجتماعى قد يكون اعتبارا وجيها ، لكن النظر الى الضبط كما يريد جرفيتش لا يعطينا عمقا فى فهم هذا الموضوع الهام . لأنه فى واقع الأمر يفصل بين ما هو ثقافى من الضبط الاجتماعى وبين ما هو اجتماعى ؛ وقد سبق أن ذكرنا أن الدراسة فى علم الاجتماع سواء بالنسبة لهذا الموضوع أو غيره ؛ تقوم على النظر الى الحقيقة الاجتماعية من زوايا ثلاث مترابطة هى المجتمع والسياسة والاقتصاد . ولذلك فالضبط الاجتماعى باعتباره جزءا من هذه الحقيقة الاجتماعية يجب أن يدرس بهذا المفهوم ؛ فالأشخاص هم الذين يكونون محل الدراسة لمعرفة مدى امتثالهم للمعايير والقيم . ولا يمكن أن تتم الدراسة الا اذا لاحظنا هؤلاء الاشخاص فى تفاعلهم داخل جماعات أو مجتمعات . كذلك لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة سلوك هؤلاء الاشخاص ؛ الا اذا كانت لدينا معرفة محققة عن نمط الثقافة الذى يعطى هذه المعايير الاجتماعية قالبا معينا وأبعادا خاصة يمكن أن نلاحظ خروج الأفراد عليها أو امتثالهم لها . ومن أجل هذا فاننا نعرض فى ايجاز لمجموعة من الحقائق الاجتماعية التى تعتبر شروطا أساسية لفهم عمليات الضبط الاجتماعى وأساليبه المختلفة بغض النظر عن المكان الذى نلاحظ فيه هذه الظاهرة .

١ ــ من المسائل المعروفة فى علم الاجتماع أن الجماعة الانسانية

تعتبر قوة محافظة بطبيعتها ، فالجماعة مثلا تحافظ على حقوق أعضائها، ولذلك فان اعتداء عضو على آخر يقابل من الجماعة بعدم الرضا ، الذى قد يصل فى كثير من الأحيان الى عقاب المعتدى ، ومثال ذلك أن بعض الجماعات تحرم السرقة من داخلها على الأعضاء ، بينما قد تسمح لهم بأن يسرقوا من خارجها ، وقــد أستنتج علماء الاجتماع من ذلك أن الجماعة الانسانية تقوم كمدافع ضد العدوان الذى قد يقع على بعض أعضائها .

ان فكرة الجماعة نفسها كمشكلة لسلوك أعضائها تتضمن فكــرة القهر أو الالزام الجماعى ، ولذلك فالجماعة لاتوجه السلوك فحسب ، بل انها تحدده وتنظمه أيضا ، وقد برزت هذه الفكرة منذ زمن بعيد على دور كايم الذى قال أن جوهر الحياة الجمعية هو فيما تمارسه من قهر أو الزام على الفرد .

٢ ــ الامتثال للمعايير الاجتماعية هو الهــدف الذى يسعى اليه القهر الاجتماعى ، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يتراجع أو أن يدير ظهـــره للقيم أو المعايير السائدة فى جماعته لأنه يخشى من عواقب الانحراف ، كما أن الفرد المنحرف يعلم أن عدم امتثاله يؤدى الى عدم الترحيب به فى أى جماعة أخرى ، ولذلك يفكر مرتين قبل أن يستمر فى السلوك الانحرافى .

٣ ــ الجماعة تصادر الاختلافات المتطرفة ذلك لأن المعايير الجماعية هى فى واقع الأمر مستويات نضعها لتكون حدودا لا يتعداها الأعضاء ومع ذلك فقد تظهر فى أغلب الجماعات أنواع من اليوتوبيا تعتبر فى واقع الأمر انحرافا عن المعايير الموضوعة وهنا نلاحظ أن الانحراف اذا كان

بسيطا فلربما تجاهلته الجماعة ، أما اذا وصل الى درجة يهدد استقرار الجماعة أو تكاملها فان العقاب الذى يتلقاه المنحرف فى هـذه الحالة يتناسب مع الجماعة لخطورة الانحراف نفسه عليها •

٤ ـ كل جماعة تضع حدودا للتسامح عند الاعتداء أو الانحراف عن المعايير المقررة ، وهذا راجع الى أن هذه المعايير عبارة عن مقاييس على درجة كبيرة من الاكتمال من الصعب أن نحققها فى الواقع ، ولهذا يصبح التسامح أمـرا طبيعيا يتواضع عليه أفراد الجماعة ، ويتوقف التسامح على طبيعة الموقف الاجتماعى ، وعلى مركز الشخص وسمعته ، وكذلك على نمط السلوك المتضمن • وهناك عدة اعتبارات يجب أن تكون فى الذهن عند النظر فى حدود هذا التسامح ومن أهمها :[١]

أ) التقاليد الاجتماعية قد تسمح فى مجتمع بتسامح لا يسمح به مجتمع آخر • وهذا يفسر اختلاف المعايير والمبادىء الاساسية التى توجه النظام الاجتماعى أو تحدد ايديولوجيته • ولذلك فان السلوك البورجوازى فى المجتمعات الاشتراكية يعتبر انحـرافا عن المعايير الاجتماعية ، ومن ثم لا يكون محلا للتسامح •

ب) كلما زاد اللاتجانس فى مجتمع زادت حدود التسامح اتساعا ، وهذا راجع الى أن المجتمع المترامى الأطراف تتعدد فيه الثقافات الفرعية وتتنوع فيه الجماعات وتختلف بناء على ذلك أنماط الشخصيات ، الأمر الذى يؤدى الى وجود عدد كبير من مستويات السلوك المتمايزة ولهذا لايجد المجتمع مناصا من توسيع نطاق التسامح ، والا انقلبت جماعات

---

(١) Ogburn & Nimkoff, Ahanbdook of Sociology, London, 1960 PP, 174 - 183.

المجتمع على نفسها وحل الصراع محل التنافس والتعاون • أما لماذا تكون المجتمعات البدائية أو الصغيرة أقل تسامحا • فان هذا يرجع الى أن المعايير الاجتماعية فيها واحدة تفرض التشابه على أعضاء المجتمع • ومن ثم كان الانحراف أمرا يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالبا مايعاقب عليه بصرامة •

حـ) كلما زاد التحضر فى المجتمع زادت أهمية مؤسسات الضبط الاجتماعى الرسمية على حساب الوسائل القديمة التى كانت تستندها العادات والعرف • ولذلك نعتبر أن زيادة الالتجاء الى الشرطة والمحاكم فى المجتمع القروى علامة من علامات التغير الاجتماعى فيه ، لأن القاعدة القديمة فيه كانت تمنع الالتجاء الى الغير فى فض النزاع أو مصادرة الانحراف سواء فى الوحدات الصغيرة المكونة للقرية أو فى مجتمع القرية ككل •

د) يقول بعض علماء الاجتماع أنه كلما زادت مرتبة الفرد الاجتماعية كان أكثر حرية ، أى أنه يكون فى استطاعته الاختلاف مع المعايير الاجتماعية دون أن يتعرض للجزاء الذى يتعرض له من هم أقل منه مرتبة ، ومثال ذلك أن القرويين يكونون أقل حرية فى الخروج على المعايير ، وكذلك الطبقات محدودة الدخل أى قليلة الثقافة ، بينما لايكون الأمر على هذا النحو عند الطبقات الأعلى دخلا والاكثر ثقافة •

هـ) مهما زادت حرية الفرد نتيجة للمرتبة الاجتماعية الكبيرة التى يتمتع بها ، فانه لا يستطيع أن يخالف التوقعات الاجتماعية والمعايير الى اى حد • فقد يسمح له بمخالفة الرأى العام ، أو اعتناق مبادىء غالبية أعضاء المجتمع ، ولكنه لا يسمح بارتكاب المحرمات التى تعتبر مخالفات خطيرة فى كل المجتمعات •

و) كل سلوك مخالف للعرف غير مقبول فى أى مجتمع • ومثال ذلك أن الجماعة لا تسمح لأحد فى هذه الايام أن ينادى بالعودة الى الرق مثلا • وليس العرف عاملا سلبيا دائما يمنع الفرد من هذا أو ذاك • بل انه يكون عاملا ايجابيا فى عدد من الحالات • ومثال ذلك أن العرف كان يفرض على الرجل حماية المرأة • ولا زال الرجل فى عدد من المجتمعات مسؤولا عن سلوك زوجته أو أخته • ففى حالات الانحراف عن قواعد السلوك الذى يقبله المجتمع يمكن أن يوقع العقاب الذى قد يصل أحيانا الى درجة القتل •

ميكانيزمات وقف التصدع والتوتر المؤدى الى الانحراف :

اذا ظهر فى الموقف الاجتماعى أى علامة على قرب حدوث الانحراف نتيجة التصدع فى مراكز الأفراد أو فى أدوارهم ، فانه من الممكن التدخل عن طريق أحد ميكانيزمات الضبط الاجتماعى لتلافى هذا التصدع وتخفيف التوتر والعودة بالموقف الاجتماعى الى وضعه الطبيعى • وهناك ثلاث ميكانيزمات أساسية فى هذا المجال نشير اليها على النحو التالى .

١ — **العزل** : هو العزل البنائى للمراكز والأدوار لمنع التصدع عن طريق فصل المصادر الكامنة للصراع المتضمنة فى المركز والدور الذى يقوم به الفرد والوظيفة الرئيسية لهذا العزل منع الناس من أن يواجهوا توقعات متعارضة فى وقت واحد . ويمكن الوصول الى هذا العزل بطرق ثلاث :

أ) قد تقسم الثقافة الزمن الى فترات مختلفة بالاضافة الى المراكز المختلفة التى تكون للفرد • ولذلك اذا شغلت هذه المراكز فى وقت واحد ، كان احتمال ظهور الصراع عند الفرد كبيرا • ومثال ذلك أن الفرد فى

المجتمع الحديث قد يكون ابنا وأبا ومديرا وعضوا فى ناد أو عاملا فى جمعية خيرية •ومن الطبيعى أن يقسم وقته للقيام بالأدوار التى تصاحب هذه المراكز فاذا لم يحسن التوقيت لكل مركز وما يصاحبه من دور وقع فريسة الصراع ومن أجل هذا كان العزل بمعنى عدم خلط الأدوار بالمراكز أو العكس مؤديا الى القضاء على التصدع فى مهده •

ب) وكذلك يمكن القضاء على الصراع الكامن أو احتمالاته عن طريق تقسيم المكان • فالانتقال من مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات الى مجموعة أخرى يمكن أن تكون عملية سهلة ، اذا أمكن عزل كل مجموعة عن الأخرى مع ما يصاحب كل منها من ملابسات وظروف • ومثال ذلك أن الفرد قد يكون متعدد الجوانب أى أنه قد يكون كاتبا وفيلسوفا ومتدينا • ومن غير شك أن لكل حالة ظروفها واتجاهاتها • وليس على الفرد لكى يتجنب الصراع الا أن يخصص لكل نشاط مكانا محددا ، حتى لا يكون « كل نشاط » فى كل مكان يذهب اليه •

د) كما أن عـزل المتصلين بالدور ، وخصوصا اذا كانوا مختلفين باختلاف الأدوار ، يمكن أن يقضى على الصراع فى مهده • ومثال ذلك أن الطالب يجب أن يفصل بين شخصيته التى يكون عليها مع من يحب ، وبين شخصيته عندما يكون مع أستاذه . وكذلك شخصيته عندما يكون مع والديه • ذلك لأن خلط هذه الشخصيات جميعا فى دور واحد ربما أدى الى صراع يمكن أن يكون طريقا للانحراف • ومثال آخر على ذلك الرجل الذى يتزوج من سيدتين ، يلعب دورين مختلفين • لاختلاف المتصلين بكل دور • ولذلك فانه يقضى على الصراع بعزل الزوجتين كل فى مسكن مستقل ويقسم وقته بينهما •

ويلاحظ أن العزل البنائى يمكن أن يستخدم كضابط اجتماعى فى

مواقف أخرى • ومثال ذلك أنه اذا وجد عدد من الأشخاص يتعرضون فى موقف معين لتصدع واحد ، فان عزل كل منهم عن الآخر ، يقطع عليهم خط الرجعة عن طريق تذويب القوى التى توجد بينهم ، فتقلل من دوافع الانحراف •

٢ ــ **المنع** : هو أحد الوسائل التى يستعين بها الضبط الاجتماعى على تجنب التصدع والتوتر الذى قد يترتب على عدم الاتساق بين المراكز والأدوار ، ويعنى المنع هنا « العزل الرمزى » للزمن والمناسبات أو الشركاء ، ولما كان من الصعب أو المستحيل فى كثير من الأحيان عزل المراكز أو شركاء الدور لكف الصراع ، فانه يلزم فى هذه الحالة الركون الى ميكانيزم آخر لتقوية المراكز السائدة فى علاقة معينة ، واخضاع كل المراكز الأخرى له • والمنع لايمنع من التفاعل مثل العزل ، وخاصة بين شركاء الدور الذين يحتمل أن يتصارعوا . وفى الغالب يسمح المنع للمراكز التى يحتمل أن تتصارع من أن تقوم بأدوارها فى وقت واحد • ومثال ذلك أن الاختلاف بين العزل والمنع يظهر عندما تنظر فى قواعد الجنس عند من يرتبطون عن طريق الدم أو الزواج . ويكون من المحرم على بعضهم أن يتزوج البعض الاخر • فان تنفيذ هذا التحريم يتم عن طريق فصل للرجال عن النساء فيزيائيا . ولكن هذا الفصل لا يمنع من تفاعلهم واتصالهم على مستويات مختلفة ومتعددة فيما عدا الاتصال الجنسى •

٢ ــ **الأسبقية** : ومن الوسائل التى تستخدم فى منع التصدع والتوتر ما يقال له «أسبقية المركز النظامية» ذلك أن التحديد الاجتماعى الراسخ للطالب المكز التى يجب أن يكون لها الأرجحية والافضلية . تخلص الناس من النضال فى سبيل الوصول الى قرار ولهذا يسبب الصراع أقل قدر ممكن من الصعوبات لأن الناس يستطيعون تقديم بعض

مطالبهم على غيرها مستندين فى ذلك الى القانون أو الى ما تشير به نظم المجتمع • ومثال ذلك اذا شاهدت زوجة زوجها يقوم بعمل غير مصرح به ، فهل لها أن تنحرف عن الولاء لزوجها وتشهد ضده ، أم أن عليها أن تبقى صامتة فتنحرف عن مركزها كمواطنة ؟ القانون الأنجلو أمريكى يعطى الأسبقية لمركز المرأة كزوجة على مركزها كمواطنة ، ولهذا يعفيها من الشهادة ضد زوجها • واذن كلما كانت المطالب مرتبة بحسب أهميتهابطريقة مقررة أسهمت فى خفض حدة الصراع الذى يمكن أن يثير كوامن الانحراف عند الفرد ، وخاصة عند الاختيار بين هذا المطلب أو ذاك •

تطوير التصدع أو التوتر وسياسته :

عندما يفشل البناء فى وقت التصدع أو التوتر ، ويظهر الاحباط والتوتر فى الواقع فانه من الممكن منع المنحرف من الاسترسال فى الانحراف عن طريق تمكينه من التخلص من التوتر بطرق مقبولة اجتماعيا • ويتضمن هذا الاجراءما يطلق عليه اسم « تطويع التصدع أو التوتر وسياسته » ويأخذ هذا الاجراء طابعا نظاميا بواسطة طرق متعددة أهمها : السلوك التعويضى وبدائل المركز • ولسوف نعرض لهما فى ايجاز على النحو الآتى :

١ ــ **السلوك التعويضى** : وهو ذلك السلوك الذى يمكن للناس من التخلص من التوتر ، وهو متعدد الانواع بتعدد درجات القبول الاجتماعى المرتبط بكل نوع على حدة •

أ) النوع المفضل ثقافيا : وهو الذى يكون فى متناول أكثر الناس ومثال ذلك : أن العامل الذى يفشل من حيث مركزه المهنى ، يمكن أن

يجد اشباعا تعويضيا فى الدور الذى يلعبه فى اسرته • فقد يلقى التقدير فى قيامه بدوره كزوج وكوالد ؛ فيعوض بذلك مايشعر به من خيبة وفشل متعلق بانخفاض مركزه فى عمله • وقد يكون العكس صحيحا بالنسبة للرجال ؛ ومعنى ذلك أن العمل بالمركز التعويضى ليغطى الاحباط الذى يجده فى دوره فى الأسرة • والمرأة الحديثة تجد تعويضا عن فشلها فى أن تكون زوجة أو أما حقيقية بالانخــــراط فى النشاط الاجتماعى أو السياسى •

ب) النوع المسموح به ثقافيا : ومعنى ذلك أن هذا النوع ليس مفضلا كالنوع السابق ووظيفة هذا النوع خفض التوتر الفردى دون زيادة انتاجية المركز أو الوظائف الاجتماعية الأخـــرى • وهنا نلاحظ أن المجتمعات قد تسمح فى وقت ما بسلوك لا تسمح به فى وقت آخر . ولهذا كان السلوك التعويضى من النوع المسموح به ثقافيا ؛ متعلقــا بالزمان والمكان • ومن أمثلة السلوك المسموح به ثقافيا ؛ ذلك النوع الذى يتجه الى اشباع الحاجات والرغبات المحبطة أو الهروب مــن المطالب المتعارضة عن طريق اطلاق العنان للتخيل ويغذى هذا التمثيل وسائل كثيرة : مثل أحــلام اليقظة وقراءة القصص ومشاهدة الصور المتحركة والاستماع المستمر للاذاعة ومشاهدة التليفزيون وغير ذلك • ويتوقف قدر كبير من السماح بمثل هذا السلوك على مضمون هــذه الوسائل ؛ فقد تمنع الثقافة الاستمرار فى هذا السلوك اذا كان المضمون ممنوعا أو غير مرحب به •

ج) النوع المتسامح فيه ثقافيا • وينطوى هذا النوع على عــــدد من وجوه النشاط متعارضة رسميا ؛ ولكن القيــام بها يتسامح فيــه . ويمارس فى ظل ظروف ثقافية معينة • ومثل هذا النوع من الســلوك

يقف على حافة الانحراف ، والتسامح فيه يكون الى الحد الذى لا يظهر على أنه أصبح يشكل خطرا على الجماعة أو على الأنماط الاجتماعية المقررة • ومن أمثلة هذا النوع من السلوك تناول الخمر والخشونة وبعض العادات الجنسية والعربدة •

د) أما النوع الرابع وهو الممنوع ثقافيا ، فان الخط الذى يفصله عن النوع السابق دقيق جدا ، لأن التحول من المتسامح فيه الى الممنوع سهل جدا • والامثلة على ذلك كثيرة ، فقديرتكبالمخمورجريمة ، وقد ينقلب الهوس بالجنس الى قتل للنساء ••• وهكذا •

٢ ـ **بدائل المركز** : اذا لم يؤدى التعويض الكافى الى بناء مركز أو لا تسمح المراكز الأخرى بتعويض تام ، فان الأفراد يمكن أن يسمح لهم بالانسحاب من المركز الذى يؤدى الى التصدع أو التوتر ، وذلك فى سبيل نوع آخر من النشاط الامتثالى ، ان السماح بالانسحاب من المركز يمكن الفرد من تجنب التوترات التى تترتب عليه كما أن ضرورة اتخاذ مركز آخر موافق عليه ثقافيا يضمن الامتثال ويمنع الانحراف . وكلما كان الانتجاء الى المراكز البديلة ممكنا . وفى الوقت نفسه يسمح للأفراد بالتحرك من مركز الى آخر ، فان احتمالات الانحراف تقل الى الدرجة الأدنى •

ويعتبر الانتقال من مركز الى آخر من مميزات النسق المهنى المفتوح ، وكذلك المكان الذى يسمح بالتنقل بين أجزائه المختلفة . فالناس لا يفرض عليهم مراكز معينة أو أدوار معينة مع شركاء لا يستطيعون التعامل معهم أو قد يسببون لهم تصدعات وتوترات تؤدى الى انحرافهم ، بل ان الناس فى الغالب يبحثون دائما عن المراكز

البديلة الى أن يجددوا واحدا منها يقضى حاجاتهم • أو يسمح بالتعامل مع شركاء أو رفقاء يستريحون اليهم •

وهناك ثمة خطر اجتماعى فى اعداد بدائل المراكز ، لأن الناس قد يتحركون من هذا المركز الى ذاك دون أن يكونوا مؤهلين فعلا لأى واحد منها من أجل القيام بالدور الذى يناط بكل مركز بطريقة حسنة • وينطبق هذا القول على ذلك العامل الذى ينتقل من عمل الى آخر ، أو الزوج الذى ينتقل من زوجة الى زوجة ، أو الزوجة التى تغير أزواجها فى فترات قصيرة المدى وينتبه المجتمع للخطر الذى يترتب على مثل هذه الحالات ، ولذلك يضع عقوبات أو حواجز لهذه الحركة تستند الى المقومات النظامية فى المجتمع ، حتى يكون لمثل هذا التدرك جدية واعتبار ومثال ذلك أنه اذ ازدادت حالات الطلاق فى مجتمع زيادة يمكن تفسيرها على أساس عدم حسن استخدام بدائل المراكز • فان المجتمع يقيم الحواجز التى تؤدى الى تقليل نسب الطلاق وذلك عن طريق تصعيب اجراءاته أو احالة الأمر على جهات من وظيفتها أن تفحص الأسباب الجدية وراء طلب طلاق . وتحاول فى نفس الوقت أن تجعل تكاليف الطلاق باهظة •

ويجب أن نلاحظ هنا أن بدائل المراكز يمكن أن تؤدى الى نفس التوتر والتصدع الذى تؤدى اليه المواقف الادباطية • اذا لم يكن عند الناس مستويات محددة تمكنهم من الحكم على حاجاتهم • وبذلك يكون الفرد الذى لا يعرف ما يريد واقعا تحت توتر ، لأنه فى هذه الحالة لا يقوم بأى دور يمكن التعرف عليه • وخلاصة القول أن تعدد المراكز والأدوار فى المجتمع يمكن أن يكون وسيلة من الوسائل التى تخفف من حدة الانحراف الذى يمكن أن يتسبب عن احساس الفرد

بالعزلة أو بانسداد الطريق أمامه لتغير الموقف الذى سبب التوتر أو التصدع فى بادىء الأمـــر •

ميكانيزمات الحصار والتعويق :

أن الوسائل السابقة التى عرضنا لها ، والتى تعتبر خطــوط الدفاع الاولى لمنع الانحراف أو لكبت مؤثراته ؛ قد لا يفلح فى القضاء عليه • ولهذا نلجأ الى الوسيلة الثالثة من وسائل الضبط الاجتماعى وهى منـــع الانحراف من أن يصبح سلوكا اذا استطعنا أن نجعل مثل هذا السلوك صعبا أو باهظـــا •

١ ــ تعسير الانحراف : ومعناه أنه فى ســبيل ضمان الامتثـــال على الرغم من المؤثرات الانحرافية ؛ نقيم مواقفا تمنع تكيف ، المنحرف واستمراره فى سلوكه لأن الأمر فى هذه الحـــالة سيكون صعبا ؛ وحتى اذا ظهر الانحراف فى الواقع فانه سيكون عديم التأثير نسبيا • ويكون الجزء السلبى هنـــــا الذى يظهر فى عـــدم الرضا عن الانحــــراف وامـــــكانية قهـــر المنحـــرف . من العــــوامل التى تهيـــــى، الفرصة وتمهد الطريق امام الامتثال ؛ ومن نتائج هذه الميكانيزمات أن الناس يمتثلون بالرغم من أنفسهم •

٢ ــ بهاظة الانحراف : ومعناه أن الناس قد يبتعدون عن السلوك الانحرافى اذ كانت تكاليف الانحراف أعلى من تكاليف الامتثال . ولعـــل هذا هو أحد الأسباب الذى من أجله لا يكون العقاب مناسبا للجريمـــة فى كل الأحوال ، ويقول جورج هومانز George Homans ان عـــددا كبيرا من وسائل الضبط التى تعمل بطريقة غير رسمية فى أى جمـــاعة اجتماعية تعتبر نتيجة لطبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية ؛ ذلك أنه لما كان

التساند والتبادل متضمنا فى تقسيم العمل فى الجماعة ، وتجد الحاجات المكملة وسائل اشباعها عن طريق أنماط التفاعل المقررة ، فان الخروج على مثل هذه التنظيمات والقواعد يقابل من غير شك بالمقاومة .

وترجع هذه المقاومة الى أن التغير فى النمط المقرر حين يتسبب فيه عضو واحد من أعضاء الجماعة . فان تأثير هذا التغير يسرى الى الأعضاء الآخرين فى تلك الجماعة . ولذلك فان المنحرف فى هذه الحالة يضطر الى الامتثال لأن الجماعة تبادر بحرمانه من مراكزه وأدواره التى كان يشغلها أو التى كان يشغلها أو التى كان من المحتمل أن يشغلها فى المستقبل .

ولعل اهتمام هومانز بوسائل الضبط غير الرسمية ترجع الى أنه كان يحلل جماعات صغيرة وبسيطة التركيب نسبيا . ولكن المجتمع الحديث لا يمكن أن يكف المنحرف أو أن يمنعه بحرمان المنحرف من السلع والخدمات ، أو بتهديد بحرمانه من مراكزه وأدواره عن طريق الجماعة التى ينتمى اليه نظرا لاتساع نطاق المجتمع الحديث من ناحية ولتعدد أنماط السلوك المقرة من ناحية أخرى . ومن ثم فان فاعلية عدم الرضا الاجتماعى كوسيلة من وسائل الضبط تقل بالضرورة . ونحن هنا لا ننكر أهمية عدم الرضا الاجتماعى وانما ننيط به دورا جزئيا فى منع الانحراف .

ويلاحظ أن المجتمعات الحديثة تعتمد اعتمادا متزايدا على وسائل الضبط النظامية التى تظهر فى الجيش والمدرسة والمصنع والجماعات المنظمة التى يكون لكل منها وسائلها فى الضبط التى تتناسب أنماط السلوك فيها والأهداف التى تسعى اليها ، كما أن المجتمع بصفة عامة

يعتمد على القانون الذى يضع القوعد العامة لضبط المظاهر العامة من سلوك الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم الجماعية ، ولهذا يعتبر القانون فى المجتمعات الحديثة من أهم وسائل الضبط الاجتماعى وأكثرها عمومية وأشدها الزاما وأكثرها فاعلية فى منع الانحراف وفى الوصول الى السلوك الامتثالى بصفة عامة •

٣ ــ أهمية القانون : عندما يكون المنحرف من وجهة نظر الرأى العام غير قادر على أظهار انحرافه فانه مع ذلك يظل متربصا بالانحراف• ولذلك يجب أن يبعد عن مسالك الانحراف عن طريق التهديد بالعقاب البدنى أو السجن أو النفى أو الاعدام • وتكون مثل هذه الوسائل فى الضبط الاجتماعى بين الجماعات الثانوية نظامية ؛ بمعنى أنها تحدد فى شكل ميكانيزم رسمى يسمى القانون • وعندما يصبح القانون منطويا على جميع الميكانيزمات التى تؤهله لمنع الانحراف وعقابه ؛ فانه ينطوى بالضرورة على مراكز من شأنها التحرى عن المنحرفين والحكم عليهم وعقابهم . وكلما زادت قواعد القانون دقة زادت ضرورة التخصص فيه لمواجهة كل أنواع الانحراف والمنحرفين •

ولما كان القانون ينطوى على العقاب ؛ فانه يكون عاملا كافا عن الاندرف وله فاعلية فى ظل أربعة شروط هى :

أ) يجب أن يكون العقاب قاسيا بدرجة كافية ليعيد التوازن بهدف الوصول الى الامتثال •

ب) يجب أن يكون مباشرا وفوريا بدرجة كافية ليربط فى الأذهان العلاقة الوثيقة بين العقاب وبين الانحراف •

ج) يجب أن يكون واحـــدا نسبيا ، بمعنى أن يطبق على جميـــع الأشخاص الذين يرتكبون انحرافا معينا •

د) يجب أن يكون مؤكدا وموثوقا به لتصبح للشروط الأخـــرى فاعلية محققـــة •

ولما كانت هذه الشروط متساندة ويتوقف تطبيقها على اعتبـــارات متعددة يتعلق بعضا بالقيم . فانه من الصعب أن نحدد الفاعلية النسبية لأى منها أو امكان تطبيقها جميعا الى أقصى درجة من درجات الكفاية•

وخلاصة القول أن الضبط الاجتماعى ضرورى لمعالجة الفشـــل فى التنشئة الاجتماعية ، كما أنه من ناحية أخرى يشحذ هممهم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيـــدا ، ويلاحظ أن العمليات الرئيســـية المتضمنة فى التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعى واحدة تقريبا.وعلى الأخص الثناء واللوم والمكافأة والعقـــاب على السلوك الذى يحـــوز الرضى أو لا يحوزه على التوالى •

وكما رأينـــا من التحيل السابق لميكانيزمـــات الضبط الاجتماعى . نستطيع أن نقول ان الجزاءات من ثلاثة أنواع : جزاءات فيزيائيـــة واقتصادية ونفسية اجتماعية ، ويلاحظ أن الانسان يستخدم الجزاءات النفسية الاجتماعية أكثر من استخدامه للجزاءات الفيزيائية لأنه كائن ثقافى فى المحـــل الأول • وتقوم اتصالاته مع الآخـــرين على الرموز . ونحن لا نستطيع أن نفصـــل هذه الأنواع الثـــلاث من الجـــزاءات فى الواقع • لأنها مرتبطة بطرق متعددة ، ولهذا قد يحكم القاضى بالغرامة أو قضاء عدة أيام فى السجن ، ومن المسائل الهامة التى يجب ألا تغيب عن بالنا أن الضبط الاجتماعى يستخدم العقاب ، ولكن العقـــاب يكون

أشد وقعا على النفس فى حالة الانحراف من المكافأة فى حالة الامتثال ؛ ومثال ذلك أن العقاب الفيزيائى لا يمكن مقارنته بالمكافآت المادية • فالشد على اليد أو القبلة أو العناق علامات على الرضى ولا تتضمن مسرة فيزيائية يمكن أن تقارن بالألم الفيزيائى عند العقاب البدنى •

فاعلية الضبط الاجتماعى :

ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذى تتركه وسائل الضبط الاجتماعى فى الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة أو المجتمع، وقد ساقوا فى هذا الصدد أمثلة عديدة تؤيد اتجاهاتهم المختلفة •

ويمكن أن نحصر هذه الاتجاهات فى اتجاهين أساسيين :

الأول : أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على أدواته المختلفة ، أى أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذا الى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع فى أكثر الاحيان ، ظهرت آثار الضبط الاجتماعى فى التقليل من نسب الانحراف وخاصة ذلك النوع الذى يكون فيه اعتداء جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام ؛ ويدعم أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط فى المجتمع الحديث لها قوة القهر والالزام التى كنت للوسائل العرفية فى المجتمعات القديمة أو البسيطة •

وواضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالدا لمواجهة أى أنحراف مهما صغر فى المجتمع رعاية للنظام والامتثال •

والثانى : ذلك الاتجاه الذى لاينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعى فى الوصول الى درجة من الامتثال عالية ، ولكن مؤيديه يرون أن الفاعلية

النهائية للضبط الاجتماعى تتوقف عى طبيعة الجماعة من ناحية ، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى • ولذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الجماعية التى قد تؤدى الى الانحــراف أو الى الامتثال ومثال ذلك قولهم :

انه كلما كانت الجماعة محببة الى الفرد أزدادت فاعلية وســائل الضبط الاجتماعى فى رد الفرد الى طريق الجماعة المرسوم ، ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع الى أن الحدث لا يتطابق مــع والديه • ومن ثم لا يقدر عضويته فى جماعته الاسرية ، لأن الأب هــو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فانه غالبــا ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة والقضاء وحراس السجون ، وربما كانت معارضة الحدث لوالده تحدث طريقة تجعل شعور الطفل يتحول بصفة عامة الى نوع من الاحساس بأن المجتمع كله يقف ضده ، ومن ثم تنمو عنــده اتجاهات العصيان ويصبح متأثرا بالرغبــة فى الانتقام ، كذلك تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعى على استقلال الجماعة بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف ، وزادت فاعلية الضبط . وقد دلل أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجمــاعات والمجتمعات المحلية تمثــل ثقافات مختلفة وتتدرج فى درجة استقلالها ، كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة فى مجتمــع معين : أن الاوامــر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدى الى العصيان أو الاحباط، وفى هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجــابى والمتناقضة فى الواقع تؤدى الى زيادة نسبة العصيان ، كما أن الأوامر السلبية تؤدى الى الكبت والى المظاهر العصبية •

ان كلا الاتجاهين السابقين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان العوامل الاساسية التى من شأنها أن تؤدى الى فاعلية أكثر فى وسائل الضبط الاجتماعى ؛ ذلك لأن الاعتماد على مجرد الوسائل للوصول الى الامتثال داخل الجماعة دون معرفة بطبيعتها يؤدى الى عدم ادراك الأداة المناسبة لانحراف معين أو لجماعة بعينها •

كما أن الاتجاه الآخر يركز اهتمامه على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة ينسى شيئا هاما ، وهو أن عمليات التنشئة الاجتماعية نفسها تعكس درجات متفاوتة من الضبط الاجتماعى ؛ وأن بناء الجماعة ووظيفتها يتضمن بالضرورة طريق الوصول الى أهدافها وأسلوب الدفاع عنها ووسائل تذليل الصعوبات التى تقف فى وجهها ، وهى كلها من غير شك أساليب فى الضبط الاجتماعى •

وحقيقة الأمر أن فاعلية الضبط الاجتماعى تتوقف على مزج دعاوى الاتجاهين معا ، ويتأيد هذا بوضوح فى المجتمعات الحديثة التى تجعل من القانون أو نصوصه من تعديلات أنما يتم لمواجهة التغيرات التى تحدث فى الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع والمشرع الحديث يضع فى اعتباره دائما ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريعه فاعلية • ومن الأدلة على ذلك أن كثيرا من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة الاحوال الاجتماعية وغير متمشية مع حقيقة الظروف التى وضعت من أجلها •

المتضمنات الاجتماعية للضبط الاجتماعى :

من المناسب هنا كما يقول أجبرن ونيمكوف أن نشير الى بعض النتائج التى تترتب على الضبط الاجتماعى ؛ لأنها تلقى مزيدا من

الضـوء على عـلاقة الجماعة بالفرد من وجهـة نظـر أدوات الضبط الاجتماعى •

١ — يحظى المنحرفون باهتمام الجماعة أكثر مما يحظى المتثلون• ذلك أن الجماعة تشغل بمن يعتدى على المعـايير أو أن يتنكب الطـريق السليم أكثر من انشـغالها بالأشخاص العاديين ؛ والامثـلة على ذلك عديدة فالطفل المشاغب يأخذ من وقت العائلة واهتمامها أكثر من الطفل الممتثل ؛ وكذلك الطالب الذى يحاول الخروج على نظام الجامعة ؛ ومن يتتبع مناقشة مجالس الكليات والجامعات يجد أن جزءا كبيرا من نشاط هذه المجالس يخصص لمعالجة مشاكل الطلاب المتخلفين أو المشكلين •

٢ — يندر أن يرتفع الفرد فوق مستوى جمـاعته ؛ ومعنى ذلك أن الجماعة تضـع الحدود وترسم الاطـار الذى يحدد مدى اختـلافات السلوك عند أعضائها ؛ ولهذا يكون السلوك موافقا عليه اذا تم فى أى ناحية من نواحى هذا الاطار • أما اذا خرج عليه فان أعضاء الجماعة يحاولون رده ، وقـد عبرنا عن هذه النقطة من قبل بقولنا ان الجمـاعة الانسانية محافظة بطبعها ؛ ومع ذلك فان درجة التغـير فى السلوك لا تتأثر بالاختلافات فى معايير الجماعة فحسب . بل تتأثر بالدرجـة التى يطابق الفرد نفسه فيها مع الجماعة ؛ كما أن درجة التغير هذه تتوقف أيضا على مبلغ القهر الذى تمارسه الجمـاعة فى سبيل امتثال أعضائها لها • وفى المجتمع الحديث قد ينتقل الفرد من جماعة الى أخرى سـعيا وراء اطارات أوسع للسلوك اذا تبين أن جماعته المفضلة قد ضاقت به •

٣ — الجماعة أحد الوسائل الفعالة لتغيير سلوك الفرد : ومعنى ذلك أن الأفراد الذين يظهرون حساسية شديدة لأساليب الجمـاعة فى

الضبط الاجتماعى يكونون أكثر استجابة للتغير اذا تم عن طريق هذه الجمـــــاعة •

٤ ــ الجماعة ككل أكثر حثا على النظام وأشد فاعلية فى الوصول اليه من قائد أو زعيم محلى ؛ ويرجع ذلك الى أن الجماعة أكثر قــدرة على فرض الضبط على سلوك أعضائها من فرد ينــاط به سلطة ويوكل اليه هذا الضبط وجريا وراء تطبيق هذه الفكرة عمليا تعمل المدارس على المحافظة على النظام عن طريق اعطاء بعض وســائل الضبط لعدد من التلاميذ ليراقبوا سلوك زملائهم ، وقد لوحظ أن التلاميذ يكونون أكثر استجابة لهذه القيادة الجماعية من زملائهم اذا قورنت باســتجابتهم للسلطة المركزية التى قد يمارسها ناظر المدرســة •

الفصل الثانى عشر

فهم المجتمع فى مفترق الطرق

مقـــدمة :

ان ما ســـوف نقوله الآن كلمة ضرورية هى فى الواقع مجمـــوعة انطباعات تتناول علم الاجتماع ككل ، وهذا الكلام لم يتبلور بعد ليرتفع الى مستوى النظرية الكاملة ، ولكنه وجهة نظر . ان علم الاجتمـاع بوضعه الحالى فى البـــلاد الغربية يعتبر ثمرة من ثمار الرأســمالية ؛ وســـلاحا فى يد الرجعية والامبريالية لمســـاندة يديولوجيـــة معينة ولتحـــويل الانظـــار عن الابعـــاد الحقيقيـــة للنضـــال الاجتمـــاعى والاقتصادى .

ان لنا نتساءل بعـــد التغييرات البنائية التي حـــدثت فى مجتمعنا وامتدت الى القيـــم والمفاهيم : أيظـــل علم الاجتماع على صـــورته الحالية أم ينبغى أن نهاجمه لنغيره أو نعدله باعتباره أداة انهزاميـــة بوضعه الحالى فى مجتمع اشتراكى يسعى الى تحقيق حياة أفضـــل ؟ ان ما يأتينا من الغرب الاوربى ليس كلاما نهائيا له طابع المسلمات . بل يجب أن تكون لنا القدرة الخلاقة ؛ وأن يكون لدينا شجاعة النقـــاد البنائيين . أن نهدم بناءا قديما فقد كل مقوماته ؛ لنقيم بناءا جـــديدا يعبر عن الطابع الجديد لمجتمعنا ويترجم عن التغـــيرات العميقة التى تحدث فى كل ميـــادين الحيـــاة .

لقد حد ... كايم معالم علم الاجتماع الغربى وملأه بكثير من المتناقضات .

١ ـ محاولته تحديد الخواص الاساسية للظواهر الاجتماعية فطمس فعالية الانسان وجعله عبدا لمصير مجهول عن طريق ما سماه بخاصية التلقائية لظواهر المجتمع ، ومعناها أن الناس يخرجون الى العالم وهم لا يملكون ألا أن يكونوا ازاءه سلبيين يقبلونه على علاته . اذن فالاقطاع والرأسمالية والفقر والبطالة أمور تلقائية علينا أن نقبلها لأن المجتمع سابق علينا لم نضعه ولا نملك القدرة على تغييره .

٢ ـ وقال أيضا ان الظواهر الاجتماعية جبرية أى أنهما سيف مسلط على رقاب الناس ويد ثقيلة تهوى على رؤوسهم وهم ليسوا الا صورا متشابهة متكررة فى مرآة المجتمع .

والواقع أن المتأمل فى هاتين الخاصيتين يلمس أن دور كايم أراد أن يكبل الانسان بالأغلال ويعطل حركته فى سبيل تخطيط مستقبله ، ويقوض كل احتمالات التغيير الثورى . لمصلحة من مثل هذا الكلام ؟ اننا نعلم جيدا أن المجتمع يمكن له بارادة قوية وعزم صادق ومجموعة من المناضلين المخلصين ، ألا يغير أبعاده ومستقبله فحسب بل يغير حركة التاريخ ، فكيف اذن نسكت على منطق دوركايم حتى الآن ؟ وكيف نسمح لآرائه أن تتسلل الى عقولنا فتفسد تخطيطنا وقيمنا وتعطل ارادة الانسان لاصلاح شئون المجتمع .

٣ ـ حاول أن يطمس معالم عقيدة الانسان وأن يحول الايمان الى مجموعة من الاجراءات والمخاوف ، وبذل كل طاقته المنطقية فى تأليه المجتمع . ان معظم كتب علم الاجتماع الأوربية الموجودة فى مكتباتنا

تقدم لنا دراسات تنطبق على الظـروف التى توجد فيها المجتمعـات الأوربية ، وهذه الظروف لا تتفق مع الظروف التى نحيـاها ، فالكتب الامريكية مثلا تحاول أن تفهمنا أن الاسلوب الامريكى فى الحيـاة هو الاسلوب المثالى وأن الديمقراطية الامريكية هى المتعبير الصحيح عن حرية الانسان وأن الطبقات المتصارعة أمر لا مفـر منه ، وأن هنـاك تمييزا بين البشر على أساس الجنس واللون • وأن هناك قيمـا كانت انحلالية فهى ملازمة للحياة فى المجتمع • كيف نقتنع بهذا الكلام وكيف يمكن تطبيقه على واقـع مجتمعنا رغم اختلاف التـاريخ والظروف والواقع الاجتمـاعى •

ان علم الاجتماع علم حقيقى ، ولكن هناك فرق بين منطق العـلم وحقائق العلم ، فمنطق العلم لا يختلف عليـه اثنان مهما كان لونهما وأيديولوجيتهما • ولكن ابـراز حقـائق معينـة وربطهـا وتحليلها واستخراج نتائج معينة منها هو الذى يجب أن نتنبه له تماما •

من أجل هذا يجب أن تكون لدينا فى بلدنا الحقائق الخاصـة بنا والتى استخرجناها بأيدينا من واقع حياتنا وظروفنا ، وعن طريق هذه الحقائق الواقعية يمكن أن نخرج بتحليل علمى متصل بمجتمعنا • لقد آن الأوان لأن نطارد كل هذه التسلسلات الفكرية التى تهدف الى ربطنا بعجلة مجتمعات أخرى ، وآن الأوان أيضا لأن نجتمع لاخراج علم اجتماع اشتراكى عربى ، أما متى يتحقق ذلك ومتى نتخلص من هـذا الاعتمـاد على حقـائق الغير فأمـر يتعلق باعادة تصـحيح موقف الدراسات الاجتماعية وتخطيطها فى مجتمعنا • فاذا كان لنا أن نشـير اشارة عابرة الى طريق الخلاص والوصول بالعلم الاجتماعى عنـدنا الى استخدامه فى سد ثغرات التخلف فاننا نرى ضرورة اعادة النظـر

فى هذه القسمة المتديرة بين العلوم الاجتماعية التى ثبتها فى أذهاننا علماء الغرب . فعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع هم فى حقيقة الأمر علم واحد فلا اقتصاد دون سياسة ولا سياسة دون اجتماع ، لأن المجتمع كل يتفاعل ولا يمكن أن نقسمه الى مناطق نفوذ .

ان المجتمع الذى نعيشه تتفاعل فيه القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى اناء واحد ؛ لا يمكن أن نفهم أهداف المجتمع دون أن نفهم الاتجاهات السياسية وأن تكون على بينة من قدرته الحالية والمستقبلة فى الانتاج ، فاذا هبطنا الى مستوى الفرد فاننا لا نستطيع معرفة ظروفه الاجتماعيةأو النفسية بمعزل عن قيمه ونظرتهللحياةوكفاحه من أجل البقاء . هذا الفهم لابد أن يعتمد على مقومات اجتماعية وسياسية واقتصادية معا . ولهذا فاننا فى مجال الاجتماع لا يجب أن نذهب بالتفسير الى النطاق الضيق فنعزل السياسة والاقتصاد عن مجرى الاحداث الاجتماعية . كذلك يجب أن تكون لعلم الاجتماع القدرة على فهم الازمات والتصدعات والتحديات التى تمخضت عن التغير الاجتماعى وأن يكون عونا للتخطيط وعاملا ايجابيا فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

محاولة لابد منها لتحديد المفوم العلمى لدراسة المجتمع :

اذا كنا سنحاول محاولة صادقة فى اخراج علم اجتماع بالمعنى السابق فهناك ثلاث طرق :

١ ــ التثبت من المنهج ووضوحه فى الأذهان لنعرف المداخل والمخارج وننمى قوة النقد عندنا .

٢ ــ يجب أن نغير مضمون أدوات البحث (طرق البحث

الاجتماعى) وخاصة فيما يتعلق ببناء الاستمارات المتنوعة من حيث موضوعاتها وأهدافها •

٣ — نذهب الى المجتمع باحثين لجمع أكبر قدر من البيانات التى تسمح لنا باعادة صياغة علم الاجتماع من جديد ؛ فالحقيقة التى درسناها بأنفسنا هى المخلص لنا من كل التسللات التى تأتى داخل كتب ضخمة ويقال أنها ثمرة الفكر الأوربى •

والمنهج فى علم الاجتماع هو المنهج العلمى سواء تناول الطبيعة أو الكائنات الحية أو ظواهر العوالم التى من فوقنا ولذا فالبحث عن خصائص المنهج هو النقطة الاولى فى بداية التعرض لهذا الموضوع •

لكن تثار هنا مغالطة يجب أن نتنبه اليها وهى أن الحقائق كحقائق لا صلة لها بالعلم بمعنى أن العلم مجموعة من الخصائص العقلية منفصلة انفصالا تاما عن الحقائق التى تصنع العلم • هل يمكن فى الواقع لعلم أن يقوم منعزلا عن الحقائق الا اذا كان نوعا من التصور الذى لا يرقى مطلقا الى مرتبة اليقين ان العلم مرتبط بمجموعة الحقائق التى يعالجها ولا يمكن أن نفصل أحدهما عن الآخر وربما كان هذا الفصل بين العلم كنظر مجرد والحقائق كواقع هو الذى أوقعنا فى الخطأ • والنقطة الثانية القول بأن العلم لا وطن له وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة لمسائل المنهجية العامة أو بالنسبة لبعض النظريات والمكتشفات الطبيعية والبيولوجية • ولكن الامر فى النظرية الاجتماعية يختلف باختلاف المجتمعات التى هى المعمل والمادة فى نفس الوقت •

قد يكون المنهج العلمى من أصعب المسائل التى يجب أن يتناولها الباحث لأن كثيرا من المشاكل يمكن أن تحل اذا توفر لنا الوضوح

المنهجى وتحليل الحقائق تحليلا سليما ، وهو الى جانب ذلك يعطينـا الخطوات الضرورية التى توصلنا الى أى دراسة مهما كانت واسعة أو متشعبة ، أو بمعنى آخر أن المنهج العلمى هو دليل العمل الذى يجب أن يكون بين يدى الباحث باستمرار ليتمكن بمعاونته من :

١ ــ اختيار موضوع الدراسة بطريقة تؤدى الى تقدم العلم من ناحية والى فهم المجتمع والسيطرة على مشاكله من ناحية أخرى .

٢ ــ تحديد المسائل التى يجب أن تدرس خلال البحث حتى يمكن أن نلقى أضواء عميقة على موضوع الدراسـة .

٣ ــ اختيـار الأداة الصـالحة للبحث والتى يمكن أن تعطينـا معلومات على أعلى درجة من الثبات والصـدق .

٤ ــ القدرة على ربط الحقائق بعضها ببعض واستخراج النتائج العامة منهـا .

٥ ــ امكان تخطى العقبـات التى قد تنشـأ من الحاجـة الى معلومات أخرى قد لا تتوفر فورا لدى الباحث ، الأمر الذى يضطرنا الى بحث العناصر المتداخلة للمشكلة موضـوع البحث والتى قد تكون راجعـة الى نقص الدراسـة فى ميادين أخرى من ميـادين البحث فى المجتمـع .

هـذه النقاط الخمسة هى التى يجب أن تكون فى الاذهان عنـدما نتناول دراسة المنهج العلمى فى الدراسات الاجتماعية . وقبل أن نتكلم عن كل نقطـة يجب أن نشـير الى بعض الحقـائق الديـوية المتعلقة

بموضوع علم الاجتماع ونظرته المحددة للحياة الاجتماعية وطريقته فى التفسير لأن كل هذه النقاط تحمل فى ثناياها عمليات منهجية أساسيه •

١ — نحن نسلم بأن الطريقة العلمية لدراسة أى موضوع من موضوعات العالم الطبيعى أو الاجتماعى لا تكاد تختلف الا قليلا بمعنى أن الخط العام لتفكير العلماء ينبعث من مصدر واحد ويسير فى اتجاه واحد ويحقق أغراضا متشابهة ؛ مثال ذلك أن الباحث المنشغل بدراسة موضوع من موضوعات الطبيعة أو الكيمياء أو الحيوان ليس حرا فى أن يبحث كما يريد ولكن عليه أن يسير فى خطوات معروفة متفق عليها فيبدأ من الملاحظة ويستعين عليها بما هو موجود من أدوات متعددة تمكن من تعميق الملاحظة الى أبعد مداها ، ونتيجة الملاحظة مجموعة من الحقائق كثرت أو قلت ، ولكن هذه الحقائق يجب ان تعالج معالجة معينة لا يجد الباحث نفسه حرا ازاءها ؛ وانما ينبغى عليه أن يصنفها تصنيفا خاصا معروفا لدى الباحثين جميعا حتى يمكن للمحقق بعد ذلك أن يجد الطريق واضحا ؛ الأمر الذى يؤدى الى تقدم العلم نظرا لتتابع جهود العلماء فى نفس الميدان ؛ فالعلم لا يمكن أن يتقدم اذا بدأ كل عالم من نقطة صفر فى دراساته • وعملية التصنيف هذه تقودنا الى نوع من الوضوح فيما يتعلق بترتيب الحقائق واتجاهها فى نهاية الأمر ، ومن هذا الوضوح يستطيع العالم أو الباحث أن ينتهى الى الهدف النهائى من البحث وهو النتائج العامة التى تصاغ فى كل حالة صياغة نظرية محددة بأسلوب معين ؛ والعالم الاجتماعى حين يتعرض لموضوع يتصل باتجاهات الأفراد أو بطبيعة تكوين الجماعات أو حين يتعرض لدراسة أزمة من الأزمات الاجتماعية فانه لا يجد مفرا من أن يتبع الخطوات السابقة وان اختلف فى طبيعة المعالجة نظرا لاختلاف الموضوع فى كل حال •

٢ ــ هنــاك فارق بين عمل البــاحثين فى العــالم الطبيعى وبين الباحثين فى العالم الاجتماعى ينصب على شخصية الباحثين أنفســهم باعتبارهم أبناء مجتمع معين يعيشون فى ظل نظام ثقافى خاص . وهنا يبرز العلماء مسألة الموضوعية ؛ أى اتجاه العالم نحو دراسة موضوع بعينه وموقفه منـــه . ومن غير شك تعتبر الموضوعية فى العلوم الاجتماعية وموقف العلماء من المسائل المدروسة مسألة تستأهل النظــر والتدقيق لأنه مهما بالغنا فى الموضوعية فان العالم لا يمكن أن يتجرد نهائيا من عواطفه ومؤثرات تنشئته الاجتمــاعية الأولى . الأمر الذى قد يلون طبيعة الدراسة من حيث اختيار الموضوعات ومن حيث النتائج العامة والتفسير وخاصة عند ربط الحقائق بعضها بالآخر . فالباحثون فى الهند مثلا لا يستطيعون ان يتغافلوا مشاكل الأديان واللغــات المتعددة وما يترتب على هذا من ابعاد اجتماعية متشعبة قد تؤثر على كيان البنــاء الاجتماعى فى مجتمع كبير كالهند . كذلك قد يؤثر على العلماء تاريخهم العلمى خصوصا اذا انتمى كل منهم الى اتجاه محدد نابع من توجيــه انجــليزى أو فرنسى أو روسى . وهنا نتبين من الدراســة المقــارنة للأبحاث الهندية عددا كبيرا من المفــارقات ، فبعض هــؤلاء الباحثين يفضلون دراسة تكامل المجتمع الهندى من وجهة نظر تذويب الفوارق الدينية ومحــاولة الوصول الى الوحــدة الدينية بابعاد العقيــدة عن العلاقات الاجتماعية والتحدث بلغة يرتضيها الجميع كاللغة الانجليزية. وقد يلمح بعضهم من خلال دراساته أن الهند الكبيرة يجب أن تقســم أقساما كثيرة لأن كل جــزء يمثل مجتمعا بخصائصـــه المعروفة . كذلك نتبين من خلال المقارنة مــدى تأثر الباحثين بالعوامل الســياسية التى تلون البحث وتعطيه طابعا خاصا ، فاذا أضفنا الى ذلك أن البحــوث الاجتماعية فى كافة انحاء العالم باهظة التكاليف خصوصــا فى العمل

الجماعي وأن هذه التكاليف تدفعهــا المؤسسات الأهلية أو الحكومية : فننا نتوقع أن تكون اتجاهات العلماء ســائرة بطريقة لا تتعارض مــع اتجاهات هذه المؤسسات أو الحكومات ، فاذا مولت مثلا مؤسسة فورد بحوثا اجتماعية فهل نتوقع أن تأتى هــذه البحوث خاصة فى ميــدان العمل بنتائج تبين فساد استغلال فائض رأس المال وضرورة توزيعــه وضرورة أذابة الفوارق بين الطبقة العاملة والمستغلة : أننا لا نتوقــع هــذا ، بل أن كل الدراسات التى تأتينا من امريكا ممولة عن هــــذه المؤسسات تؤكد سلامة البناء الاجتماعى الأمريكى وطبيعته وتذيع من خلال النتائج أفكارا خاصة عما يزعمونه عن الديمقراطيــة الأمريكية وعن سلامة السلم الاجتماعى وعن نظام الطبقــات ، وما الى ذلك من المسائل التى تساند بطريقة مباشرة الوضع الاقتصــادى فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى قد يكون مناسبا وصالحا لها •

اذن لا مفر أمامنا من التسليم بأن الباحث فى المجتمع رضى أم لم يرضى يخضع لتأثيرات عديدة خاصة اذا كانت طريقته فى دراسة العلم القيام بالبحــوث الاجتماعية التى تكشف عناصر الصــحة والمرض فى المجتمع • وليس معنى هذا أن الموضوعية فى البحث غير متوفرة عــلى الاطلاق لأنها قد تكون ظاهرة فى عدد من الدراسات التى لا تتصــل بالنظام الاقتصادى أو السياسى اتصــالا مباشرا ، ولكن المأمول فى المستقبل أن يتفــق العلماء فى كل مكان فى العالم على طريقة خاصــة تؤدى الى تحديد المفاهيم وتحــديد مستويات الدراسة بحيث تجــد الموضوعية مكانا ملائما يمكن أن يغذى موضوعات البحث العلمى بآمال جديدة للوصول الى الحقيقة الاجتماعية بابعادها المتعددة •

٣ ــ أن تطور علم الاجتماع الآن يسمح لنا بالقاء نظرة نافــذة

على اتجاهات الدراســة تمكننا أن نعان ونحن مقتنعون أن الدراســة تخضع لنظام أيديولوجى محدد ولهذا نستطيع أن نقسم العــالم من هذه الزاوية الى أربعة أقسام رئيسية :

أولا ــ القسم الانجلو امريكى :

ويتــكون من الدول التى تدور فى دائرته وكلهــا تأخذ بالنظــام الرأسمالى بطرق تلتقى فى نهاية الأمر حول افساح الطريق أمام رأس المال الفردى من أن يتحــرك دون قيد سواء فيما يتعلق بالانتــاج أو توزيع الفــائض بعد ذلك وأننا لنجد علم الاجتمــاع فى هذه البــلاد يتحرك فى اطار محدد ينبع من تعاليم أوجست كونت وأميل دور كايم وماكس فيبر والى حد ما فلفريدو باريتو •وكل هذه التعاليم تدور فى حلقة واحدة ، مؤداها أن ارادة الانسان ليست بالانطــلاق الذى يمكن معه تغيير المجتمع وأن الأفراد وهم ورثة النظام الاجتماعى ليسو الا صورة متكررة للارتباط بين النظامين الثقافى والاجتماعى الخاضــع فى نفس الوقت لمؤثرات تاريخية وأيديولوجية محددة وقد تمخض هــذا الفهم عن اتجاهات محددة فى علم الاجتماع أصبحت تعتبر بديهيات أو مسلمات يجب التسليم بها وعدم مناقشتها أو وضعها موضع الدراسة وهــــــى :

أ) وجود سلم اجتماعى سهل الحركة يصعده أو يهبطه الأفراد بجهودهم الفردية دون رقابة من أجهزة الدولة • وعمل الدولة فى هــذا المجال حماية النازلين والطالعين دون التدخل فى أساليبهم التى قد تتخذ طابع الصراع أو المنافسة الشديدة أو الأنانية المطلقة أو طابعا أخلاقيا لا يهتم بالوسيلة فى سبيل الهدف •

ب) وجود نظام للطبقات لا يقوم على أبعاد اقتصادية وانما يقوم على ما يدعون من مقومات اجتماعية تعكس مركزا محددا فى الاطار التشريحى للمجتمع ، بمعنى أن أوضاع الناس فى الحياة كتجاذبهم وتنافرهم انما يقوم على مفضلات تنبع من اعتبارات اجتماعية خالصة .

جـ) وجود نظام للضبط الاجتماعى يتحرك بطريقة تنبع من الفرد وتمر بالجماعة الى أن يصل الى الدولة ، بمعنى أن مسئولية الضبط الاجتماعى لا تنبع من أجهزة مركزية لها أن تفرض أنواعا من القواعد والمستويات الموحدة بين الناس وانما ينبع من مصالح ورغبات جماعات بعينها فى المجتمع ، ومن أجل هذا يسمح مثل هذا النظام لبعض الجماعات التى تملك رأس المال وتحتكر وسائل الانتاج أن تقوم فى النظام الاجتماعى بمثابة الجماعة الضاغطة أو الموجهة التى تحاول جر بقية الجماعات وراءها وتفرض عليهم نوع الضبط الاجتماعى الذى يتلاءم مع مصالحها .

د) وجود نظام الرعاية الاجتماعية ينبع من احساس الأفراد بمسئولياتهم النسبية عن تخلف أفراد آخرين وسقوطهم فى معركة التكيف الاجتماعى . بمعنى أن حل المشاكل الاجتماعية على المستوى الفردى متروكة لحرية الأفراد ولاحساسهم بنزعات الخير والاحسان . وينعكس هذا على تصرفات المؤسسات الاحتكارية فى مثل هذه المجتمعات عندما تلقى بنسبة ضيئلة من فائض رأس المال لتستخدمه الجمعيات الأهلية فيما يسمى بالنشاط الخيرى لمواجهة مشاكل المجتمع مواجهة رأسية .

هـ ــ وجود نظام للتخطيط بكل مستوياته لا يخضع للدولة ولا

ينبع من فكرة مركزية ، وانما يترك للهيئات التى يعنيها الأمر اذا رغبت بحيث يحقق التخطيط فى نهاية الأمر مزيدا من الارباح ومزيدا من النفوذ ولا تتدخل الدولة فى توجيه التخطيط الا عندما تبدو فى الأفق أزمة مالية أو تهديد خطير لكيان الدولة فى العالم ، ومع ذلك لا يكون التدخل الا بحذر وفى الحدود التى لا تتعدى حرية الأفراد المطلقة فى توجيه نشاطهم الاقتصادى .

ولقد دارت أبحاث علم الاجتماع فى فلك هذه الاعتبارات وامتلأت بطون الكتب بهذه التوجيهات الأيديولوجية ، وتعلم منها كثيرون حتى خيل اليهم أن هذا هو منطق العلم وأن هذا هو طبيعة المجال ، وادعوا أن هذه التوجيهات قيما وأساليبا فى البحث الاجتماعى ، أصبحت تعتبر نموذجا فى كثير من بلاد العالم التى لم تلتفت الى هذه المؤامرة الاستعمارية .

ثانيا : القسم الماركسى الثورى :

ويضم الدول التى جعلت من تعاليم ماركس وانجلز أساسا للحكم وقاعدة للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى وهى تقوم على الاعتبارات الآتية من وجهة نظر علم الاجتماع .

أ) أن تاريخ المجتمع يعكس صورة صادقة للصراع بين طبقتين فى بناء المجتمع : طبقة مالكة لكل شىء وطبقة ليس عندها أى شىء الأمر الذى ترتب عليه أنه كلما زاد عدد السكان وزاد العلم تقدما وزاد التصنيع انتشارا تقوم كثير من المصاعب والمعوقات امام الملايين من العاملين ، وكلما زاد الزمن زادت الطبقة المالكة طغيانا وزادت الطبقة العاملة بؤسا وانحرافا . والصراع فى رأى الماركسية لابد له من حل :

والحل يأتى عندما يصل السخط الى نقطة الانفجار أو نقطة الانطلاق فتندلع الثورة ويحتل العمال المصانع يديرونها ، ويقيمون حكما يمثل مصالحهم ويبدأون فى اقامة مجتمع جديد .

ب) الثورة الماركسية فى حد ذاتها عبارة عن ثورة اقتصادية فى المدل الاول وأن اتخذت طابعا ثوريا عنيفا فى أول مراحلها الا أن تغير الأساس الاقتصادى للمجتمع يستتبعه تغيرات واسعة النطاق فى ترتيب العلاقات وأسس البناء الاجتماعى .

جـ) تملك الدولة كل مصادر الثروة ويصبح كل قادر على العمل مشارك بقدر فى الانتاج وفى سند النظام الاجتماعى والاقتصادى باعتبار أنه صاحب مصلحة ومسهم فى رأس المال الكبير الذى هو رأس مال المجتمع بأسره .

د) اذا تم هذا يجب أن تتغير المفاهيم الأساسية للحياة الاجتماعية : فتتغير كل من الاسرة والعقيدة والايمان واتجاهات التعليم والقيم والعادات والتقاليد وأساليب الضبط الاجتماعى والنظرة الطبقية وفلسفة الرعاية الاجتماعية ، وتؤمن الدولة أن تنمية المجتمع فى الاتجاه السياسى والثقافى لابد أن يخضع لتخطيط دقيق يحدد امكانية المجتمع المادية واتساع قوته البشرية . من هذا نتبين أن علم الاجتماع الماركسى يقوم على قاعدة مختلفة تماما عن قاعدة علم الاجتماع الرأسمالى لأن معالم المجتمع الماركسى من حيث البناء والوظيفة مختلفة تماما ، ويصبح من التناقض أن تعيش افكار علم الاجتماع الرأسمالى أو تصبح أساسا أو عونا فى دراسة علم الاجتماع فى مجتمع ماركسى .

ثالثا ــ المجتمعات الاشتراكية المتقدمة :

وهى المجتمعات التى تغلب فيها الفكر الاشتراكى وأصبح سياسة الدولة ومنطق التغير الاجتماعى ، أو البلاد التى بها أحزاب اشتراكية ذات فاعلية ، وهــى موجــودة فى بعض بلاد أوربا وآســيا وأمريكا اللاتينية والملاحظ أن هذه البلاد وأن استفادت من النظرية الماركسية فى التفكير الا أنها لا تنسب نفسها أصالة الى ماركس ، فهى تؤمن بأن الحل الاشتراكى ليس بالضرورة حــلا ثوريا دمويا ، وانما قــد يأتى نتيجة لازدياد الوعى ومطلب الجماهير الملحة التى تعكس بصــــورة ديمقراطية فى شكل برلمان ، وعلم الاجتماع فيها يتميز بالآتى :

أ) محاولة للتوفيق بين الاتجاه الماركسى والاتجاه الرأسمالى فيما يتعلق بتطبيق المنهج والتفسير .

ب) محاولة الابقاء على بعض الموضوعات الرأسمالية كدراســة الترتيب الطبقى وأســاليب للضبط مــع تحريكها وتوجيهها لتنــاسب المجتمع الاشتراكى الجــديد .

ج) الضغط على المســائل الخاصة بالعقيــدة والايمان والقيــم والعــــــادات .

د) اعطاء الدراســات الأسرية مــكانا مرموقا بين ابحاث عــلم الاجتمــاع باعتبار أن الأسرة فى المجتمــع الاشتراكى يجب أن تحاط بأعلى مستويات الرعاية لأنها تســاعد المجتمع الكبير على تقليل فرص الصراع فى اطــار العلاقات الاجتماعية اذا أحســن ترتيبها وضبط كل العلاقات المتصلة بها .

... من هذا نتبين أن علم الاجتماع فى هذه المجتمعات لم يصل بعد الى التخلص من الرواسب الرأسمالية ، الا أنه قطع شوطا كبيرا فى تحديد المفاهيم ووضع المستويات العامة وارساء النظام الايديولوجى للباحثين فى هذا الاتجاه .

رابعا ـ المجتمعات النامية :

وهى المجتمعات التاريخية التى كانت مهبط الحضارات القديمة ، أو المجتمعات التى أستقلت حديثا وكانت فيما مضى تحت قبضة الاستعمار ، وسنضرب مثالا لها بجمهورية مصر العربية ويتميز علم الاجتماع عندنا بما يلى :

أ) غلبة الفكر الفرنسى بوجه خاص وعلى الرغم من التعديلات الكبيرة التى أدخلت على المدرسة الفرنسية فى فرنسا ذاتها فلا زال التوجيه العلمى واقفا عند حدود دور كايم وتلاميذه المباشرين فقط ، والتغير أو التعديل الذى حدث أدى الى ارتداد الأسلوب الأمريكى فى مواجهة مسائل المجتمع وما زالت المفاهيم الحقيقية للاتجاه الاشتراكى فى دراسة المجتمع غير واضحة وان كانت هناك محاولات للفهم لا تزال فى بداية الطريق .

ب) الاتجاه الرجعى الاستعمارى الذى مول بأموال الرأسمالية والاستعمار فى بداية الأمر وسار على الاسلوب الأمريكى : وهو المسمى بالخدمة الاجتماعية وجد هذا الاتجاه مشجعات فى ميادين عديدة قبل التغيير الاجتماعى الجوهرى الذى حدث فى مجتمعنا : ولا زالت هذه المشجعات قائمة حتى الآن لظروف عديدة تتعلق بأبعاد التطبيق الاشتراكى الحالية .

جـ) الاتجـاه الانجليزى الذى أخـذ صورة الانثروبولوجيا ولم تتجه الدراسة فيه الى الالتفات الحقيقى الى مجتمعنا : على أنه تبذل الآن محاولة للاستفادة من المنهج الانثروبولوجى فى دراسة المجتمعات الصحراوية وأثار التصنيع على المجتمعات التى استقلت حديثا[1] .

د) الاتجاه الاشتراكى الواقعى وهو لا يزال حتى الآن واضح المعالم ويحتاج الى جهود عديدة فى مجال النظرية والتطبيق .

---

(١) الانسان والصحراء ، والبناء الاجتماعى (١٩٦٥) للدكتور احمد أبوزيد

مراجعة منهجية ضرورية

... هل كان لتطبيق المنهج العلمى فى ميدان علم الاجتماع ثمرة فيما يتعلق بتقدم فهم المجتمع ومشاكله العديدة ؟ .. ان العلم بالمعنى الذى نريد أن نثبته لا ينبغى أن ينفصل عن المجتمع أو عن الحياة ؛ وقبل أن نجيب على هذا السؤال الهام يجب أن نعلم مقدما أن العالم بأسره وحدة وأن هذه الوحدة فرضت على الانسان أن تكون معرفته وحدة . فاذا ظهر فى ميدان المعرفة نوع من التقسيم فليس هذا راجعا الى طبيعة المعرفة بل الى نوع من التخصص الذى يتطلع لمزيد من التعمق تمهيدا لربط اجزاء المعرفة للوصول الى المعرفة الكلية ؛ ولذلك يمكننا أن نهبط فى التحليل من أعلى المستويات الى أدناها بشرط أن نحتفظ بالمستوى الكلى الى أن نصل الى عالم الانسان أو عالم الكائنات الحية .

يتحرك علم الاجتماع خلال المجتمع ويحاول أن يمد بصره فى جميع الاتجاهات ولهذا يجب أن يحتفظ بالنظرة الكلية للحياة الاجتماعية ، ومعنى هذا أن كل ما هو واقع فى المجتمع يعتبر مرتبطا بعضه بالآخر ارتباطا عضويا ؛ وكل محاولة للتفتيت تعطينا زوايا غير منسجمة للحقيقة الاجتماعية . والانسان الفرد الذى يعتبر الوحدة الانسانية التى تحيا داخل مجتمع معين ، هو أيضا متعدد الجوانب وكل محاولة لتفتيت الانسان الفرد الى أجزاء لا تفضى الى أى معرفة حقيقية ؛ فالمجتمع كل والانسان كل ؛ وهذا هو الذى فرض على المعرفة أن تكون كلية أيضا ويستتبع ذلك ما يلى :

١ — أن ثقافة الانسان لا يمكن أن تنقسم الى مادى وغير مادى لأنهما يتبادلان التأثير والارتباط ؛ ولا يستقيم فهمنا لعمل الثقافة الا اذا فهمناها من الزاوية الكلية ، واذا جاز لنا أن نعزل المظاهر المادية عن المعنوية فليس هذا لأن هذه القسمة موجودة فعلا ، بل بسهولة التحليل ويتعين على الباحث باستمرار أن يحاول تركيب الثقافة فى وحدة كلية .

٢ — ان علم النفس يفشل فى مهمته لو قسم الانسان الى أجهزة حيوية ومظاهر نفسية غير مرتبطة بعضها بالآخر ؛ وبالتالى لا يمكن أن نزعم أن الانسان فى تقابله مع اجزاء الثقافة يكون مرة ماديا ومرة أخرى معنويا ؛ اذن فنحن عند التعرض لمسألة ارتباط الانسان بالحياة الاجتماعية يجب أن نركز باستمرار على ارتباطه للتعدد الجوانب الذى يؤدى بدوره الى نجاح عمليات التكيف للمواقف الجديدة ؛ ولعل السر فى تخلف القيم والعادات والتقاليد أنها تنعزل بالتدريج عن النظام المادى للمجتمع الذى هو جزء أساسى فى الثقافة والذى يطبعها بطابعه باستمرار ؛ فالقيم والمعانى لا تخلق من الهواء ولكنها تنبثق من خلال أجسام مادية وتعبر عن حركتها داخل أطار الثقافة الكبير .

٣ — واذا نظرنا الى العلم باعتباره نشاطا انسانيا منظما ، فهو بالضرورة جزء لا ينفصل عن الثقافة وعن المجتمع وارتباطه هذا يعنى أن يكون خاضعا لعمليات التأثير والتأثر المتبادلة داخل الاطار الحيوى الذى يتحرك خلاله ؛ من هنا كان الارتباط الضرورى بين العلم والمجتمع أمرا منطقيا ومتفقا تماما مع وحدة المعرفة ووحدة العالم ووحدة الحياة الاجتماعية .

٤ — المنهج العلمى اذن عبارة عن الوسيلة التى يصطنعها العلماء والباحثون لتنظيم النشاط العقلى وتحديد معالم ارتباطه بالحياة أو بالمادة معا ؛ ولذلك اذا كان من هدف المنهج العلمى أن يعزل العلم عن الحياة فهو ليس منهجا على الاطلاق ؛ أما اذا زاد من أرتباط العلم بالواقع تأثيرا أو تأثرا فهو لهذا يستطيع أن يعبر عن المطالب الاساسية لوحدة المعرفة الانسانية ويكون مبررا فى نفس الوقت لوجود العلم ذاته،

٥ — لقد تغيرت نظرة الانسان الى العالم والى حياته داخل الجماعة وكان هذا التغير استجابة لتغيرات بعيدة المدى حدثت فى ثقافته ؛ ونحن نعلم أن الثقافة هى نتاج العقل الانسانى ماديا ومعنويا فى صورة امكانيات تنمو باستمرار ليتمكن الانسان من مزيد من السيطرة والتكيف مع المواقف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة فى اطار الحياة الاجتماعية ولهذا كلما زاد ارتباط العلم بواقع الحياة كلما أعطى للانسان سلاحا يستطيع أن يخوض به كل معاركه مع الطبيعة ومع نفسه ومع الآخرين يشاركونه نفس الجماعة •

والآن نعود للاجابة عن السؤال الذى قدمناه •

السؤال يدور حول الثمار التى جنيناها من تطبيق المنهج العلمى على المجتمع ؛ لحسن الحظ كان لهذا التطبيق النامى المعدل ثمرات . ومن أجل زيادة كم هذه الثمرات فنحن نهتم بالمنهج العلمى وأحسن طريقة لاستكشاف مواطن هذه الثمرات أن نتحسسها تاريخيا فهل استطاع علم الاجتماع أن يقطف الثمرة الناضجة فعلا •

اولا : فى بداية انشاء علم الاجتماع كان أمام الرواد الأول تجارب ناجحة أجريت فى ميدان العلوم الطبيعية والحيوية ؛ ونجاح هذه

التجارب كان نتيجة مباشرة لتطبيق منهج علمى محدد ، ولهذا تساءل هؤلاء الرواد وفى ذهنهم أفكار عن وحدة المعرفة الانسانية (مادية ومعنوية) هل يمكن الافادة من منهج هذه العلوم فى دراسة المجتمع الانسانى خاصة وأن المنهج عبارة عن اتجاه عقلى ، وسواء اتجهنا نحو المجتمع أو الكواكب أو المعادن فان الموقف العقلى لا يتغير لكن الذى يتغير هو النتائج التى أحصل عليها عندما أغير مواضعى من ميدان الى ميدان والتغير هنا من حيث الناتج أمر لا مفر منه ومرجعه الاختلاف الحتمى بين موضوعات كل من هذه الميادين المتعددة . ولهذا أدرك العلماء أن العبرة ليست بالنتيجة ولكن مركز الثقل يقع على نقطة الانطلاق وهو المنهج العلمى : هنا أستطيع أن أخوض كل ميادين المعرفة وأحصل على معلومات يقينية ولذلك ارتضى العلماء وبصورة سهلة المنهج الطبيعى أو الحيوى تطبيقا على الحياة الاجتماعية ، ولكن الصعوبة التى نشأت بعد ذلك هى فى أن العلوم الطبيعية تطبق المنهج العلمى على موجودات قائمة بالفعل تخضع للملاحظة والتجربة ويمكن تغيير الظروف التى توجد خلالها وهذا غير متوفر فى عالم الانسان . ولهذا ارتكن العلماء الى القياس المنطقى فخرجت نتيجة لهذا ابحاث نظرية بعدت فى كثير من الأحيان عن الواقع الاجتماعى .

ثانيا : ترتب على اتساع نطاق النتائج النظرية التى وصل اليها العلماء عن طريق القياس المنطقى أن ظهر التناقض والاختلاف فى وجهات النظر بالنسبة للحياة الاجتماعية مما أدى الى وجود المذاهب والمدارس الفكرية التى ظلت عالقة بميدان علم الاجتماع وتدل على أن العلم لم ينضج بعد وأنه لا زال موضع جدل ، ولهذا غلبت النظرة الذاتية فى أبحاث علم الاجتماع على النظرة الموضوعية ، ذلك أن

الحياة الجتماعية نظر اليها مرة على أنها تشبه الجسم أو الكائن العضوى ومرة على أنها قصة من قصص الصراع يتغلب فيها فريق على آخر ويتبادلان الهزيمة والانتصار فى دورة محددة من الزمان تتعاقب فى سلسلة متصلة الحلقات ، ومرة ثالثة باعتباره آلة تدور بفعل مجموعة من الطاقات المحركة ، ولهذا فان علم الاجتماع يصبح نوعا من الميكانيكا ، الى أن ظهر عدد من العلماء يفضلون نوعا من التفسير الاقتصادى أو النفسى أو الجغرافى باعتبار أن كلا من هذه التفسيرات يعتبر عاملا حتميا فى حياة الانسان والمجتمع ، لكن العلم لا يتقدم على أساس الاختلاف ولكنه ينضج على أساس الاتفاق ولذلك فمن المتوقع أن تكون هذه المرحلة عقيمة الى حد ما .

ثالثا : اتجه علم الاجتماع ببطء شديد الى المجتمع لمحاولة دراسته على الطبيعة باعتبار أن سلامة المنهج العلمى وحدها لا يمكن أن تصنع علما ؛ بل أن جسم الحقائق لابد أن يرتفع باستمرار ليكون الميدان الذى يمكن أن يتحرك خلاله هذا المنهج ؛ ولكن البحث فى المجتمع اتسم أول الأمر بطابع غير منظم خاضع فى نفس الوقت لاهتمامات العلماء الذاتية دون الاهتمام بمطالب العلم ذاته والمجتمع . ولهذا لم يتمكن علم الاجتماع نتيجة لتطبيق المنهج بهذه الصورة من الوصول الى مرتبة الوحدة بل أن الاختلاف اتسعت ثغرته بين العلماء وحاولوا أن يصبغوا هذا الاختلاف مرة أخرى بصبغة مذهبية .

رابعا : تعالت الأصوات فى ميدان علم الاجتماع ، ان الوصول الى كم من الحقائق يتزايد باستمرار هو الذى سوف ينقذ علم الاجتماع من هذه الورطة المذهبية ؛ وكان رد الفعل عجيبا اذ ترك الباحثون فجأة البحوث النظرية ، واقبلوا بشكل واسع النطاق على دراسة المجتمع

على الطبيعة ، حتى أن الأمر انقلب الى أن جمع الحقائق فحسب هو الرسالة الأولى لعلم الاجتماع ، مع أن جمع الحقائق وان كان عملية هامة فى خطوات المنهج العلمى ، الا أنها وسيلة لغاية ضاعت فى خضم الحماس للبحث الاجتماعى ، ومن الطبيعى أن يرتفع فى جهات متعددة من العالم صوت هنا أو هناك ينادى بضرورة التوقف قليلا لمزيد من النظر والتحليل لربط هذه الحقائق واستخراج المبادىء النظرية منها ، التى هى الرسالة العظمى للعلم دفى هذه الأثناء بدأ علم الاجتماع تتضح فيه معالم الاهتمام بدراسات دون غيرها مثل دراسة الأسرة والثقافة والقيم والعادات والتنظيم الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

خامسا — بدأت الثمرة تنضج وبدأ التفكير فى طريقة جمعها والتصرف فيها ، وهذا أدى الى مزيد من البحث فى دوائر العلماء حول مناطق زراعة الأشجار التى انضجت هذه الثمرات ، وهكذا بدأت اتجاهات تبحث عن مناطق التربة الخصبة التى يتأكد معها امكان غرس البذور . ففتحت ميادين جديدة فى علم الاجتماع اعتبرت أهم ما يجب أن ينشغل به الباحث مثل دراسة الجماعة ودراسة ديناميتها وظهور منهج السوسيومترية والتركيز على المسائل المتعلقة بالتغير الثقافى . وتبدد الضباب فكشف عن الرواسب التى عطلت انطلاق علم الاجتماع وظهرت معالم التوجيه الايديولوجى واضحة تماما فيما يتعلق بالنظرية وموضوعات الدراسة وفى التحليل والتفسير . ولهذا فاننا نتوقع أن يكون هناك علمان للاجتماع . علم يخضع للاتجاه الرأسمالى محاولا أن يتخذ من المنهج العلمى مطية له ليخلل به طلاب هذا العلم فى أنحاء العالم ، وعلم اجتماع آخر يحاول أن يبعد عن المنهج العلمى كل التأثيرات المضللة التى تجرفه وسط تيارات مليئة بالعقبات وتحاول أن تمنعه من

الاستمرار فى مجـراه الهادى الذى يعبر عن حقيقة البنـاء الاجتماعى الانسانى ، ويترجم عن العثرات التى تؤخر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مختفية وراء دعاوى علمية زيفت وطال عليها الأمر فاصبح لها قيمة تاريخية كقيمة الاشياء القديمة • ولكننا اذا كنا نعجب بالاشياء القديمة أو التحف فهى للعرض وليس للاستخدام ، ان علم الاجتمـاع الرأسمالى القديم يفقد أرضه باسـتمرار وبسرعة ويتقدم على الأرض المغتصبة علم الاجتماع الجديد محاولا أن يقيم اطارات مفاهيمه عـلى دعائم سـليمة •

مراجـــع مختـــارة

1 — Clinard, B. C., Sociology of Deviant Behaviour, New York, 1961.

2 — Dynes, R.R. & others; Social Problems : Dissensus and Deviation in an Industrial Society, New York, 1964.

3 — Elliott & Morrill; Social Disorganisation New York, 1962

4 — Etzioni; A.; Cocplex Organisation, New York, 1962

5 — Lemert, E.M., Social Pathology : A systematic Approach to the Theory of Sociopathic Behaviour, New York, 1951

6 — Macrao, D., Ideology and Society : Papers in Sociology of Politios, London, 1961

7 — Merton, R.: Social Theory and Social Structure, New York, 1962

8 — ———— & others; Reader in Bureaucracy; New York, 1960

9 — ———— & others; Sociology Today : Problems and Proapects, New York, 1962

10 — Ogburn, W.. & others; Technology and Social Change. New York. 1957

محتويات الكتاب

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الموضـــوع | الصفحة

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

الموضـــوع الصفحة

الفصل الثـانى عشر

